الباب الرابع

فجر يوم الإعصار

الطريق إلى فهم
السياسة يبدأ بالنظر
إلى الخريطة!

الفصل الأول

الرجـال... والسـلاح

[١]

أثار انعقاد مؤتمر القمة[١] - في جنيف في شهر يونيو سنة ١٩٥٥ - اهتماما عالميا واسعا. فقد كان ذلك أول اجتماع على هذا المستوى منذ اجتماعات الحرب العظمى في «مالطة» و«بوتسدام». وكان أول بواعث الاهتمام العالمي بالقمة الدولية أنها جاءت في ظل موازين نووية تحققت لأول مرة وبانت حدودها وما وراءها!

ولعله مما أغرى العالم بمتابعتها عن قرب أن هذه القمة كانت أول مناسبة عالمية مفتوحة تخرج فيها القيادة السوفيتية الجديدة إلى المسرح الدولي الواسع حيث يراها الناس ويتتبعون أقوالها وتصرفاتها مع بداية عصر من الإعلام السريع والمباشر.

كان نجما المؤتمر دون منازع هما «خروشوف» الزعيم السوفيتي الفلاح الذي اقتحم الكرملين قادما من حقول أوكرانيا و «أيزنهاور» الرئيس الأمريكي الذي جاء إلى البيت الأبيض من ميادين القتال.

وعلى مسرح القمة وقف بالقرب منهما نجوم من وزن أقل مثل «أنتوني إيدن» الذي كان يشترك لأول مرة في مؤتمر دولي بوصفه رئيسا للوزراء، و«بولجانين»

---

(١) وقتها كان وصف مؤتمر بأنه على مستوى القمة لا ينصرف إلا إلى القمم فعلا في العالم، وأما الآن ومع كثرة الاستعمال فقد تواضع هذا الوصف إن لم يكن قد ابتذل، عندما شاع استعماله في غير مناسبته وفي غير مكانه.

رئيس الوزراء السوفيتى الذى لم يستطع أحد أن يحسب قوته الحقيقية على نحو مؤكد، ثم المارشال السوفيتى الذائع الصيت «جوكوف» الذى اقتحمت قواته أسوار برلين ثم جاء الآن إلى القمة وزيرا للدفاع فى الاتحاد السوفيتى، ثم كان هناك «جون فوستر دالاس» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذى كان يتصرف على المسرح الدولى وكأنه يمثل إرسالية تبشيرية فى مدينة غرقت فى الخطايا.

وبعد ذلك كانت شخصيات القمة لا تثير انتباه أحد أو فضوله. وحتى «إدجار فور» رئيس وزراء فرنسا وممثلها على القمة كان فى الواقع رئيس بلد «أضاع إمبراطورية ولم يعثر على دور» كما قال «اتشيسون» وزير خارجية أمريكا السابق، وكان فيما قال يصف بريطانيا ولا يصف فرنسا، لكن الوصف وقتها بدا أكثر انطباقا على فرنسا منه على غيرها!

□

وبالنسبة لمصر فقد كان مؤتمر الأقطاب علامة هامة، ففضلا عن اهتمام مصر به مثل غيرها من الأطراف المتيقظة لما يجرى فى العالم، كانت للمؤتمر أهمية خاصة بالنسبة لمصر فى تلك الظروف بالتحديد:

● فالأحاديث التى كانت تجرى فى كواليس السياسة توحى بأن المؤتمر على وشك أن يصنع «يالطا» جديدة يعاد فيها تقسيم مناطق النفوذ بين الكبار بما يسلب غيرهم إمكانيات الحركة والمناورة، ومع أن ذلك بدا احتمالا مستبعدا لاختلاف أوضاع العالم سنة ١٩٥٥ عما كانت عليه قبل عشر سنوات سنة ١٩٤٥، إلا أن أحدا لم يكن يملك تجاهل ما يدور فى كواليس السياسة الدولية.

● ثم إن الاتحاد السوفيتى كان قد تقدم قبل عدة أيام من انعقاد المؤتمر بطلب إدراج قضية الشرق الأوسط على جدول أعمال القمة.

● وفى نفس الوقت فإن المحادثات بين مصر والاتحاد السوفيتى عن السلاح كانت فى مراحلها الأولى، وقد تؤدى مداولات القمة ونتائجها على نحو أو آخر إلى ظهور عقبات أمام إتمام هذه المحادثات.

وهكذا رأى «جمال عبدالناصر» أن تتابع مصر مؤتمر القمة فى جنيف بأدق وسيلة متاحة.

وفضلا عن تعزيز السفارة المصرية فى سويسرا بمجموعة من الخبراء الإضافيين، قرر «جمال عبدالناصر» أن يرسل مراقبين إلى جنيف يتابعان ما يجرى ويكتبان إليه مباشرة أحدهما هو الدكتور «مصطفى كامل» أستاذ الحقوق السابق الذى أصبح سفيرا إلى الهند ثم سفيرا إلى الولايات المتحدة فيما بعد، وثانيهما هو الدكتور «عبدالله العريان» الذى كان مستشارا قانونيا فى وزارة الخارجية وفيما بعد أصبح قاضيا فى محكمة العدل الدولية. وهكذا كان «جمال عبدالناصر» على اتصال وثيق بما يجرى فى المؤتمر(١). وفى واقع الأمر فإن مشكلة الشرق الأوسط لم تناقش بشكل جدى على مستوى القمة، فقد انشغل المؤتمر فى معظم جلساته باقتراح الرئيس «أيزنهاور» الشهير عن السماوات المفتوحة (Open Skies)، وكان يقصد منه إمكانية التفتيش المتبادل على قواعد الإطلاق ومصانع الأسلحة ا لنووية، وأما ما بقى من وقت المؤتمر فإن «أيزنهاور» حاول أن يخصصه لاستكشاف طبيعة العلاقات بين القيادات السوفيتية الجديدة، فقد شاء أن يعرف بنفسه من هو الرجل رقم واحد على القمة ا لسوفيتية؟ـ ولم تبتعد به الظنون، فقد أحس ـ وكان إحساسه صادقا ـ أن «نيكيتا خروشوف» هو ذلك الرجل. كذلك كان «أيزنهاور» يريد أن يعرف حجم قوة صديقه القديم ورفيقه فى الحرب المارشال «جوكوف» وكان حدسه سليما فى تلك المرة، كذلك فقد أحس أن «جوكوف» القائد العسكرى المنطلق فى ميادين القتال هو شخص آخر غير «جوكوف» الذى أصبح وزيرا للدفاع وهو منصب مدنى له ضوابطه.!

□

---

(١) كنت ذاهبا إلى جنيف لمتابعة أعمال مؤتمر القمة صحفيا، وطلب منى الرئيس «جمال عبدالناصر» أن أكون على اتصال يومى بالمراقبين المصريين هناك، وأن أحضر اجتماعاتهما ومناقشاتهما قبل أن يبعثا إليه بتقاريرهما اليومية، وحين عدت إلى القاهرة من اجتماعات القمة ناقش الرئيس «جمال عبدالناصر» معى تفاصيل ما رأيت وسمعت هناك لمدة ثلاث ساعات، ثم شاركت فى جلسة حوار حضرها الدكتور «مصطفى كامل» والدكتور «العريان» وكانت أسئلة «جمال عبدالناصر» لا تنتهى.

وقطعت الاتصالات التمهيدية بين مصر والاتحاد السوفيتي - حول السلاح - شوطا لا بأس به في القاهرة، ثم تقرر من باب الحفاظ على السرية نقلها من القاهرة إلى «براج» عاصمة تشيكوسلوفاكيا، وقد وقع الاختيار على «براج» لأن الاتحاد السوفيتي فور انتهاء مؤتمر جنيف اقترح أن تكون الصفقة شكليا بين مصر وتشيكوسلوفاكيا وليس بينها وبين الاتحاد السوفيتي حتى لا يتخذ ذلك ذريعة ضد الاتحاد السوفيتي بأنه تعمد الإخلال بـ«روح جنيف»!

ثم بدا أن هناك معلومات تتسرب عن الصفقة أو على الأقل توحي بأن هناك شيئا ما يجري تدبيره. وقد توقف «جمال عبدالناصر» باهتمام أمام تقرير كتبه الدكتور «أحمد حسين» سفير مصر في واشنطن عن تفاصيل ما جرى في حفل عشاء حضره في العاصمة الأمريكية وأقامه السفير السوري فيها تكريما لوزير خارجيته الذي كان يزورها.

وفي البند الثاني من هذا التقرير كتب «أحمد حسين» بالنص ما يلي:(١)

[«صرح سعادة سفير سوريا في واشنطن (لنا على العشاء) بأن الحكومة الروسية على استعداد لتوريد الأسلحة إلى الدول العربية بالكميات والأسعار التي ترضي هذه الدول، وقد أبديت رأيي في هذا وأوضحت أنه من الصالح أن تدرس الدول العربية مسألة استيراد أسلحة من روسيا دراسة عملية لتتبين ما يمكن أن يترتب عليها من نفع أو ضرر ولتتبين إذا ما كان صالح روسيا الشيوعية في هذه المساعدة يتفق أو لا يتفق مع صالح العرب العام، ولتقدير أثر ذلك على موقف العرب في معالجة القضية الفلسطينية في الوقت الحالي، وما يثيره حصولهم على أسلحة من روسيا من شبهات الغرب والحكومة الأمريكية بشكل خاص، خصوصا وأن إسرائيل تعمل منذ وقت على تقديم الحجة بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وأنها سند الغرب الوحيد فيه، إلى غير ذلك من النتائج والاعتبارات التي تستحق البحث

---

(١) تقرير الدكتور أحمد حسين منشور في الملحق الوثائقي لهذا الكتاب تحت رقم (١١١).

والعناية حتى تكون سياسة البلاد العربية محققة لصالحها الحقيقى.»].

وأثناء قراءة هذا التقرير وضع «جمال عبدالناصر» بنفسه خطوطا تحت عبارات «الأسلحة إلى الدول العربية بالكميات والأسعار التى ترضى هذه الدول»، ثم وضع خطين تحت عبارة «دراسة عملية»، ثم وضع خطا تحت عبارة «شبهات الغرب».

وفى قرارة نفسه راح «جمال عبدالناصر» يتساءل عن معنى ما ورد فى هذا التقرير؟ وما الذى يعرفه السوريون بالضبط؟ وهل قال لهم الروس شيئا؟

وبعث السفير الدكتور «أحمد حسين» برسالة روتينية إلى وزارة الخارجية يطلب منها الإذن فى العودة إلى مصر أثناء أجازة الصيف، وكان اقتراح وزارة الخارجية بالتوصية ببقائه فى واشنطن لأن تطورات الظروف قد تقتضى وجوده هناك، واختلف «جمال عبدالناصر» مع توصية الخارجية وطلب التصريح لـ«أحمد حسين» بالعودة إلى القاهرة، فقد قدر أنه من المستحسن أن يكون «أحمد حسين» على علم كامل بوجهة النظر المصرية قبل أن تفاجئه أنباء مؤكدة عن عقد صفقة أسلحة بين مصر والاتحاد السوفيتى.

□

وبعثت موسكو إلى القاهرة تقترح إرسال أحد المقربين من «خروشوف» وهو السيد «ديمترى شبيلوف» إلى مصر لمقابلة المسئولين، وكان «شبيلوف» رسميا يرأس تحرير جريدة «برافدا» الناطقة باسم الحزب الشيوعى السوفيتى، وقد أصبح وزيرا لخارجية الاتحاد السوفيتى بعد أسابيع من زيارته لمصر، ووصل «شبيلوف» إلى القاهرة على رأس الوفد السوفيتى المشارك فى احتفالات ٢٣ يوليو عام ١٩٥٥، واجتمع معه «جمال عبدالناصر». كان واضحا أن «شبيلوف» يحمل رسالة ذات معنى من القيادة السوفيتية ملخصها كما يلى:

إننا قبلنا مبدأ تزويدكم بالسلاح، وقد قطعت المحادثات بيننا فى هذا الصدد شوطا طويلا.. ومن المؤكد أنه بعد وقت معين فإن الغرب سوف يعرف بنبأ هذه الصفقة، وعلى وجه اليقين فإنه سوف يثير عليكم وعلينا حملة سياسية ودعائية

ضارية، ونحن على ثقة من قدرتنا على مواجهة هذه الحملة ولن نتردد فى أى شىء حيالها.

لكننا فيما يتعلق بكم نريد أن نطمئن إلى أنكم مصممون على هذه الصفقة ومستعدون لمواجهة الحملات السياسية والإعلامية القادمة. فسوف تكون إساءة لنا بالغة أن تتراجعوا أمام الحملة، ثم تبدو يدنا الممدودة إليكم أمام العالم وكأنها وحدها فى الهواء بينما الطرف الآخر قد غير رأيه.

ولهذا فنحن نريد أن نحصل منكم قبل أن تصل الأمور إلى نقطة اللاعودة على تأكيد بأنه لن يكون هناك تراجع فى اللحظة الحساسة يؤثر على موقف الاتحاد السوفيتى وعلى هيبته. وحتى الآن فنحن نشعر أنه بمقدوركم أن تغيروا رأيكم دون أن يؤثر ذلك على أحد. ولهذا فإننا نقترح عليكم - بينما الفرصة مازالت متاحة - أن تعاودوا التفكير وأن تستوثقوا من كل الاحتمالات القادمة».

□

وقال «جمال عبدالناصر» لـ«شبيلوف» إنه درس موقفه جيدا قبل أن يسمح ببدء المحادثات مع الاتحاد السوفيتى، وبأنه عارف بما ينتظره وهو على استعداد له، وأنه يقدر النصيحة الودية له من الاتحاد السوفيتى، لكنه لايزال على موقفه وسيمضى فى الصفقة إلى نهايتها طالما السوفييت على استعداد.

وإذا كان «جمال عبدالناصر» يحتاج إلى تأكيد جديد لموقفه، فقد جاءه التأكيد أثناء وجود «شبيلوف» فى القاهرة.

ففى يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٥ جرت الانتخابات العامة فى إسرائيل، وكسبتها جماعات المتشددين، ولم تمض أيام حتى كان «موشيه شاريت» يستقيل من رئاسة الوزارة ويفسح الطريق لوزارة جديدة برئاسة «ديفيد بن جوريون».

ولم يكد رئيس وزراء إسرائيل العائد يستقر فى مكتبه حتى أمر - بوصفه وزير الدفاع فى نفس الوقت - بالإغارة على المواقع المصرية فى غزة مرة أخرى.

وطلب «جمال عبدالناصر» إلى قيادة قوات الصاعقة فى مصر أن تعيد إطلاق مجموعات من الفدائيين للعمل داخل الإراضى الإسرائيلية، وتحرج الموقف على خطوط الهدنة، ولاح شبح الحرب. وبادر «همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة بأن طلب من الجنرال «بيرنز» قائد قوات المراقبين الدوليين بأن يتحرك بسرعة لتخفيف حدة التوتر فى قطاع غزة.

وبعث الدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية برسالة إلى «همرشولد» يقول فيها «إن المقترحات التى قدمها الجنرال «بيرنز» تتضمن تنسيقا بين الضباط المصريين والضباط الإسرائيليين فى إطار لجنة الهدنة، وهذا يعنى إجراء محادثات بشكل غير مباشر بين مصر وإسرائيل، وهو ما ترفضه مصر».

□

واستدعى الرئيس «جمال عبدالناصر» السفير الأمريكى «هنرى بايرود» ليبلغه قلق مصر من أنباء تقول: إن قوات الاحتلال الفرنسى فى مراكش استخدمت ضد الثوار هناك قوات وأسلحة ومعدات مخصصة لحلف الأطلنطى، ومعنى ذلك أن حلف الأطلنطى هو الذى يقوم بضرب الثورة فى مراكش. وطلب «جمال عبدالناصر» ردا سريعا من واشنطن.

وعاد إليه ««بايرود» فى اليوم التالى - ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٥ - ينقل إليه رسالة من «جون فوستر دالاس» مؤداها أن الأمور تتطلب تسوية عامة للشرق الأوسط، ثم عرض الاقتراحات الثلاثة التالية:

(أ) قرض دولى لإسرائيل يساعدها على تعويض اللاجئين وحل مشكلاتهم.

(ب) تدابير جماعية تشارك فيها الولايات المتحدة لإقرار الأمن بين الدول العربية وإسرائيل.

(جـ) اتفاقية نهائية لتعيين حدود دائمة بين العرب وإسرائيل على أن يوقع الطرفان اعترافهما بها.

وفى يوم ٣١ أغسطس قامت إسرائيل بغارة على «خان يونس»، وفى نفس الليلة

توغل الفدائيون المصريون إلى عمق ٣٠ كيلومترا داخل إسرائيل، وأسفرت عملياتهم عن قتل ١٩ إسرائيليا.

وبلغ الموقف نقطة الانفجار، وطلب الجنرال «بيرنز» عقد اجتماع خاص لمجلس الأمن.

[٢]

خلال هذه الفترة كلها لم يفتح «جمال عبدالناصر» أثناء لقاءاته مع «هنرى بايرود» حديث السلاح. ولعله كان يقصد ألا يفتحه بينما الاتصالات جارية مع السوفييت.

وعلى غير انتظار أذاعت محطة التليفزيون الأمريكى «سى. بى. إس» نبأ يقول: **إن الحكومة الأمريكية عرضت أن تبيع لمصر صفقة أسلحة بعد أن تسربت إليها أنباء عن عرض روسى بالسلاح إلى مصر.** وفى اليوم التالى جاء «بايرود» إلى مقابلة «جمال عبدالناصر» وفتح موضوع السلاح بمبادرة منه قائلا: إن لديه تعليمات بإبلاغه «**بأن الولايات المتحدة على استعداد لأن تبيع مصر سلاحا شريطة أن تنضم مصر إلى ميثاق الأمن المتبادل**». واستمع «جمال عبدالناصر» إلى ما يقوله «بايرود»، وكان تعليقه باختصار متسائلا: «**هل سنعود إلى نفس الحكاية القديمة؟**» وشعر «بايرود» أن «جمال عبدالناصر» لا يريد أن يتوسع فى الحديث، ولم يفتح أى منهما مسألة الروس، وكان جو المقابلة بشكل عام مشوبا بالحذر والاقتضاب. وخرج «بايرود» من المقابلة عصبيا بأكثر مما دخل إليها.

□

ثم وقعت فى اليوم التالى حادثة صغيرة كان لها تأثيرها الكبير على ما تلاها.

كان الدكتور «أحمد حسين» السفير المصرى فى واشنطن قد عاد إلى القاهرة فى أجازة الصيف التى صرح بها «جمال عبدالناصر»، وأقام مأدبة عشاء فى بيت حميه

الدكتور «سيد شكرى» (وزير سابق فى وزارة «الهلالى» (باشا))، ودعا إليها الرئيس «جمال عبدالناصر»، كما دعا إليها المستر «اريك جونستون» الذى كان فى مصر وقتها فى إطار تحركاته من أجل مشروعات تقسيم مياه الأردن. كذلك دعا إليها السفير الأمريكى فى القاهرة «هنرى بايرود».

وحين دخل الرئيس «جمال عبدالناصر» إلى بيت الدكتور «سيد شكرى» وتوجه للصالون الذى يجلس فيه الضيوف لاحظ أن «بايرود» واقف بقرب البار، يعبئ لنفسه كأسا من الويسكى، ومن الظاهر عليه أنها لم تكن الكأس الأولى. وصافح الرئيس من كانوا فى انتظاره فى الصالون، وأقبل «بايرود» من حيث كان، ولاحظ «جمال عبدالناصر» أن السفير الأمريكى يترنح تقريبا. وبادره «جمال عبدالناصر» بسؤال «كيف أحوالك؟» وقال «بايرود» بعصبية «سيئة جدا يا سيادة الرئيس»، واستطرد «بايرود» «سيادة الرئيس: إن أحد رجالى قد ضرب اليوم بوحشية فى السويس، ضرب إلى درجة أنه بين الموت والحياة».

ورد عليه «جمال عبدالناصر» بهدوء: «**أظنك تقصد رجلا اسمه «فينش» ولا أظنه من رجال سفارتك، ولكنه من رجال وكالة المخابرات المركزية، وقد ذهب إلى السويس وسط اجتماع لعمال البترول وتكلم بينهم بلهجة معادية للنظام فى مصر وقد رفضوا سماعه وطردوه، ولست أعرف لماذا يذهب رجال مخابراتكم إلى وسط العمال؟**» وقال «بايرود» «إن المستر «فينش» ملحق عمالى بسفارتى، وليس من رجال المخابرات، وأنا أسأل لماذا يضرب؟ وأطلب ترضية كافية عن ذلك لأن - وهذه مسئوليتى - **أنا مسئول عن رجالى**». ورد «جمال عبدالناصر» بهدوء «**أنت مسئول عن رجالك، وأنا مسئول عن مصر، ولا أستطيع أن أسمح لرجالك أو لرجال غيرك بالعبث بين أهلها**». ولم يسكت «بايرود» وإنما استطرد: «**إن «فينش» ضرب بوحشية، وأنا لا أستطيع أن أقبل ذلك**». ورد «جمال عبدالناصر» «**تستطيع ألا تقبل كما تشاء**».

كان «جمال عبدالناصر» يدخن سيجارة وهو يسمع حديث «بايرود» المنفعل. وعندما فرغ «بايرود» من كلامه، قال له: «**إنك فى وضع لا يسمح لى أن أناقشك**»

وقبل أن يتنبه أحد إلى سرعة تداعى الموقف أطفأ «جمال عبدالناصر» سيجارته ثم أضاف: **«ولا يسمح لى الوضع أيضا بأن أظل هنا»**. وقام من مقعده متوجها إلى الباب، وتبعه بعض الضيوف بينما كان الدكتور «أحمد حسين» والمستر «أريك جونستون» يلحقان به فى محاولة لاستبقائه، وأن «بايرود» سوف يعتذر، وأن السفير المسكين مطحون بين واشنطن والقاهرة. وكان «جمال عبدالناصر» قد وصل إلى باب البيت وخرج إلى سيارته. وكان «بايرود» فى حالة يرثى لها. وكان الحرج مخيما على جو المأدبة، ولم يقترب أحد من مائدة الطعام.

□

وابتداء من منتصف شهر سبتمبر - وكانت اتفاقية صفقة الأسلحة قد تم توقيعها فى براج - راجت فى الأوساط الدولية تكهنات وإشاعات توحى بأن مصر والاتحاد السوفيتى وقعا صفقة أسلحة.

وصباح يوم ٢٦ سبتمبر استطاع أحد المتعاونين مع المخابرات المركزية الأمريكية أن يتأكد، من خلال مقابلة أجراها مع أحد المسئولين المصريين، أن صفقة ما قد وقعت بالفعل.

وفى ساعات قليلة كانت المعلومات قد وصلت إلى «فوستر دالاس» عن طريق شقيقه «آلان دالاس»، الذى كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وقرر «فوستر دالاس»، دون تشاور مع الرئيس «دوايت أيزنهاور» الذى فاجأته نوبة قلبية قبلها بثلاثة أيام ورقد فى المستشفى - **أن يوجه إنذارا لـ«جمال عبدالناصر» لكى يوقف الصفقة مع السوفييت، وإلا ترتبت على ذلك عواقب وخيمة.**

ثم طلب «دالاس» إلى «كيرميت روزفلت» أن يطير بنفسه إلى القاهرة، وأن يقابل الرئيس «جمال عبدالناصر»، وأن يتولى بالتنسيق مع «هنرى بايرود» عملية توجيه الإنذار.

وعندما وصلت التعليمات إلى السفارة وجد بعض المسئولين فيها، وبالنظر إلى

الأزمة التى وقعت قبلها بأيام بين «بايرود» والرئيس، أن يتصرفوا خارج النطاق الرسمى.

واتصل بى[1] الوزير المفوض فى السفارة المستر «أيكلبرجر» فى الساعة الواحدة والثلث من صباح يوم الثلاثاء ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥.

وكان صوت «أيكلبرجر» فى التليفون عصبيا ومنفعلا، وسألنى مباشرة «**عما إذا كنا عقدنا صفقة سلاح بالفعل مع الاتحاد السوفيتى؟**» ولم أعطه إجابة مباشرة واستطرد هو يقول: «**إن الموضوع خطير جدا، بل هو بالغ الخطورة، فقد تلقت واشنطن معلومات عنه من براج، ثم إننا هنا حصلنا على تأكيد إضافى له**». ثم استطرد يقول: «**أرجوك أن تتصل بالرئيس الآن فورا، وأرجوك أن تنصحه بالانتظار قبل الإقدام على شىء نهائى، لأن هناك رسولا موفدا إليه من الرئيس الأمريكى**». ثم راح يكرر «**من الأهمية بمكان أن تنتظروا، وأرجوك أن تلح على الرئيس «ناصر» لكى لا يحرق جسوره**».

وفى الصباح الباكر من يوم ٢٧ سبتمبر اتصلت بالرئيس «عبدالناصر» تليفونيا ثم ذهبت للقائه، ورويت له ما حدث، وكان أول تعليق له هو قوله: «**لم أندهش أنهم عرفوا الآن، ولكن دهشتى فى أنهم لم يعرفوا قبل الآن**».

واستطرد «جمال عبدالناصر» وكأنه يتحدث مع نفسه، وفى الحقيقة فإنه كان يفكر بصوت عال قال:

«نحن أمام مشكلة. ليست المشكلة أننا عقدنا صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتى، فذلك أمر يخصنا ولا نسمح لهم أو لغيرهم بالتدخل فيه، وعلى أى حال فحين اتخذنا قرارنا كنا نعرف أن القرار سوف يضعنا فى موقف صدام مع أمريكا.

المشكلة التى نحن أمامها الآن هى هذا الرسول الموفد من «أيزنهاور».

---

(١) آثرت فيما سبق فى الكتاب كله أن أشير إلى دورى فى الأحداث فى حواشى الصفحات حتى لا تبدو الوقائع شخصية، لكنى فى هذا الجزء أجد نفسى مضطرا إلى الخروج عن هذه القاعدة لأسباب تتضح للقارئ من مطالعة الفصول.

إذا جاء وسألنى، فسوف أقول له: نعم، لقد عقدنا صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتى، وهذا قرار يخصنا أولا ولا يخص غيرنا.

ولكن المسألة هى: لماذا أعطيهم حق سؤالى فيسمعون منى لا أو نعم، ولماذا يكونون هم أول من أقول لهم ما حدث؟ فى حين أن الشعب المصرى لا يعرف، وكذلك لا تعرف بقية الشعوب العربية، وهم جميعا سندنا فى الصدام القادم مع الأمريكيين بسبب صفقة السلاح مع السوفييت».

واستطرد «جمال عبدالناصر»: **«الحل الوحيد لهذه المشكلة هو أن نعلن نحن اليوم نبأ الصفقة، وأن يجىء الإعلان بطريقة تبدو وكأنها طبيعية».**

واستكمل كلامه **«سوف أجد مناسبة أعلن فيها اليوم نبأ صفقة السلاح لأنى لا أريد لمبعوث «أيزنهاور» أن يجىء ليسألنى: حدث أم لم يحدث؟ وإنما أريد حين يجىء أن يجد نفسه أمام أمر واقع ويكون سؤاله لى: ثم ماذا بعد الآن؟».**

□

ولم يجد «جمال عبدالناصر» فى ذلك اليوم إلا حفل افتتاح لمعرض صور تقيمه إدارة الشئون العامة بالقوات المسلحة فى مبنى المعارض بالجزيرة فى الساعة الخامسة بعد الظهر. وفوجئ رواد المعرض بحضور الرئيس «جمال عبدالناصر»، وفوجئوا بأنه سيلقى خطابا فيهم، وكانت مفاجآتهم أكبر بما قال. كان حديثه قنبلة تجاوبت أصداؤها فى مصر كلها، وفى العالم العربى بأسره، وفى العالم الخارجى على امتداد كل القارات.

ووقفت الدنيا على حافة أزمة حرجة.

□

وفى المساء وبعد خطاب «جمال عبدالناصر» اتصل بى المستر «إيكلبرجر» وكانت نبرات صوته شحنات مكبوته بقوة ضغط عنيف، ليقول لى: **إنه ذاهب للمطار لاستقبال مبعوث «أيزنهاور» وهو «كيرميت روزفلت» الذى سينزل فى بيته حرصا على سرية اتصالاته. واقترح أن أمر عليهم فى الصباح لتناول الإفطار معهم،**

والتحدث فى الأمور بصفة غير رسمية قبل أن يتحدد موعد «كيرميت روزفلت» مع الرئيس «جمال عبدالناصر».

وفى الصباح، وعلى مائدة الإفطار، كان «كيرميت روزفلت» فى حالة من القلق لا يستطيع السيطرة عليها، فقد كانت التطورات تتدافع خارجة وراء أى حساب أو تقدير. وراح «كيرميت روزفلت» يستعرض تطورات الموضوع، وينتهى إلى أن طلباتنا من السلاح كانت موضع بحث جدى فى واشنطن، وأن صبرنا نفد فجأة على نحو يهدد بعواقب لا يريدها أحد، ثم وصل إلى السؤال الذى كنت أنتظره من البداية، فقال **«كيف السبيل الآن إلى إلغاء هذه الصفقة قبل أن يحدث ما لا يريده أحد؟»**، وقلت له: **«إننى لا أظن هناك سبيلا إلى إلغائها، ثم إننى - بصراحة - لا أرى داعيا لعبارات يلوح وراءها شبح التهديد. فالتهديد فيما أتصور لن يجدى أحدا».**

وقال «كيرميت روزفلت» بلهجة بطيئة وكأنه يعد كلماته وألفاظه:

«أرجوكم أن تأخذوا الموقف جدا، إن الوزير («دالاس») فقد عقله عندما تأكد من الصفقة، وليس أمامنا الآن غير إلغائها أو فإن المستقبل مظلم. لقد تركت الوزير فى واشنطن وهو يجهز لسلسلة من الإجراءات».

ثم بدأ «كيرميت روزفلت» يعد على أصابعه بعض الإجراءات التى يستعد لها «دالاس» وكانت كما يلى:

« ١ - وقف كل معونة أمريكية لمصر.

٢ - وقف كل تعامل اقتصادى وثقافى بين البلدين.

٣ - قطع العلاقات الدبلوماسية إذا لزم الأمر.

٤ - فرض حصار بحرى على الشواطئ المصرية بمنع البواخر الحاملة للسلاح من الوصول إلى موانيكم، مهما كان العلم الذى ترفعه هذه البواخر».

وناقشت «كيرميت روزفلت» طويلا فى عقم هذه الإجراءات وعدم جدواها، وكان «كيرميت» - بالطبع - أسير تعليماته.

وعندما أخبرت «جمال عبدالناصر» بتفاصيل لقائى معهم كان تعليقه «**إذن قل له: «إننى لا أنوى مقابلته، وإذا كانت لديهم إنذارات فليقدموها بالطريقة الرسمية إلى وزارة الخارجية**».

وأحس «كيرميت روزفلت» بخطورة الموقف عندما اتصلت به، وأبلغته برأى «عبدالناصر» وانتقل من الإنذار إلى الرجاء، وسألنى «**هل يعقل أن أجىء إلى مصر مبعوثا من رئيس الولايات المتحدة ولا يقابلنى؟**»

واقترحت من جانبى حلا وسطا فدعوت الرئيس و«كيرميت روزفلت» إلى العشاء فى بيتى لمقابلة ذات طابع اجتماعى وشخصى.

□

وكان «كيرميت» قد عرف من السفارة بتفاصيل الأزمة التى وقعت بين الرئيس والسفير الأمريكى فى عشاء الدكتور «أحمد حسين»، وراح ينسب إليها موقف «جمال عبدالناصر» المتعنت معه حسب تقديره.

وبالطبع فإن «كيرميت روزفلت» بعث إلى واشنطن بتقرير عن الساعات الأربع والعشرين التى قضاها فى القاهرة حتى الآن، وكان بين ما بعث به نصيحة بعدم توجيه إنذار. وأعلنت واشنطن أنها سوف تبعث بالمستر «جورج آلان» مساعد وزير الخارجية الأمريكى لكى يحمل «الإنذار الأمريكى» لـ«جمال عبدالناصر». ومن المحتمل أن «دالاس» أحس أن موقف «كيرميت روزفلت» فى القاهرة ضعيف، وربما أنه أحس أيضا بأن الأمر يقتضى نقل الإنذار من مجال الدبلوماسية الخاصة الهادئة إلى مجال الدبلوماسية المفتوحة بين البلدين تمهيدا لما بعدها.

□

ومساء يوم الأربعاء ٢٨ سبتمبر كان «جمال عبدالناصر» يتناول العشاء عندى مع «كيرميت روزفلت» ولم يكن هناك على العشاء غيرنا والمشير «عبدالحكيم عامر». وحاول الجميع أن يبتعدوا عن تفاصيل الموضوع والحرج رغم أنه كان ملحا على فكر الجميع.

وقد روى الرئيس «جمال عبدالناصر» بطريقة مرحة «أن الدكتور أحمد حسين هرع إلى مكتبه صباح اليوم، ودخل عليه يردد بعصبية: «**جواتيمالا.. جواتيمالا.. ياسيادة الرئيس**» (إشارة «أحمد حسين» إلى الانقلاب المضاد الذى قامت به الولايات المتحدة ضد حكومة «أربينز» فى جواتيمالا، حينما عقدت صفقة أسلحة صغيرة مع السوفييت). وشرد «كيرميت روزفلت» فى حديث طويل عن مخاطر التعاون مع السوفييت بصفة عامة، واتخذ مثالا على ذلك تشيكوسلوفاكيا على عهد «جان مازاريك» الذى «تعاون مع السوفييت، ثم انتهى أمره معهم بأن قتلوه فى حادث غامض وحاولوا تصوير الأمر على أنه انتحار»!

وانتقل «جمال عبدالناصر» إلى السؤال عن صحة «أيزنهاور» وأبدى اهتماما بحالته، وهل يمنعه المرض من دخول انتخابات الرئاسة القادمة مرة أخرى.

□

وفى صباح يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ذهبت لزيارة «كيرميت روزفلت» فى بيت «إيكلبرجر» فوجدته جالسا مع «أريك جونستون»، وقال لى الاثنان: إنهما فرغا الآن من كتابة برقية بتوقيعهما معا إلى «جون فوستر دالاس» مؤداها «إنه لم يبق مجال لترك هنرى بايرود سفيرا فى القاهرة، فهو لم يعد قادرا على مقابلة «جمال عبدالناصر». وكان «كيرميت» قد تلقى رسالة من واشنطن تنبئه بقرار إيفاد «جورج الآن» برسالة من «دالاس» إلى القاهرة. وكان صوت «كيرميت» يحمل نبرة أسى وهو يقول: «**يظهر أننى لم أعد موضع ثقة فى واشنطن فقد قرروا إرسال «جورج آلان» ليقوم بما لم أستطع أن أقوم به**». ثم سألنى «كيرميت» «**كيف يطلبون من الرئيس موعدا لمقابلة «جورج آلان»، بينما «هنرى بايرود» ـ السفير ـ مشلول بما حدث منه أمام الرئيس؟**».

□

واتصلت بـ«جمال عبدالناصر» وذهبت لمقابلته بعد الظهر، ورويت له كل ما حدث، واهتم «جمال عبدالناصر» بطريقة ظاهرة ببرقية «كيرميت روزفلت» و«أريك

جونستون» المشتركة بطلب نقل «بايرود» من القاهرة. ثم قال لى: «إنه لا يريد أن يكسر «بايرود» بسبب خطأ وقع فيه، وإنه يشعر الآن أن أجهزة الاتصال السرى («كيرميت») تريد أن تنتهز الفرصة وتذبح وسائل الاتصال الرسمى («بايرود»)، وإنه «لن يلعب معهم هذه اللعبة». ثم طلب منى «جمال عبدالناصر» أن **«أذهب لمقابلة «بايرود»، وأن أطلب منه أن يتولى هو بنفسه طلب الموعد رسميا مع الرئيس لـ«جورج آلان»، وسوف يجيبه فورا إلى طلبه، ثم إنه ما دام الرئيس سيقابل مساعد وزير الخارجية فإنه من المنطقى أن يقابله ومعه السفير»**. وذهبت للقاء «هنرى بايرود»، وكان الرجل منهارا فقد أحس أن تيار الحوادث جارف وأنه معزول عما يجرى. ومن أول لحظة بادرنى بقوله «يا صديقى لقد وقعت فى خطأ فادح لم يكن لى أن أقع فيه، وأنت تعرف محبتى واحترامى للرئيس، ولكنى لا أعرف ماذا جرى لى هذه الأيام، إننى متعب ومرهق وأرى أن كل ما حاولت أن أصنعه فى مصر يضيع من بين يدى». ونقلت إليه رسالة «جمال عبدالناصر»، وفوجئت بتأثره عرفانا إلى درجة أن الدموع لمعت فى عينيه.

[٣]

فى الصباح الباكر (الساعة السادسة وخمس دقائق) من يوم الجمعة ٣٠ سبتمبر اتصل بى الرئيس «جمال عبدالناصر» وقال لى بغير مقدمات: **«إننى استمعت الآن إلى نشرة أخبار الساعة السادسة من هيئة الإذاعة البريطانية، وكان بين أنبائها رسالة نقلتها وكالة «الأسوشيتد برس» الأمريكية تقول: إن «جورج آلان» فى طريقه للقاهرة ليوجه لـ«جمال عبدالناصر» إنذارا بشأن صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى»**.

واستطرد «جمال عبدالناصر» يقول: «أريدك أن تذهب الآن إلى «كيرميت روزفلت» وإلى «بايرود» وقل للاثنين إننى لست مستعدا لتلقى إنذارات. إننى سوف أقابل «جورج آلان» غدا، وإذا جاءت لحظة قدم لى فيها إنذارا فسوف يكون أمامى

تصرف واحد هو أن أدق الجرس واستدعى تشريفاتى الرياسة، وأطلب منه أن يصحب «جورج آلان» خارج المكتب. هذه قضية مبدأ، وأنا لا أساوم فيه».

□

وهبطت طائرة «جورج آلان» فى مطار القاهرة صباح يوم الجمعة ٣٠ سبتمبر، وصعد إليها «هنرى بايرود» ليستقبل «جورج آلان» ويرجوه أن «**يتصرف بحذر لأن الموقف متفجر**». ثم تلقى «جورج آلان» رسالة عن طريق برج المراقبة فى المطار سلمها قائد الطائرة موجهة إليه من «كيرميت وزوفلت» الذى كان ينتظره فى قاعة الاستقبال فى المطار، وكانت رسالة «روزفلت» تأكيدا آخر بأن عليه« **أن يلزم منتهى الحيطة فى كل تصريح يدلى به فى المطار». ونزل «جورج آلان» من الطائرة ولم يدل بأى تصريحات**. ثم قصد مع الباقين إلى دار السفارة الأمريكية فى القاهرة، وهناك أطلعه «بايرود» و«روزفلت» على صورة كاملة للجو القابل للانفجار فى القاهرة. وكتب «جورج آلان» برقية شفرية إلى «دالاس» فى واشنطن قال: إنه أعدها بمشورة «بايرود» و«روزفلت». ورد عليه «دالاس» يفوضه بالتصرف على النحو الذى يراه ملائما.

ولم يقدم «جورج آلان» فى اليوم التالى لـ«جمال عبدالناصر» أية إنذارات وإنما استعرض معه الموقف العام فى الشرق الأوسط.

ولم يسمع أحد بعدها شيئا عن الإجراءات التى كان «دالاس» يعدها.

ووجهت الحكومة الأمريكية احتجاجا شديد اللهجة إلى الاتحاد السوفيتى بدعوى أنه يصطاد فى الماء العكر فى الشرق الأوسط.

وأصدرت الحكومة البريطانية بيانا أعلنت فيه أنها تخشى من تأثير صفقة الأسلحة على الجلاء.

□

واستدعى «جمال عبدالناصر» الدكتور «أحمد حسين» سفير مصر فى واشنطن

إلى مقابلته، وقال له مداعبا: «الآن وقد أخذت أجازة الصيف، وأفقت من صدمة جواتيمالا فإن الوقت قد حان لكى تعود إلى عملك فى واشنطن وتقابل «جون فوستر دالاس»، وتشرح له الصورة كما رأيتها هنا، وأنت على أى حال تعرف خلفية الموقف». وكانت لدى «أحمد حسين» بعض النقط يريد أن يستفسر عنها، وأجابه «جمال عبدالناصر» عليها. وسافر «أحمد حسين» إلى واشنطن، وطلب موعدا من «جون فوستر دالاس» ثم ذهب إلى مقابلته، وبعث إلى القاهرة بتقرير[1] مفصل عن وقائع اللقاء. وكانت أهم النقط فى اللقاء طبقا لتقرير «أحمد حسين» كما يلى:

« ١ - بدأت حديثى مع المستر «دالاس» بأن أبلغته رسالة الرئيس «عبدالناصر» ومؤداها: أن مصر قد قبلت بالعرض التشيكوسلوفاكى بعد أن أكدت نتيجة الانتخابات الإسرائيلية نوايا إسرائيل العدوانية، وتوالت عمليات إسرائيل العدوانية، وبسبب الصعوبات التى واجهتها مصر فى الحصول على هذه الأسلحة من الدول الغربية».

« ٢ - أكدت من ناحيتى للمستر «دالاس» أننى لمست فعلا من جميع المسئولين فى مصر - وعلى رأسهم الرئيس «جمال عبدالناصر» - حرصا شديدا واطمئنانا كاملا إلى أن هذه الصفقة لن يترتب عليها بأى حال من الأحوال تسرب النفوذ أو النشاط الشيوعى إلى البلاد. وأضفت أنها مازالت فى حدود الصفقة الواحدة التى تبررها احتياجات الدفاع عن النفس ولا يصح اعتبارها بداية لصفقات أخرى مقبلة».

«٣ - ودللت فى هذه المناسبة، عن سياسة مصر الإنشائية الواقعية، فذكرت المستر «دالاس» بالدور الكبير الذى قام به الفنيون المصريون لمساعدة المستر «جونستون» فى وضع مشروعه لتوزيع مياه الأردن».

« ٤ - وقدمت للمستر «دالاس» اقتراحى الشخصى بأنه من الخير أن تتاح

---

[1] نص التقرير الكامل للدكتور «أحمد حسين» عن لقائه مع «دالاس» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١١٣).

الفرصة له لزيارة مصر فى القريب، أو أن يتمكن الرئيس «جمال عبدالناصر» من زيارة أمريكا حتى يجتمع المستر «دالاس» بالرئيس «عبدالناصر» للتشاور والتفاهم».

«٥ ـ كذلك بينت للمستر «دالاس» أن من الأمور الضرورية العاجلة أن تشعر مصر بمساعدة أمريكا لها فى تنفيذ مشروع السد العالى، وقلت له: إنه بالرغم من أن الحكومة الروسية تعرض علينا شروطا أحسن من شروط البنك الدولى لتمويل المشروع وتنفيذه، ولكننا مازلنا نفضل أن نتعامل مع البنك الدولى»(١).

وبعد أن فرغ «أحمد حسين» من نقل ما قاله هو لـ «دالاس» انتقل إلى رواية ما قاله «دالاس» له، وكانت روايته له كما يلى:

«١ ـ استهل المستر «دالاس» حديثه بأن عبر عن شكره لرسالة الرئيس «عبدالناصر» إلا أنه صرح بأنه لا يريد أن يخفى أن مسألة شراء مصر للأسلحة من الكتلة الشرقية قد أزعجته كثيرا (Highly disturbed him) ـ خصوصا وأن حكومة الولايات المتحدة قد أثبتت فى السنوات الأخيرة صدق نيتها فى مساعدة مصر ـ وذكر لى المستر «دالاس» فى هذه المناسبة الدور الذى لعبته أمريكا لمساعدة مصر فى اتفاقية السويس».

«٢ ـ قال «دالاس» إنه يثق بالرئيس «عبدالناصر»، ويكرر لمساعديه دائما أنه أكبر شخصية فى الشرق الأوسط يمكن الثقة بها والاعتماد عليها، ولكن

---

(١) تسبب هذا التقرير فى مشاكل للدكتور «أحمد حسين» فى مصر، كادت تؤدى إلى استدعائه من واشنطن، فلقد تطوع بحسن نية بفكرة زيارة «دالاس» للقاهرة أو زيارة «جمال عبدالناصر» لواشنطن، كما أن إشارته لعرض روسى بتمويل السد العالى اعتبرت من قبيل المزايدات التقليدية خصوصا وأنه لم يكن هناك عرض روسى فى ذلك الوقت على الإطلاق بتمويل السد العالى، وإن كانت بعض الصحف فى لندن قد تكهنت بأقاويل عن هذا الموضوع. ويبدو أن الدكتور «أحمد حسين» تصور أنه يستطيع أن يستعمل هذه الحجة فى إثارة قلق أمريكا. وكان «جمال عبدالناصر» يفضل باستمرار تجنب هذا المنطق التقليدى خصوصا إذا لم يكن على أساس.

تصرف مصر الأخير كان صدمة قوية للحكومة الأمريكية وسياستها الخارجية، مما وصفه البعض بأنه أكبر هزيمة لسياسة أمريكا الخارجية بعد فشلها الأول فى الصين. وقد شجع هذا بعض المتنكرين لنا وأوغر ضدنا صدور البعض الآخر، كما قوى مركز الإسرائيليين ومؤيديهم فى هذا البلد، وهم الذين كانوا يعارضون فى جلاء الإنجليز عن قاعدة قناة السويس مدعين أن فى ذلك تقوية لمصر التى لا يمكن الاطمئنان لها فى المستقبل، وقائلين بأن مصر القوية ستكون مصدرا للمتاعب.

وأضاف المستر «دالاس» أن ممثلى إسرائيل قد صرحوا بأنه: «لا يمكن أن تنتظر إسرائيل حتى يكمل العرب استعدادهم للقضاء عليها». وأنه شخصيا يجد نفسه محرجا ومركزه صعب ودقيق. لأن إسرائيل ستطالب - ولا شك - بالحصول على أسلحة وضمانات أمريكية، وستستعمل لتحقيق مطالبها كل وسائل الضغط القوية التى إن نجحت ستسىء لأمريكا عند العرب بكل الإساءة، وهى الغرض الأول الذى ترمى إليه روسيا الآن».

«٣ - ثم عرض المستر «دالاس» أنه «يعتقد بأن تجاربه ودرايته العميقة بوسائل الشيوعيين وحيلهم تفوق دراية المصريين بها».».

« ٤ - وعبر لى عن شعوره بأن «صفقة الأسلحة» التى عقدتها مصر مع الكتلة الشرقية ستسبب للحكومة الأمريكية حرجا فى شأن استمرار مساعدتها الاقتصادية لمصر، لأن كرامة أمريكا أصبحت الآن فى الميزان».

وختم «أحمد حسين» تقريره بأن قال «إنه سأل المستر «دالاس» فى النهاية: إن كانت له اقتراحات خاصة بتحسين الجو بين البلدين»؟ وكرر المستر «دالاس» شكره لرسالة الرئيس «عبدالناصر»، وقال: «إنه يثق بصدق نية الرئيس، ولكن الحكومة الأمريكية لم تقرر بعد كيف تواجه الموقف الحالى وخطورته الملحة، وستحتاج لبعض الوقت لدراسة الأزمة الحالية من كل نواحيها».

الفصل الثانى

مقــــدمات المؤامـــرة!

[١]

لم يكن «دالاس» هو الذى يفكر وحده ويطيل التفكير فى أوضاع المنطقة، وإنما كان «أنتونى إيدن» رئيس الوزراء البريطانى يفعل نفس الشىء فى لندن. وقد طلب إلى هيئة أركان حرب الدفاع الإمبراطورى أن تدرس النتائج والآثار المترتبة على صفقة الأسلحة بين مصر والاتحاد السوفيتى.

وبتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ كتب المارشال «تمبلر» رئيس هيئة الدفاع عن الإمبراطورية تقريرا مبدئيا يقول فيه: **إن الصفقة أدت إلى «انقلاب فى هيكل الدفاع عن المنطقة فى الشرق الأوسط وإن الاتحاد السوفيتى قفز فوق حلف بغداد وأصبح له وجود سياسى مؤثر فى قلب الشرق الأوسط، أى فى القاهرة»**. وبنى «تمبلر» تقديره على الأسباب التالية:

١ - إن صفقة الأسلحة مع مصر كبيرة وتتضمن تسليح ثلاث فرق مدرعة طبقا للمعلومات المتوافرة لدى إدارة المخابرات العسكرية البريطانية **(كان «تمبلر» مبالغا فى تقديره إلى حد كبير لأن صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت لم تكن تتجاوز تسليح أكثر من فرقة مدرعة واحدة)**.

٢ - إن تسليح الجيش المصرى على هذا النحو سوف يحدث خللا فى موازين القوى الإقليمية، **وسوف يمكن مصر من ممارسة دور أكبر فى الشرق الأوسط عموما.**

٣ - إن اتجاه مصر إلى الاتحاد السوفيتى للحصول منه على السلاح يعنى أن مصر لن تنضم الآن ولا مستقبلا إلى حلف دفاعى غربى عن الشرق الأوسط.

٤ - إن المثل الذى ضربته مصر بكسر احتكار الغرب لتوريد السلاح إلى البلاد العربية، **سوف يؤثر على غيرها وسوف يغرى آخرين بأن يسلكوا نفس الطريق.**

٥ - إن هذا الوضع سوف يؤدى إلى سباق سلاح فى المنطقة، ولا يستبعد أن تقرر إسرائيل أن تهاجم مصر قبل أن يتمكن الجيش المصرى من استيعاب أسلحته الجديدة، ولذلك فإن مستقبل الاستقرار فى قلب المنطقة مستبعد لفترة طويلة.

٦ - إن حلف بغداد، والحزام الشمالى، وخط المواجهة مع الاتحاد السوفيتى من تركيا إلى باكستان، مهدد بفقد فعاليته لأن الاتحاد السوفيتى قفز وراءه.

وطلب المارشال «تمبلر» فى ختام تقريره ضرورة التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بقصد استعادة زمام المبادأة فى المنطقة بما يحقق مصالح الغرب على المدى القريب والبعيد.

□

وجدت الحكومة البريطانية نفسها فى موقف حرج، فوسائل العمل المباشر فى مصر لم تعد ممكنة، لأن المراحل المتعاقبة من تنفيذ اتفاقية الجلاء كانت قد وصلت بالقوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس إلى حد لا يسمح لها بالعمل طبقا لخطة «روديو» «RODEO» أو بأى خطة بديلة غيرها. وفى الحقيقة فإن عملية تنفيذ الجلاء كانت تتم بسرعة كبيرة بسبب ضرورات إعادة توزيع القوات البريطانية فى الشرق الأوسط بعد أن تأكد ضياع قاعدة قناة السويس بمقتضى التوقيع على اتفاقية الجلاء. وكانت معظم القوات قد رحلت عن القاعدة، وما بقى منها لم يكن يزيد فى ذلك الوقت على ١٤ ألف جندى، وهو حجم من القوة العسكرية لا يمكن القوات البريطانية حتى من الدفاع عن نفسها فى القاعدة. وأما باقى القوات التى كانت فيها فقد سرح بعضها بضرورات التقشف الاقتصادى الذى لجأت إليه بريطانيا، ثم إن

بعضها الآخر جرى توزيعه على القواعد البريطانية فى ليبيا وفى منطقة الخليج وبالذات فى عمان.

وفى هذه الظروف لم يكن أمام الحكومة البريطانية غير أن تلجأ إلى وسائل أخرى فى العمل ضد مصر.

□

ومن الحق أن يقال إن التخطيط البريطانى فى العمل ضد مصر كان سليما - من جهة نظرها - فى خطوطه العامة، لكن التنفيذ فى المناخ السائد فى المنطقة - ومع سرعة جريان الأحداث - كان شيئا آخر.

اتجه التفكير البريطانى إلى أفضلية العمل ضد مصر خارج حدودها، فقد بدت أوضاع النظام المصرى قوية فى الداخل إلى درجة لا تسمح لبريطانيا بفرصة تستغلها خصوصا مع تلاشى الخيار العسكرى.

ولقد وجدت بريطانيا أو سوريا فى ذلك الوقت - والسعودية - أهم حلفاء مصر وأصدقائها فى جهودها لتعبئة المنطقة. وبدا أن سوريا ثغرة يمكن العمل فيها بسرعة وسهولة.

وكانت الأحوال فى سوريا بالفعل متعثرة فإن الانقلاب الذى أطاح بحكم «أديب الشيشيكلى» أسفر عن أوضاع حكم متهالكة، كما أبرز صراعات بين كتل متنازعة فى الجيش السورى. واتصلت المخابرات البريطانية باللواء «أديب الشيشيكلى» فى منفاه تعرض عليه استعدادها لمساعدته فى العودة إلى الحكم فى سوريا إذا كان فى استطاعته أن «يضبط» الأوضاع فيها. وفى البداية لم يكن «أديب الشيشيكلى» متأكدا أن بريطانيا هى الطرف الحقيقى وراء الاتصالات التى تجرى معه، فقد كان الرسل الذين ذهبوا إليه من الساسة السوريين القدامى المتصلين بالحكومة العراقية.

وتنبهت مصر إلى ما كان يجرى فى الخفاء. وقررت أن تتدخل مباشرة فى دمشق فى محاولة لتدعيم الوضع فى سوريا. وكان الحل الذى رأته هو تثبيت نوع من الشرعية يؤدى إلى تماسك القوة فى سوريا. وكانت السعودية متحمسة لعودة

السيد «شكرى القوتلى» - آخر رئيس لسوريا قبل أن تبدأ سلسلة الانقلابات العسكرية فيها - إلى القصر الجمهورى مرة أخرى. وكان الماضى الوطنى لـ«شكرى القوتلى» وسمعته الطيبة واتجاهه القومى عوامل تزكى ترشيحه. وتحمست القاهرة له، لكن معركة إعادته إلى القصر الجمهورى مرة أخرى كانت بالغة الصعوبة، فقد أحست بريطانيا أن عودة «شكرى القوتلى» إلى السلطة سوف تفسد ولو مؤقتا أى عملية يقوم بها اللواء «أديب الشيشيكلى». واحتدم الصراع فى مجس النواب السورى الذى كان عليه أن ينتخب رئيس الجمهورية. وانحصرت المعركة فى النهاية بين «شكرى القوتلى» - تؤيده مصر والسعودية، وبين السيد «خالد العظم» - تؤيده العراق ووراءها بريطانيا.

ثم أصبح المال سلاح المعركة الرئيسى وبعده التأثير السياسى والدعائى.

وكانت مصر قادرة على توفير التأييد السياسى والدعائى لـ«شكرى القوتلى»، وتكفلت السعودية بتقديم التأييد المادى. وطرحت أصوات النواب فى شبه مزاد علنى. ووصل ثمن صوت النائب فى المرحلة الحرجة من الانتخابات إلى ربع مليون ليرة سورية، وكانت خزائن السعودية مستعدة. وأسفرت معركة الانتخابات عن فوز «شكرى القوتلى» بـ ٩١ صوتا مقابل ٤١ صوتا حصل عليها «خالد العظم». وأدركت الحكومة البريطانية أنها خسرت معركتها فى دمشق فى الوقت الحالى على الأقل.

□

واستدارت بريطانيا إلى السعودية، فقد أحست أنها الحليف المالى للثورة المصرية، وهكذا فوجئت المنطقة يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بقوات بريطانية تتقدم من مسقط وتحتل «واحة البوريمى» المتنازع عليها على خطوط الحدود المائعة بين الإمارات العربية فى الخليج وبين السعودية.

ولعل بريطانيا بهذه الخطوة كانت تسوى فى نفس الوقت حسابات قديمة بين شركات البترول الأمريكية فى السعودية وشركات البترول البريطانية فى الخليج.

وفى اليوم التالى - ٢٧ أكتوبر - طار الأمير «فيصل» إلى القاهرة ليوقع مع «جمال عبدالناصر» اتفاقية دفاع مشترك خاص بين مصر والسعودية.

ولم تكن الأسرة المالكة السعودية تعتقد أن الاتفاقية مع مصر سوف تزيل الاحتلال البريطانى «للبوريمى»، ولكن هذه الاتفاقية كانت عملا سياسيا يحدث آثاره المحلية، ريثما تتمكن السعودية من تنبيه وتحريك القوة الحقيقية القادرة على استعادة الواحة الغنية بمنابع البترول: الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى الحقيقة فإن الولايات المتحدة لم تكن فى حاجة إلى من ينبه أو يحرك، فإن الشركات الأمريكية التى أضيرت مصالحها باستيلاء بريطانيا على «البوريمى» أقامت الدنيا وأقعدتها فى واشنطن، ووصلت بضغوطها إلى البيت الأبيض فى واشنطن مباشرة وإلى الرئيس «أيزنهاور» نفسه.

ولعل هذه كانت أكبر غلطة ارتكبتها بريطانيا فى تلك المرحلة.

□

وراحت الحكومة البريطانية تحاول أن تجد وسائل للعمل ضد مصر مباشرة. وكان أول ما خطر فى بالها هو عرقلة تمويل مشروع السد العالى. ولقد كان معروفا لها ولغيرها من الأطراف الدولية أن بناء السد العالى هو الهدف الذى وضعته مصر أمامها كأولوية أولى.

ويوم ٢٠ أكتوبر أحال الدكتور «أحمد حسين» إلى القاهرة تقريرا كتبه أحد مساعديه فى سفارة واشنطن وهو الدكتور «حسن داود» عن الجهود البريطانية لعرقلة إسهام البنك الدولى فى تمويل مشروع السد العالى. وجاء التقرير على النحو التالى:

«علمت من مصدر أثق فى صدقه واطلاعه أن الموظفين الإنجليز فى السودان والموظفين الإنجليز فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير يبذلون جهودا ترمى إلى عرقلة المساعى المصرية فى الحصول على المساعدات المالية

من البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والخاصة بمشروع السد العالى، وتهدف هذه الجهود إلى ما يأتى:

١ ـ التأثير على البنك الدولى لكى يقرر عدم تقديم أى معونة على الإطلاق لمصر إلا بعد أن يَتم الاتفاق نهائيا بين مصر والسودان على توزيع التصرف الطبيعى للنيل عند أسوان أو بمعنى آخر «حل كامل لمشكلة مياه النيل».

٢ ـ الإيحاء إلى البنك بأن يضع نفسه موضع القاضى بين مصر والسودان.

٣ ـ التلويح للبنك بأن حكومة السودان يمكنها تعطيل إنشاء السد العالى برفضها إخلاء حلفا التى ستغمر بالمياه أثناء فترة إنشاء السد»(١).

□

ثم راحت الحكومة البريطانية تبذل جهودا مستميتة لتقوية حلف بغداد.

وأعلنت إيران انضمامها إلى هذا الحلف. وعلى أثر ذلك أعلن عن تشكيل مجلس دائم لحلف بغداد عقد أول اجتماع له فى قصر الزهور فى العاصمة العراقية شاركت فيه بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان وإيران، وقام الملك «فيصل» بافتتاح جلسته الأولى بنفسه.

وتشكلت فى هذا الاجتماع لجان سياسية واقتصادية وعسكرية، ثم لجنة للأمن ولجنة للدعاية وكانت هاتان اللجنتان الأخيرتان أى الأمن والدعاية هما فى حقيقة الأمر ركيزة العمل الأساسى لحلف بغداد. فقد وضعت تحت تصرف هاتين اللجنتين اعتمادات طائلة تحمل العراق وإيران الجزء الأكبر منها.

وكانت لجنة الدعاية بالتحديد هى المحرك الحقيقى لتمويل عديد من المشروعات الصحفية والإعلامية فى بيروت، تخصصت فى مهاجمة مصر بالدرجة الأولى ثم السعودية وسوريا بعد مصر.

---

(١) النص الكامل لتقرير السفارة المصرية فى هذا الصدد منشور بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١١٤).

ثم راحت لجنة الأمن تضع خططا طموحة للتجسس والتخريب، وكان التركيز الأكبر على سوريا.

□

ولعل بريطانيا لم تكن ترد أن تخسر أوراقها مرة واحدة فى العالم العربى، أو لعلها كانت تريد إخفاء حقيقة نواياها وتصرفاتها الخفية، ولهذا فقد اختار «أنتونى إيدن» هذا الوقت بالذات لكى يطرح مشروعا بحل نهائى لأزمة الشرق الأوسط. وانتهز فرصة الخطاب السنوى التقليدى لرئيس الوزارة البريطانية بقاعة الاحتفالات الكبرى فى بلدية لندن، فألقى خطابا طرح فيه مشروعا للسلام الدائم للشرق الأوسط. وكان المشروع يقوم على أساس حل وسط يرسم حدودا جديدة لإسرائيل على خط يتفق عليه بين خطوط الهدنة المؤقتة وقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧.

وفى القاهرة أبدى «جمال عبد الناصر» استعدادا لبحث مشروع «إيدن». وفى تل أبيب أعلن «ديفيد بن جوريون» رفض إسرائيل لهذا المشروع، واعتبره «تشجيعا للعرب على العدوان».

[٢]

وكانت إسرائيل بدورها تفكر وتعيد التفكير.

أصبح هاجس «بن جوريون» - بعد عودته إلى رئاسة الوزارة، وبعد صفقة الأسلحة المصرية السوفيتية - هو أن التصدى لمصر أصبح الآن ضرورة حيوية بالنسبة لإسرائيل.

ويذكر الجنرال «موشى ديان» فى يومياته عن حرب سيناء «أنه كان يقضى أجازة شخصية فى باريس فى أواخر شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥، واتصلت به السفارة الإسرائيلية فى العاصمة الفرنسية تقول له إن رئيس الوزراء «ديفيد بن جوريون» يطلب منه قطع أجازته والعودة فورا إلى إسرائيل».

وعاد الجنرال «موشى ديان» ـ رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلى وقتها ـ إلى إسرائيل فى نفس اليوم. والتقى بـ«بن جوريون» فى مكتبه صباح يوم ٢٢ أكتوبر، وفوجئ «ديان» بأن «بن جوريون» يطلب إليه أن يخرج معه إلى «الهواء الطلق» لأنه لا يريد أن يتكلم فى مكتبه «فالحيطان لها آذان»، كما قال له.

ثم فوجئ «ديان» بـ«بن جوريون» يقول له إنه قرر القيام بهجوم عسكرى على مصر، ثم راح يحدد له أهداف ذلك الهجوم، وقد حددها على النحو التالى:

١ ـ تحرير مضايق إيلات.

٢ ـ القضاء على قواعد الفدائيين المصريين فى سيناء.

٣ ـ إسقاط «جمال عبدالناصر».

وأضاف «بن جوريون» كما نقل عنه الدكتور «مايكل بريشر» ـ فى دراسته القيمة عن عملية صنع القرار السياسى فى إسرائيل ـ قوله:

«إن ظهور نظام فتى متحمس طموح فى أكبر دولة عربية هو الخطر الذى يهدد وجود إسرائيل. إن «عبدالناصر» لم يكن يمثل تهديدا حقيقيا بالنسبة لنا طالما ظل البريطانيون يمارسون السيطرة المباشرة على منطقة قناة السويس، وأما بعد جلائهم فإن الأرض ستصبح مكشوفة بين مصر وإسرائيل. ثم إن استيلاء مصر على التسهيلات والمخازن والمطارات الواقعة فى القاعدة ـ والتى تتراوح قيمتها بين ٢٠٠ مليون و٣٠٠ مليون جنيه إسترلينى ـ يخلق حالة من عدم الاستقرار فى الميزان الاستراتيجى. فإذا أضفنا إلى ذلك صفقة السلاح مع روسيا تأكد لنا أننا لم نعد قادرين على الانتظار».

ثم طلب «بن جوريون» وفقا لما أورده «ديان» خطة أخرى للطوارئ هدفها الاستيلاء على قطاع غزة وأخذه رهينة لكسر هيبة «عبدالناصر» فى المنطقة.

□

وفى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ طلب «بن جوريون» عقد جلسة بمجلس الوزراء

يتحول فيها المجلس إلى لجنة أمن، ثم عرض خطته بالقيام بهجوم عسكرى على مصر يستهدف الاستيلاء على شرم الشيخ. ورفض مجلس الوزراء المجتمع على هيئة لجنة أمن اقتراح «بن جوريون». فقد صوتت ضده أغلبية صغيرة من الوزراء «المعتدلين» الممثلين لحزب «ماباى» وهم الوزراء: «شاريت» و«أران» و«لون» و«سابير»، وكذلك وزراء حزب «مابام» وهم «بازيريلاى» و«بينتوف»، وكذلك وزراء الحزب الدينى «شابيرا» و«بورج»، ووزير الحزب التقدمى «روزين». وخرج «بن جوريون» من اجتماع مجلس الوزراء فى حالة غضب واستدعى «ديان» وقال له: «**لا تلق بالا إلى نتيجة التصويت وعليك أن تواصل استعدادك للحملة، وسوف نرى ما يكون من شأن هؤلاء «الجبناء»!**

وكأنما أراد «بن جوريون» أن يؤكد للجميع أنه مازال على رأيه، حتى وإن خالفته الأغلبية، فوقف بعد أيام فى الكنيست يقول بالنص:

«إن مصر هى التى بادأت بحرب العصابات الحالية فالغارات التى شنت من قطاع غزة وحده فى الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٥٥ تسببت فى ضحايا عددهم ١٥٣، ومصر ساعية اليوم لسد الطريق أمام السفن الإسرائيلية عبر خلجان البحر الأحمر وقناة السويس، وبالمخالفة للمبدأ الدولى الخاص بحرمة البحار. وهذه الحرب القائمة من طرف واحد يجب أن تنتهى، لأنها لن تظل حربا من طرف واحد إلى ما لا نهاية، فهدفنا هو السلام وليس الانتحار»(١).

□

ثم قرر «بن جوريون» أن يوفد بعثة سرية إلى واشنطن، واختار لرئاستها الجنرال «أيسر هاريل» رئيس المخابرات العامة الإسرائيلية (الموساد).

والغريب أن تعليمات «بن جوريون» إلى الجنرال «هاريل» كانت تخوله أن يطلع الأمريكيين على تصميم «بن جوريون» على مهاجمة مصر ثم يقول لهم: «إن

---

(١) محاضر الكنيست، الجزء التاسع عشر، الصفحة ٢٢٣.

إسرائيل قد تعيد النظر فى خططها إذا تلقت من أمريكا أسلحة توازن ما حصلت عليه مصر».

وفى نفس الوقت فإن «بن جوريون» قرر إرسال «شيمون بيريز» سكرتير وزارة الدفاع فى ذلك الوقت فى بعثةَ سرية إلى باريس، تستهدف إقامة علاقات فرنسية إسرائيلية وثيقة على أساس أن مصالحهما الآن تفرض عليهما تحالفا إستراتيجيا فى مواجهة الخطر المصرى.

ووجد «بيريز» فى باريس آذانا على استعداد أن تسمعه. وكان واقع الحال يشير إلى أن هناك تماثلا بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الفرنسية فى الشرق الأوسط، خصوصا فيما يتعلق بمصر.

وبعد عدة أيام فى باريس تمكن «بيريز» من أن يرسل إلى «بن جوريون» رسالة شفرية يقول له فيها: «إن فرنسا وافقت على أن تورد لإسرائيل فورا ٢٠ دبابة من طراز «A. M. X.» و٦٠ دبابة من طراز «شيرمان» الأمريكية كانت لديها، وكذلك كمية من المدافع من عيار ٧٥ ملليمتر و٢٤ طائرة نفاثة من طراز «ميستير ٤»[١].

ورد «بن جوريون» على «بيريز» يطلب منه ألا يعتبر هذه الصفقة نهاية لمهمته فى باريس، ويكلفه بالبقاء فى العاصمة الفرنسية لأن هدف إسرائيل «ليس صفقة مع فرنسا، ولكن الهدف هو خلق تعاون إسرائيلى فرنسى بعيد المدى». وأضاف «بن جوريون»: «**إن على أصدقائنا المخلصين فى باريس أن يقدروا أن «عبدالناصر» الذى يهددنا فى النقب وفى عمق إسرائيل هو نفسه العدو الذى يواجههم فى الجزائر**».

وفى بيت السفير الإسرائيلى فى باريس التقى «بيريز» بالمسيو «شارل رو» رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس. ودار بين الرجلين حديث استغرق ساعة كاملة، وقد بدأه «بيريز» بأن سأل «شارل رو» «عما تنوى الشركة عمله بعد إتمام الجلاء البريطانى عن قاعدة القناة؟» وأبدى له «شارل رو» شعور الشركة بالقلق من نوايا المصريين، ثم أضاف «إنهم حتى الآن لم يقتربوا منا ولكن مطامعهم لا تقف

---

(١) أقوال «شيمون بيريز» نفسه للدكتور «مايكل بريشر».

عند حد. وليس هناك من يستطيع أن يوقفهم عند حدهم غير الأمريكيين، والمشكلة أن الأمريكيين حتى بعد صفقة الأسلحة مع روسيا لم يتنبهوا إلى أن عدوهم الحقيقى فى المنطقة هو «جمال عبدالناصر».

[٣]

وطوال أسابيع ما بين شهرى أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٥٥ كان موضوع مصر محل بحث مكثف فى كل أجهزة صنع القرار السياسى فى الولايات المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن القومى. وكانت الآراء متضاربة بين الأجهزة المختلفة:

● **من ناحية:** كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن نفوذ «جمال عبدالناصر» فى المنطقة قد زاد إلى درجة كبيرة بعد صفقة السلاح. ثم إن المحور المصرى السعودى السورى هو الذى يقود الآن اتجاهات ومشاعر التيار القومى، وقد ظهر أنه ليس من السهل العمل ضد «جمال عبدالناصر» فى مصر، كما أن إبعاد السعودية وسوريا عن مصر عملية تستغرق وقتا طويلا ولا يمكن تحقيقها فى أسابيع قليلة، ولا بانقلاب فى دمشق كما تتصور بريطانيا.

● **من ناحية ثانية:** فإن شركات البترول الأمريكية التى أحست باللطمة الموجهة إليها باحتلال بريطانيا لـ«واحة البوريمى»، وما أدى إليه ذلك من إثارة مشاعر الملك «سعود» والأسرة المالكة السعودية، يمثل تحديا لا يمكن قبوله، وبالتالى فإن شركات البترول الأمريكية كانت لاتزال تنصح بمطاردة النفوذ البريطانى فى المنطقة واعتباره الخطر المؤكد فى هذه المرحلة، وإلا فإن مطامحها فى امتيازات البترول العربى سوف تتأثر.

● **ومن ناحية ثالثة:** فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لا تزال مترددة فى دخول حلف بغداد. ورغم أن سياسة الأحلاف كانت سياستها هى إلا أنها، فى وجه مقاومة عربية وشعبية جارفة ضدها، لم تشأ أن تتسرع فى دخول الحلف.

ولعله بدا لها أن دخولها حلف بغداد يظهرها فى مظهر المنحاز إلى الهاشميين

ضد السعوديين. وإلى جانب ذلك كله فإن إسرائيل لم تكن متحمسة لاشتراك أمريكا فى حلف بغداد طالما أنها هى - أى إسرائيل - لم تدع للدخول فيه. وكان اشتراك إسرائيل فى حلف بغداد بطبائع الأحوال مستحيلا فى ذلك الوقت وإلا أدى ذلك إلى إحراج كل الأطراف فيه، وأعطى لأعداء الحلف (مصر والسعودية وسوريا) فرصة لدمغ هذا الحلف نهائيا بأنه معاد لمصالح العرب.

واكتفت الولايات المتحدة فى ذلك الوقت بالاشتراك فى بعض لجان الحلف بدلا من عضويته الكاملة.

□

وفى يوم ٢١ أكتوبر ذهب «كيرميت روزفلت» إلى مقابلة الدكتور «أحمد حسين» فى واشنطن. وكتب الدكتور «أحمد حسين» تقريرا عن المقابلة جاء فيه ما يلى:

«زارنى أمس المستر «كيرميت روزفلت» بعد اتصالات طويلة منوعة بالمسئولين، وتناول الحديث الموقف الحاضر بالتفصيل، وفيما يلى أهم النقاط التى أثارها:

١ - إن مصر تشجع البلاد العربية الأخرى على استيراد الأسلحة من روسيا بل وتتوسط فى ذلك.

إن فى مصر حكومة مستقرة تعتلى ناصية الأمور وتستطيع أن تحتاط من النشاط والتغلغل الشيوعى أكثر بكثير من البلاد العربية الأخرى كسوريا والمملكة السعودية (طلبت اليمن أخيرا أسلحة من روسيا) مما يخشى معه من تحول تلك البلاد إلى الشيوعية مما لا يكون فى صالح مصر والعالم العربى.

وذكر أن حاجة أوروبا للبترول تتزايد بسبب زيادة مشروعات التنمية مع نقص الفحم وغلاء إنتاج القوة الذرية، وهى تعتمد فى ذلك على بترول الشرق الأوسط، وتهدف روسيا إلى السيطرة على البلاد التى ينتج فيها البترول، أو يمر بها (المملكة السعودية ومصر وسوريا)، ومما يترتب عليه تهديد شديد

لأوروبا فى الحصول على حاجتها من البترول. وقال: إن روسيا تركز جهودها الآن على مناطق إنتاج البترول كإندونيسيا وفنزويلا، وذكر سيادته أنه من المحتمل أن تقوم تركيا والعراق بحركة إزاء سوريا.

٢ - إن هناك خشية أن تقوم إسرائيل بحرب أو تستفز بعض الدول العربية لتشجعها على الحرب، وقال إن هذا الموضوع كان محل بحث مجلس الأمن الوطنى (National Security Council) فى اجتماعه الأخير. وقد عنى المجلس بدراسة الإجراءات التى يجب أن تتخذ لمنع وقوع الحرب. وكذلك الإجراءات التى يجب اتخاذها لإيقاف تلك الحرب فى أقصر وقت فيما لو وقعت بالرغم من ذلك. وأشار بهذه المناسبة إلى ما يمكن أن يقع من اضطرابات فى القاهرة فى حالة حرب قد تهدد أرواح الأمريكيين بها.

٣ - قال إن كثيرين من المسئولين الذين تحدث إليهم فى وزارة الخارجية وغيرها بدأوا يشكون فى وجود أى رغبة لدى مصر فى اتخاذ موقف تجاه أمريكا والتعاون معها كدولة صديقة.

ثم مضى تقرير «أحمد حسين»(١) فتطرق إلى تفاصيل ما رواه، «كيرميت روزفلت» ثم وصل فى النهاية إلى ملاحظة بالإيحاء قالها له «روزفلت» عن روسيا فنكر أن «روزفلت» قال له: «إن روسيا أظهرت استعدادها لأمريكا بأن توقف مد العرب بأى أسلحة أو مساعدة إذا ما تساهلت أمريكا فى مقابل ذلك فى موضوع ألمانيا».

□

وبعدها بأيام كتب «أحمد حسين» إلى القاهرة تقريرا آخر عن مقابلة بينه وبين «هارى كيرن» (رئيس تحرير الطبعة الدولية لـ«نيوزويك» الذى أنشأ إدارة خاصة لمخابرات شركة البترول الأمريكية فى الشرق الأوسط) جاء فيه ما يلى:

---

(١) نص تقرير الدكتور «أحمد حسين» عن مقابلته لـ«كيرميت روزفلت» منشور بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١١٥).

«حضر لزيارتى مرتين المستر «هارى كيرن» الصحفى المعروف ورئيس تحرير الطبعة الدولية لمجلة «النيوزويك»، وكانت زيارته الأولى إثر عودته من رحلته فى الشرق الأوسط ومقابلته لبعض الزعماء والقادة فيها كالرئيس «عبدالناصر» وشاه إيران والملك «سعود». والثانية بعد زيارته لوزارة الخارجية الأمريكية ومقابلته للمستر «هوفر» والمستر «آلان» (مساعدا الوزير) وغيرهما.

وفيما يلى ملخص ما أدلى به جنابه من معلومات:

١ ـ إيـــران:

علم المستر «كيرن» من الشاه أن روسيا عرضت على إيران مساعدتها الاقتصادية والعسكرية بدون حد.»

....

«كذلك صرح له الشاه أنه طلب بإلحاح أن تنضم أمريكا فى أقرب وقت لحلف بغداد.

٢ ـ المملكة العربية السعودية:

ذكر المستر «كيرن» أن إيراد المملكة العربية السعودية يبلغ ٢٧٠ مليون دولار تقريبا، ولكن المسئولين يسيئون التصرف فى استخدام هذه المبالغ الكبيرة، ويغلب عليهم فى سياستهم المالية الإسراف والبذخ، وأضاف أن المملكة السعودية تصرف أموالا كبيرة فى البلاد العربية وعلى الأخص على الصحف فى سوريا ولبنان وبعض الشخصيات السياسية. وعبر المستر «كيرن» عن أسفه أن كل هذه الشخصيات ممن عرفوا باتجاهاتهم اليسارية أو المعادية للغرب.

كذلك أكد المستر «كيرن» أن الأمير «فيصل» يحبذ شراء المملكة السعودية للسلاح من روسيا بينما يمانع الملك «ابن سعود» فى ذلك.

٣ ـ قال المستر «كيرن» إنه قابل الرئيس «كميل شمعون» وتناول العشاء

فى ضيافته، وأن زوجة الرئيس قد أسرت إليه أنها لن تسمح لزوجها أن يعيد ترشيح نفسه للرئاسة من جديد لأن السعوديين يضمرون له السوء. وقد حاولوا اغتياله ثلاث مرات.

٤ - المحميات والإمارات العربية فى شبه الجزيرة العربية:

يؤكد «كيرن» أن الإنجليز قد أقدموا على تنفيذ مشروع سياسى جرىء واسع النطاق لتقوية نفوذهم وتثبيت أقدامهم فى هذه المحميات والإمارات العربية، وأن حادثة احتلال «البوريمى» وكذا الحادثة التى هاجموا فيها بعثة تنقيب أمريكية وحرسها من الجنود السعوديين وطرد الآخرين كلية، ما هى إلا حلقة من حلقات هذا المشروع الذى يرمى إلى وصل هذه المحميات والإمارات بعضها ببعض، وتوحيدها أو توحيد بعضها إن أمكن تحت زعامة واحدة تدين للإنجليز بالطاعة والمثول. وذكر المستر «كيرن» احتمال تفكير الإنجليز فى الأمير «عبدالإله» العراقى لتولى هذه الزعامة فى شبه الجزيرة العربية.

وأضاف «كيرن» أنه يعتقد بأن رغبة الإنجليز الأخيرة فى التودد إلى العرب (مشروع «إيدن» الذى أعلنه فى احتفال بلدية لندن) ما هى فى الواقع إلا مناورة لتغطية ما يقومون به من اعتداءات فى جنوب الجزيرة العربية.

كما ذكر المستر «كيرن» أن الإنجليز يعتقدون بوجود كميات هائلة من البترول فى إمارة عمان، وأن ذلك هو الدافع الأساسى للإنجليز للاستيلاء على «واحة البوريمى».

٥ - المساعدات الأمريكية لمصر:

ذكر لى المستر «كيرن» أنه علم من وزارة الخارجية الأمريكية أن ممثلى دول باكستان وتركيا وإيران والعراق فى واشنطن قد عبروا للحكومة الأمريكية عن دهشتهم بسبب قلة المساعدات الأمريكية الاقتصادية لبلادهم، بينما بدأت السلطات الأمريكية فى مفاوضات مع الحكومة المصرية لمساعدتها فى تنفيذ مشروع قد تصل تكاليفه إلى بليون دولار.

وكان «كيرن» فى الفقرة الأخيرة من حديثه يشير إلى مشروع السد العالى.

□

وتوضح مجموعة الأوراق الخاصة للرئيس «أيزنهاور» والمودعة بكاملها فى المكتبة التى تحمل اسمه فى «آبيلين» - ولاية كانساس - وكثير من أوراقها بخط يده - اتجاهات التفكير الأمريكى تجاه مصر فى هذه المرحلة. فقد رأس «أيزنهاور» سلسلة من الاجتماعات لمجلس الأمن القومى الأمريكى عقدت فى البيت الأبيض فى هذه الفترة، وبحثت فيها احتمالات السياسة الأمريكية تجاه مصر، وكان أهم ما أسفرت عنه هذه الاجتماعات **«إغراء مصر بمشروع السد العالى وإمكان مساعدة الولايات المتحدة لها على تنفيذه»**. وكانت الخطوط الرئيسية فى التفكير الأمريكى كما يلى:

١ - إنه من الضرورى فى الشرق الأوسط الآن كسب بعض الوقت لتبين التطورات المحتملة فى المنطقة. وفى مرحلة كسب الوقت فإنه لابد من محاولة «تثبيت» موقف مصر بما يحقق تحديد إمكانيات الحركة أمامها.

٢ - إن مشروع السد العالى بما أصبح يمثله فى أحلام «جمال عبدالناصر» وأحلام الشعب المصرى قد يكون الوسيلة المناسبة لتحقيق ذلك الغرض. فإذا ما لاح أمامهم أمل فى تحقيق هذا المشروع عن طريق المساعدات الغربية فإنهم بلا شك سوف يتحسسون موقع خطاهم بحذر.

٣ - إن المفاوضات حول المساعدات لتمويل السد العالى سوف تستغرق وقتا لتحديد الشروط والمفاوضات. وفى هذا الوقت فإن درجة حرارة الموقف فى المنطقة سوف تهبط من الذروة التى ارتفعت إليها فى أعقاب صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتى.

٤ - إن شروط وضمانات تمويل السد العالى سوف تعطى للغرب الفرصة لوضع ما يراه ضروريا من القيود على السياسة المصرية، فإذا قبلت مصر تحت إلحاح طموحها ببناء السد العالى هذه الشروط والضمانات فسوف يتكفل ذلك ببقائها فى نطاق النفوذ الغربى.

٥ - إن طول المفاوضات سوف يعطى الغرب دائما الفرصة لتغيير رأيه فى تمويل المشروع إذا وجد ما يدعو لذلك من أسباب للضغط على مصر.

٦ - إن الهدف الأمريكى الثابت لا يزال كما هو:

(أ) تحقيق صلح بين مصر وإسرائيل.

(ب) ضم مصر إلى حلف غربى للدفاع عن الشرق الأوسط.

وكتب «أيزنهاور» فى أوراقه وبخط يده يقول:

«إن أمامنا فرصة لشراء السلام فى الشرق الأوسط بهذا السد العالى فى أسوان»!

□

وفى ٢١ نوفمبر عام ١٩٥٥ بدأت فى واشنطن محادثات بين مصر والولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى للبحث فى تمويل السد العالى.

كان البنك الدولى على استعداد جدى لمناقشة تمويل المشروع والمساهمة فيه. ولم تكن بريطانيا مقتنعة، لكن «إيدن» رأى أن يسايرها فى خططها الجديدة، خصوصا وأن أحدا من الأطراف لم يكن قد اتخذ قرارا لا عودة فيه. ثم إن بريطانيا كانت لديها خطط أخرى، ولتحقيق هذه الخطط فلقد كان لابد من «تثبيت» موقف مصر وتحديد إمكانيات حركتها.

الفصل الثالث

صفقة مرفوضة !

[١]

وفى الساعات التى قدر «إيدن» فيها أن موقف مصر قد جرى «تثبيته» - بإغراء عرض السد العالى وبالمحادثات التمهيدية التى بدأت فى واشنطن حول هذا الموضوع - قرر هو من طرف واحد أن يتحرك لتوسيع نطاق حلف بغداد على عكس تعهده الصريح لـ «جمال عبدالناصر» بذلك عقب توليه رئاسة الوزارة البريطانية . وقرر «إيدن» أن يكون تحركه فى اتجاه الأردن ، وضمه فورًا إلى الحلف. وبدأت عملية الانقضاض على الأردن هادئة فى مراحلها الأولى، فقد قام السفير البريطانى هناك بتسليم رسالة من «أنتونى إيدن» إلى الملك «حسين» يقول فيها «إيدن» : إن «الظروف الآن ملائمة لكى يخطو الأردن خطواته الضرورية على الطريق الصحيح». وقام الأمير «عبدالإله» و «نورى السعيد» بدور مساعد لمطلب «إيدن» لكن بغداد كانت حريصة على أن تظل مساعيها فى الخفاء لأن انكشافها قبل الميعاد قد يؤدى إلى تعقيدات لا لزوم لها.

وعقد الملك «حسين» عدة اجتماعات مع السفير البريطانى فى عمان شارك فيها الجنرال «جون باجوت جلوب» القائد البريطانى وقتئذ للجيش الأردنى والسيد «سعيد المفتى» رئيس الوزراء.

كان الأردن يشعر بالضغوط الواقعة عليه، وانتهى الملك «حسين» فى محادثاته مع السفير البريطانى إلى أنه مستعد للقبول، إذا كانت الحكومة البريطانية على

استعداد لأن تقوم بتسليح الجيش الأردنى على نحو يجعل شعبه فى الضفة الشرقية والضفة الغربية للأردن يشعر بأن الجيش الأردنى على الأقل قد استفاد من الانضمام إلى حلف بغداد .

ورد «إيدن» على الملك بأن الحكومة البريطانية مستعدة. وأحيلت الطلبات الأردنية إلى وزارة الحربية، وأعدت هيئة أركان حرب الإمبراطورية قائمة بشحنات من الطائرات والمدرعات والمدفعية جاهزة للشحن فورًا إذا وقع الأردن.

وبدأ إعداد مسودة لاتفاقية انضمام الأردن إلى حلف بغداد، وروعيت فى الاتفاقية نفس القواعد التى سبق اتباعها فى المعاهدة العراقية البريطانية القديمة، فقد جرى النص على أن حلف بغداد وما يحتوى عليه من التزامات الدفاع المشترك يحل محل المعاهدة.

وبرغم تقدم المحادثات البريطانية الأردنية إلى هذا الحد العملى - الذى وصل إلى حد إعداد مسودات اتفاق انضمام الأردن إلى عضوية حلف بغداد - فقد كانت عمان لاتزال مترددة فى الإعلان وفى التوقيع النهائى .

□

ومرة أخرى وبدون تمهيد ، وكما حدث من قبل فى بغداد ، وصل إلى عمان السيد «جلال بايار» رئيس الجمهورية التركية . وتصرف «جلال بايار» أثناء زيارته الرسمية للأردن كما لو أن الأردن قد أصبح بالفعل عضوًا فى حلف بغداد ، فقد حضر عرضا لقوات الجيش الأردنى وخطب فيها قائلاً : «إن بيننا وبينكم رفقة سلاح وأن صفحة الماضى قد طويت (يقصد تمرد الهاشميين على الأتراك بتحريض من الإنجليز). وأن صفحة جديدة قد بدأت». ثم انساقت إذاعة أنقرة إلى الحد الذى ذكرت فيه فعلا أن الأردن على وشك أن يصبح عضوًا كامل العضوية فى حلف بغداد . ويبدو أن «جلال بايار» كان ينتظر أن يتم توقيع انضمام الأردن إلى حلف بغداد أثناء زيارته للعاصمة الأردنية . وقد خطر له أن التمهيد الذى قامت به الحكومة البريطانية كاف وأن الأمور لاتنقصها إلا دفعة واحدة أخيرة ويدخل الأردن إلى نطاق الحلف.

وكانت عمان لاتزال مترددة ، فإن نشاط «جلال بايار» فى عمان لفت الأنظار كلها إلى أن شيئًا ما يجرى تدبيره . وبدأت إذاعات القاهرة والرياض ودمشق وصحفها تنشر على أوسع نطاق نشاط «جلال بايار» وتحاول كشف نواياه.

وازداد تردد عمان .

□

وتكشف أوراق الرئيس «أيزنهاور» الخاصة عن واقعة بالغة الغرابة جرت فى هذا الوقت . فقد اتصل رئيس الوزراء البريطانى («أنتونى إيدن») بالرئيس الأمريكى («دوايت أيزنهاور») يطلب منه طلبا لم تكن له سابقة . كان مؤدى طلب «إيدن» من «أيزنهاور» على النحو التالى طبقا لما كتبه «أيزنهاور» نفسه :

«إن الأردن لابد أن يشترك فى حلف بغداد ، والملك والحكومة هناك على استعداد، وهم يرون فى ذلك مصلحتهم ، وقد أجرينا معهم مفاوضات تمهيدية وصلت إلى نجاح كامل، ولكنهم يخشون من أن يستعمل السعوديون أموالهم الطائلة فى توجيه كل القوى المعادية للغرب فى العالم العربى ضدهم . وهم لايخشون إلى هذه الدرجة من أنصار الكولونيل «ناصر» وإنما تقلقهم قوة الأموال السعودية . وقد فكرت فى أن **أقترح عليك أن تطلب إلى شركة** «أرامكو» (مجمع شركات البترول الأمريكية العاملة فى السعودية) - أن تتوقف لمدة ستة أشهر - أو ثلاثة على الأقل - فى دفع عوائد البترول السعودية حتى لا يجد الملك «سعود» أموالا يصرفها ضدنا فى المنطقة .».

ودهش «أيزنهاور» - طبقا لكلامه - من هذا الطلب ، فلم يكن فى استطاعته أن يقبله، وعلى فرض أنه كان على استعداد ، فإن الشركات الأمريكية لم تكن عمليا قادرة على الاستجابة خشية إثارة غضب السعوديين ، يضاف إلى ذلك أن احتلال بريطانيا لـ«واحة البوريمى» لم يترك هذه الشركات فى مزاج يسمح لها بمسايرة مثل هذا الطلب . ورد «أيزنهاور» على «إيدن» بالاعتذار لكنه قال : إنه «**قد يفكر فى إرسال مبعوث أمريكى خاص إلى السعودية بنصيحة إلى ملكها بان يدخر أمواله ولا يسرف فى صرفها على إثارة المتاعب للغرب ، خصوصا وأن أى ضعف فى مركز الغرب**

سوف يؤدى إلى إضعاف نفوذ كل الأسر المالكة فيه ولصالح غلاة الوطنيين الجمهوريين .»

وبالفعل قام «أيزنهاور» بإيفاد المستر «جون ماكلوى» رئيس مجلس إدارة بنك «تشيز مانهاتن» إلى الرياض حيث قابل الملك «سعود» و الأمير «فيصل» ، ونقل إليهما رسالة «أيزنهاور» ولم يسمع ردا عليها ، وبالعكس فإن الأمير «فيصل» أثار معه قضية احتساب عوائد السعودية من البترول على أساس حسابات شركة «أرامكو» ، وكان رأيه أن هذه الحسابات لاتعطى السعودية حقها ، كما أنه أبدى تشككه فى هذه البدائل للبترول !

□

وإزاء جو من الترقب والتوجس فى العالم العربى حول ما يجرى فى عمان بادرت الحكومة الأردنية يوم ٢١ نوفمبر وأعلنت أنها سوف تتخذ موقفًا محايدًا فى العالم العربى بين حلف بغداد وبين معارضيه .

ولم يكن «إيدن» على استعداد أن يقبل مثل هذا التوقف فى منتصف الطريق ، وهكذا قرر أن يبعث بالمارشال «جيرالد تمبلر» رئيس أركان حرب الإمبراطورية إلى عمان ليتولى بطريقة نهائية وحاسمة عملية «تطويع» الأردن لدخول حلف بغداد.

وانقسم مجلس الوزراء الأردنى على نفسه ، فقد رفضت الأغلبية فيه اتفاقية دخول حلف بغداد ، واستقال رئيس الوزراء «سعيد المفتى» وتشكلت وزارة جديدة برئاسة السيد «هزاع المجالى» الذى أعلن «أن حكومته لن تخضع للضغوط الغوغائية، وأنها ستنفذ ما تراه فى مصلحة الأردن». وانفجرت الثورة فى الأردن . فقد اجتاحت عمان وغيرها من مدن الأردن مظاهرات عارمة ضد حلف بغداد .

وهاجم المتظاهرون مبنى القنصلية الأمريكية والقنصلية الفرنسية وأشعلوا فيهما النار. وصدرت أوامر إلى البوليس بقمع المظاهرات، ولم يستطع البوليس أن يتصدى للبركان المتفجر فى عمان . وأعلن المارشال «تمبلر» أن الغرب لن يتراجع أمام حفنة من المخربين. وأعطى «جلوب» (باشا) قائد الجيش الأردنى أوامره للجيش بإطلاق

النار، ورفض ضباط الجيش وجنوده تنفيذ الأوامر، وتحرج الموقف . وقدم «هزاع المجالى» استقالة وزارته بعد أقل من أسبوع من تاليفها . وتشكلت فى الأردن وزارة إدارية للإشراف على الانتخابات الجديدة . وكانت الجماهير الغاضبة ما زالت تواصل مظاهراتها ، وبدأت بشن هجمات على بيت السيد «هزاع المجالى» وأعضاء وزارته المستقيلة . وفى جنح الليل ركب رئيس الوزراء المستقيل ومعه كل أعضاء وزارته سياراتهم هاربين إلى بيروت.

ووجد المارشال «تمبلر» نفسه يواجه وضعا لاتنفع فيه جيوش الإمبراطوريات ولاتهديدات رؤساء أركان حربهم . وأرسل إليه «إيدن» يطلب إليه مغادرة عمان والعودة إلى لندن ، لأن وجوده فى العاصمة الأردنية أصبح الذريعة التى تستغلها المظاهرات فى العالم العربى كله ضد بريطانيا .

ولقد ساعد على استفحال المظاهرات فى كل أرجاء العالم العربى أن إسرائيل اختارت هذا الوقت بالذات لكى تشن غارتين على كل من مصر وسوريا . ففى اتجاه مصر قامت القوات الإسرائيلية بغارة على منطقة «الصابحة» فى سيناء ، وفى سوريا هاجمت القوات الإسرائيلية إحدى مناطق المشروع السورى للاستفادة من مياه نهر الأردن قرب «القنيطرة». وسقط فى هذه الغارة على المواقع السورية ستون شهيدًا .

□

وعاد المارشال (تمبلر) إلى لندن يجر أذيال الفشل، واعتبر «إيدن» أن الإمبراطورية كلها أهينت بما حدث فى عمان ، والحقيقة أن وقائع عمان كانت صدمة شديدة له فى وقت حرج ، فقد بدأت زعامات حزب المحافظين ترى أن رئيس الوزراء الجديد ضعيف الشخصية ومتردد فى قراراته . وكان «ونستون تشرشل» بتعبيراته اللاذعة هو الذى استطاع أن يصوغ خيبة أمل المحافظين فى زعيمهم الجديد الذى خلفه ، فقد نقل «راندولف تشرشل» - ابن «ونستون تشرشل» - عن أبيه قوله فى وصف «إيدن» :

«إن مشكلة أنتونى أنه بطىء فى الوصول إلى قرار، سريع فى العدول عنه» !

وكانت هذه الحملة تنفذ إلى أعصاب «إيدن»، ومما ضاعف من تأثيرها عليه أن حالته الصحية بدأت تعانى من جراء آثار عملية جراحية معقدة أجريت له خطأ فى إنجلترا ثم صححت آثارها فى أمريكا ولم تنجح عملية التصحيح، وكانت النتيجة أن أمعاء «إيدن» بدأت تحمل إلى معدته زوائد من فضلاتها، وأن هذه الحالة تؤثر عليه صحيا وعصبيا .

وربما ساعد على زيادة أوجاع «إيدن» أن صديقه الرئيس «أيزنهاور» أدلى بتصريح حول بعثة المارشال «تمبلر» إلى عمان قال فيه : «إنه لم يكن متحمسا من البداية لضم الأردن إلى حلف بغداد ، لأن إسرائيل من حقها أن تقلق من أن يصبح أحد جيرانها المباشرين عضوًا فى حلف بغداد بينما هى بعيدة عنه».

وقد روى «سلوين لويد» وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية وقتها أنه حين أبلغ رئيس الوزراء بنص تصريح الرئيس الأمريكى انفجر «إيدن» من السخط ووصف الرئيس الأمريكى بأنه «جنرال أحمق لا يفهم شيئا فى السياسة ويضيع وقته كله فى ملاعب الجولف» !

[٢]

وفرغ «أيزنهاور» من إعداد خطته لشراء السلام فى الشرق الأوسط بالسد العالى فى أسوان ، على حد تعبيره .

وبعث للرئيس «جمال عبدالناصر» يقول له : إنه الآن وقد تغلبت الولايات المتحدة على صدمة الأسلحة المصرية السوفيتية ، وتجاوزت ذلك ـ وبدأت صفحة بإعلانها عن استعداد أمريكا للمساهمة فى بناء السد العالى وفى إقناع البنك الدولى والحكومة البريطانية بالمشاركة فى التمويل ـ فإنه يظن أن الوقت قد أصبح مناسبًا لكى تضع الولايات المتحدة ومصر علاقاتهما معا على أساس سليم ، ثابت ودائم . وقال «أيزنهاور» فى رسالته إلى «جمال عبدالناصر» إنه قرر أن يبعث صديقه المستر

«أندرسون» (كان وزيرًا للخزانة مع «أيزنهاور») لكى يتباحث معه لتحقيق هذا الغرض. وقال «أيزنهاور» إنه إذا وافق «جمال عبدالناصر» على استقبال «أندرسون» فإنه يقترح أن تظل الاتصالات سرية حتى يتم التوصل إلى نتائج عملية تعلن بعد ذلك.

ووصل «أندرسون» إلى مصر يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ (كانت بعثة «تمبلر» قد انتهت قبل أيام) .

(وكانت البعثة المصرية برئاسة الدكتور «عبدالمنعم القيسونى» قد وصلت فى نفس الوقت إلى واشنطن للتفاوض حول تمويل السد العالى) .

ونزل «أندرسون» إمعانا فى تغطية مهمته ، فى شقة الوزير المفوض الأمريكى فى السفارة فى شارع الكامل محمد بالزمالك ، وهناك بدأ يجرى اتصالاته .

واجتمع معه الرئيس «جمال عبدالناصر» لأول مرة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وجرى اللقاء فى قصر الطاهرة .

ولم يترك «أندرسون» مجالا للشك فى حقيقة الصفقة التى جاء يعرضها . بدأ ـ بعد عبارات التحية والإعراب عن سعادته بلقاء الزعيم المصرى ونقل تحيات الرئيس «أيزنهاور» إليه ـ بأن أخرج من جيبه صورًا لبرقيات أذاعتها وكالات الأنباء نفس اليوم فى واشنطن :

البرقية الأولى تقول : إن الرئيس «أيزنهاور» دعا كبار مستشاريه لدراسة تمويل السد العالى ، وسوف يتقدم إلى الكونجرس بطلب الاعتمادات المالية اللازمة .

والبرقية الثانية تقول : إن الرئيس «أيزنهاور» بعث إلى الكونجرس يقترح دراسة إمكانية تقديم قرض بمبلغ مائتى مليون دولار يقسط على عدد من السنين لتمويل مشروع السد العالى.

وأبدى الرئيس «جمال عبدالناصر» شكره وتقديره للإدارة الأمريكية وتمنى أن تتحقق هذه الأخبار فعلا ، وقال «أندرسون» مؤكدا «أن الرئيس مصمم» ، ثم أضاف إنه «يعرف من زمن طويل وإنهما صديقان حميمان وأن «آيك» (اسم التدليل

لـ «دوايت أيزنهاور») رجل يعرف كيف يصل إلى ما يريد ، وقد أفادته قيادة جيوش الحلفاء في الحرب ، وكانت قيادته هي ضمان النصر».

ورد الرئيس «جمال عبدالناصر» بأنه «يعرف تاريخ «أيزنهاور» في الحرب كما أنه تابعه في السلام بعد أن تولى الرئاسة ، وهو يشعر من بعيد أن الرئيس الأمريكي رجل عاقل ، وأنه يريد السلام لأنه جرب بنفسه مأساة الحرب».

وكانت هذه هي الفرصة التي انتهزها «أندرسون» ، فدخل إلى صميم مهمته على الفور قائلاً لـ «جمال عبدالناصر» إن «الرئيس أيزنهاور بعث به إليه الآن في مهمة سلام» . ثم مضى يسأل الرئيس «جمال عبدالناصر» عن إمكانيات تحقيق الصلح بين مصر وإسرائيل . ودهش «جمال عبدالناصر» فقد بدت له العلاقة بين تمويل السد العالي والصلح مع إسرائيل مباشرة وبطريقة فجة .

وقد سيطر على مشاعره وقال لـ «أندرسون» أن موقفه يتلخص في نقطتين :

- الأولى : إن إسرائيل ليست قضية مصرية ، وإنما هي قضية تهم العالم العربي بأسره ويصعب على مصر أن تنفرد فيها برأي .

- والثانية : إنه إذا جاز له أن يتحدث عن مصر فإنه يستطيع أن يكرر له نفس الموقف الذي قبله مع «أصدقائنا» في باندونج من أن مصر على استعداد للقبول بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ . وأن مصر سوف تكون مستعدة لكي تقنع بقية العالم العربي بقبول هذا القرار لتسوية مع إسرائيل .

ثم أضاف «جمال عبدالناصر» إن اقتراحه يعني أن قرار التقسيم الذي يقبله هو تقرير الكونت «برنادوت» وسيط الأمم المتحدة الذي اغتاله الإسرائيليون سنة ١٩٤٨ .

وهذا بدوره يعني أن تكون منطقة النقب داخلة في حدود الدولة الفلسطينية حتى يتحقق الاتصال الجغرافي بريًا بين مصر وبقية العالم العربي في المشرق .

وأحس «جمال عبدالناصر» أن «أندرسون» لم يفهم قصده ، فطلب خريطة للعالم العربى وأوضح عليها لـ «أندرسون» أن إسرائيل بضمها لمنطقة النقب قطعت الاتصال الجغرافى البرى تماما بين مشرق العالم العربى ومغربه . وعلق «أندرسون» بأنه فهم ذلك وبأنه عادل تماما (FAIR ENOUGH).

ثم راح «أندرسون» يتحدث عن سيل المساعدات الأمريكية التى يمكن أن تنزل على مصر إذا ساعدت على تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، ثم قال : «إن الرئيس الأمريكى رجل متدين وأن حلمه هو أن يدخل التاريخ ليس بوصفه قائدًا لقوات الحلفاء ضد «هتلر» - وإنما بوصفه صانعا للسلام فى الأرض المقدسة».

ثم بدا وكأن «أندرسون» تذكر شيئًا فجأة ، فقد أخرج من جيبه دولارًا أمريكيًا يظهر توقيع «أندرسون» عليه بوصفه وزيرًا للخزانة ، وقال لـ «جمال عبدالناصر» : «هل ترى توقيعى على هذا الدولار.. إننى سأعطيه لك وسأوقع عليه توقيعا إضافيا بخطى أمامك رمزًا وتذكارًا».

وراح «أندرسون» يوقع بالفعل على الدولار الذى أخرجه من جيبه .

□

وكانت المفاجأة الثانية أن «أندرسون» قال لـ «جمال عبدالناصر» : إنه سوف يتوجه من القاهرة إلى إسرائيل لمقابلة «بن جوريون» واستعراض رأيه ، وإنه يأمل أن يعود للقاهرة فى ظرف أيام.

وفكر «جمال عبدالناصر» فى الأمر لوهلة ، ثم قال لـ «أندرسون» صراحة : **«إننى لا أريد أن أجرى اتصالات مع «بن جوريون» ولاحتى بالوساطة ، فهذه كما قلت لك قضية لاتهمنى وحدى ولكنها تهم آخرين فى العالم العربى معى». ثم أضاف «إننى بالطبع لا أستطيع أن أمنعك من الذهاب إلى إسرائيل ، ولكنى أرجوك ألا تقصد من القاهرة إلى تل أبيب رأسا لأن قوانيننا لا تسمح بذلك ، وقد يكون من الأفضل أن تتوقف فى قبرص أو فى أثينا، ومن هناك تغير اتجاهك وتذهب حيث تشاء».**

وغادر «أندرسون» القاهرة فى اليوم التالى وعاد إليها بعد خمسة أيام يحمل رأى «بن جوريون» فى مشروع «أيزنهاور» لصنع السلام فى الأرض المقدسة. والتقى

«جمال عبدالناصر» مع «أندرسون» مرة ثانية وسمع منه. وقال «أندرسون» «إن بن جوريون يرى أن الوساطات عن بعد مضيعة للوقت، وأنه يقترح أن يلتقى مع الرئيس «جمال عبدالناصر» مباشرة فى إسرائيل أو فى مصر أو فى بلد محايد، وهو واثق أنه إذا توافرت الرغبة فى السلام فإن التسوية يمكن أن تتحقق فى يومين أو ثلاثة».

وراح «أندرسون» يشرح تفصيلا وقائع اجتماعه مع «بن جوريون» ثم زكى اقتراح اللقاء المباشر واستشهد بمؤتمر جنيف الذى استطاع فيه «أيزنهاور» و«خروشوف» أن يخففا من حدة التوتر الدولى ومن وطأة الحرب الباردة.

وشرح «جمال عبدالناصر» اختلاف الأوضاع بين العرب وإسرائيل عنها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. فالقوتان الكبيرتان كانتا حليفتين فى الحرب ضد «هتلر»، وأما سوابق الصراع العربى الإسرائيلى فهى حروب ودماء مسفوكة وأراض محتلة، وبالتالى فإن المشكلة يصعب تسويتها فى اجتماع كما يستحيل حلها فى يوم أو يومين . ولفت نظر «أندرسون» إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع حتى الآن أن تقنع نفسها بالاعتراف بالصين الشعبية ، رغم أن الصين الشعبية هى الصين الحقيقية التى تضم ثلاثة أرباع بليون نسمة . وتشعب الحديث.

لكن «أندرسون» عاد يسأل «جمال عبدالناصر» مجددًا عن رأيه فى اقتراح «بن جوريون» فى لقاء مباشر بينهما . ورد «جمال عبدالناصر» **بأن ذلك مستحيل لأن الشعب المصرى لن يسمح به، ولن يسمح به الجيش المصرى ، ولن تسمح به شعوب الأمة العربية.**

وعلق «أندرسون» على ذلك بأن القادة يتقدمون شعوبهم ولا يتبعونها، وقال «جمال عبدالناصر» إنه يوافق على ذلك ، ولكن على شرط أن يكون تقدم الزعماء فى الخط العام لأمانى شعوبهم وليس ضدهم. وأنه إذا قرر وحده ومن الهواء أن يقابل «بن جوريون» فإن الشعب المصرى لن يسمح له بأن يعود إلى مصر ، وإن عاد فسوف يقتله .. «هذا على فرض أننى تصورت إمكانية مثل هذا اللقاء».

وأدرك «أندرسون» أن مهمته ليست بالسهولة التى تصورها فقرر أن يسافر إلى

واشنطن للتشاور وقضاء أجازة «الكريسماس» مع أسرته . وسافر بالفعل وعاد فى أواخر شهر يناير، وكان يحمل اقتراحا محددا مؤداه **«أن الولايات المتحدة مستعدة أن تتقدم إلى الطرفين المصرى والإسرائيلى بمشروعات حلول تفصيلية يوقعها الطرفان دون لقاء بينهما ، ثم تتاح الفرصة للقاء مباشر بعد التوقيع».**

□

وقدم «أندرسون» لـ «جمال عبدالناصر» ملفا يحتوى على ثلاث وثائق :

□ **الأولى** : رسالة مقترحة من الرئيس المصرى «جمال عبدالناصر» إلى الرئيس «أيزنهاور» .

وقد بدأت الرسالة المقترحة على النحو التالى :

«عزيزى السيد الرئيس

إننى إذ أعرف رغبة العالم كله فى حفظ السلام وأشاطره فيها، فإننى أود أن أتوجه إليكم أنتم الذين أصبحت إعلاناتكم الكثيرة من أجل السلم والعدالة معروفة جيدًا لمواطنى . إن شعب مصر ليست لديه رغبة سوى أن ينمو ويتطور فى استمتاع سلمى بتراثنا القومى، ونحن إذ حصلنا منذ عهد قريب جدًا على السيطرة الخالصة - أى ذات السيطرة على أراضينا - لا يمكن أن تكون رغبتنا الآن هى نبذ الاستمتاع بها من أجل الغزو أو المغامرة العسكرية . ويعنى هذا أن مصر لا تضمر أى نوايا عدائية تجاه أى دولة أخرى ولن تكون أبدًا طرفًا فى حرب عدوانية. ويعنى هذا على وجه الخصوص أن مصر سوف تواصل بذل كل جهد ممكن كيما تضمن أن الحوادث العدائية على طول خط الهدنة بين مصر وإسرائيل لن تصبح سببا للحرب. وأؤكد لكم أنه من ناحية مصر سيبذل كل الجهد الممكن لمنع الحوادث نفسها، وعلاوة على ذلك فإن العقاب المناسب سينزل بأى شخص يخضع للولاية المصرية تثبت مسئوليته عن ارتكاب سلوك غير سليم فى هذا الصدد. لقد كان إنشاء إسرائيل بدون أدنى شك أخطر تحد يمكن تصوره للانشغال السلمى للشعب العربى. وبالرغم من الإحساس بالظلم الذى سيبقى فيما بين أجيالنا فإن مصر قد أعلنت على أية حال ، قبولها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتقرير مصير فلسطين

والمليونين من اللاجئين العرب الذين شردتهم إسرائيل. وقد سلمت مصر بذلك، وبأنه من المستصوب فى نهاية الأمر تحقيق تفاهم بين الدول العربية وإسرائيل يجلب السلم الدائم فى المنطقة ، ويحترم الحقوق والأمانى الأساسية للشعب العربى».

ثم مضى مشروع الخطاب المقترح إلى تفاصيل الحل السلمى ، حتى وصل إلى عبارة الختام التى جاء فيها ما يلى :

«إننى لا أدعى معرفة ما إذا كانت إسرائيل يمكن أن تسلم بملاءمة الاقتراحات الآنفة ولا يساورنى الاعتقاد فى الوقت الحاضر بأن إسرائيل ترغب فى التماس الحلول السلمية . وإنى إذ أكتب إليك ياسيدى الرئيس ، **تساورنى الرغبة فى أن أحيطكم علما باحتمالات التسوية السلمية التى يمكن أن أتصورها أنا وحكومتى والتى نضمرها بشغف ونؤيدها بالنسبة للدول العربية الأخرى ..»**.

□

□ وأما الوثيقة الثانية التى قدمها «أندرسون» فى ملف : فقد كانت اقتراحا ببيان مصرى بالمبادئ العامة التى توفر الأساس لحل النزاع العربى الإسرائيلى . **وكانت تضم خمسة بنود عامة ، يتحدث الأول منها عن التسوية الإقليمية على أساس إقامة اتصال جغرافى بين مصر والأردن ، وإقامة حدود دائمة ومعترف بها بين العرب وإسرائيل . ويتحدث البند الثانى منها عن مشكلة اللاجئين بما فى ذلك إضفاء الجنسية الإسرائيلية على العرب الذين يعودون إذا لم يتيسر تعويضهم . ويتحدث البند الثالث عن مشكلة القدس ، ويحيلها إلى محادثات مقبولة من «المجتمع العالمى» . ويتحدث البند الرابع عن إنهاء حالة الحرب رسميا وإنهاء المقاطعة لإسرائيل وللمتعاملين معها، وإلغاء جميع القيود على الملاحة فى الممرات المائية العربية . ثم يتحدث البند الخامس منها عن أهمية التنمية المشتركة والموحدة بين العرب وإسرائيل، ويطرح وادى الأردن ومياه نهر الأردن كنموذج لاحتمالاته .**

□

□ وأما الوثيقة الثالثة : فقد كانت رسالة مقترحة أيضًا من «جمال عبدالناصر» إلى البنك الدولى للإنشاء والتعمير عن مشروع السد العالى . **وكان أخطر ما فيها هو القبول بإشراف البنك الدولى إشرافًا فعليًا على موارد مصر المالية ، وأوجه صرفها فى سنوات تنفيذ المشروع.** (١)

□

كان «جمال عبدالناصر» فى حالة دهشة يشوبها غضب وهو يلقى نظرة سريعة على هذه المقترحات التى كان مطلوبا منه أن يوقع وثائقها . وقد اكتفى بأن قال لـ«أندرسون» أنه سوف يدرس النصوص دراسة كاملة . وسوف يبلغه رده .

ولم يتلق «جمال عبدالناصر» بعدها بـ «أندرسون» وإنما ظلت الاتصالات غير المباشرة بين الاثنين بعد ذلك موكلة إلى السيد «على صبرى» الذى كان مكلفا بقناة الاتصال غير الرسمى مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد اقترح «أندرسون» فى لقاء ثان مع «على صبرى» أن يقوم الرئيس «جمال عبدالناصر» بإدخال أية تغييرات يراها على النصوص المقترحة . وفى الاتصالات بين «على صبرى» وبين «أندرسون» نوقشت عدة صيغ ، ولكن الرئيس «جمال عبدالناصر» رفضها جميعا فقد اعتبر أن مقايضة السد العالى بالصلح مع إسرائيل أمر يمس السيادة ، ولا تجوز مناقشته من الأساس.

وغادر «أندرسون» القاهرة غاضبا حنقا .

وقرر «جمال عبدالناصر» بعدها أن قناة الاتصال غير الرسمى مع الولايات المتحدة لابد من إغلاقها لكى تنحصر الاتصالات بين البلدين فى القناة الرسمية وحدها وبواسطة وزارات الخارجية فى البلدين .

---

(١) النصوص الكاملة للوثائق المقترحة بواسطة «أندرسون» وباسم الرئيس الأمريكى «إيزنهاور» منشورة بالحرف فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (١١٧ـ ١١٨ـ ١١٩) .

[٣]

وتشير كل الشواهد إلى أن «أيزنهاور» كان شديد الغضب فى هذه الفترة على كل حركات التحرر الوطنى وعزا معظمها إلى نشاط الاتحاد السوفيتى وتأثيره .

وتوضح ملفات مجلس الأمن القومى أن الرئيس «أيزنهاور» أصدر فى ذلك الوقت توجيها إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، ورد فى دراسة «ستيفن امروز» لمجموعة «أيزنهاور» الخاصة ، وقد جاء فى هذا التوجيه ما يلى :

«إن وكالة المخابرات المركزية يجب أن تبدأ نشاطات قوية وصلبة وواسعة المدى لخلق واستغلال المتاعب للشيوعية الدولية . وأن تسعى لتمزيق العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، وبين الطرفين وبين كل من يتعامل معهما ، وعليها أن تعمل على تأخير النمو العسكرى والاقتصادى للكل ، وعليها أن تعمل على الإساءة لهيبة وعقائد كل الأطراف المعادية للولايات المتحدة . وعليها أن تتصدى لأى خطر على مصالحنا من جهات أو أفراد يتعاملون مع الشيوعيين فى المناطق المنتمية للعالم الحر. وعليها أيضا أن تنشئ تنظيمات تحت الأرض لها برامج سرية ، بما فى ذلك اللجوء إلى حرب العصابات إذا اقتضى الأمر لهز استقرار وسلامة مثل هؤلاء الأطراف أو الأشخاص».

□

ولم يكن الشرق الأوسط بعيدًا عن هذا التوجيه فى التفكير الداخلى لـ «أيزنهاور» وإن لم يرد ذكر المنطقة فى التوجيه صراحة .

لكن المؤشر الحقيقى إلى ما كان يدور فى رأسه هو مجموعة تصرفاته وقراراته فى الأسابيع التالية .

كانت كلها تدور حول الشرق الأوسط .

وكان معظمها يتركز على «جمال عبدالناصر» !

الفصل الرابع

سباق إلى القتل !

[١]

قضى الرئيس «أيزنهاور» أجازة رأس السنة الجديدة سنة ١٩٥٦ فى مزرعة أحد أصدقائه فى ولاية «كلورادو» . ثم زار حماته فى بيتها فى «دينفر» فى طريق عودته إلى واشنطن. وفى اليوم التالى - ٨ يناير سنة ١٩٥٦ - رأس اجتماعًا لمجلس الأمن القومى عقد فى البيت الأبيض .

كان جدول أعمال مجلس الأمن القومى الرسمى ينحصر فى دراسة مجموعة أوراق العمل التى أعدت للمحادثات المقبلة بعد أسبوعين بين الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى «أنتونى إيدن» الذى طلب عقد اجتماع خاص مع «أيزنهاور» لبحث الأوضاع المتفجرة فى الشرق الأوسط . وهكذا فإن معظم أوراق العمل التى كانت مطروحة دارت حول جوانب متعددة من شئون المنطقة .

وأثناء الاجتماع وطبقا لملفات مجلس الأمن القومى ووزارة الخارجية الأمريكية قال الرئيس «أيزنهاور» : «إننا لانستطيع أن نتعاون مع الإنجليز فى كل المجالات فى المنطقة لأن أهدافنا قد تختلف مع أهدافهم ، وكذلك قد تختلف وسائل كل منا». ثم طلب الرئيس «أيزنهاور» من المستر «آلان دالاس» رئيس إدارة المخابرات المركزية، وكان أحد حضور اجتماع مجلس الأمن القومى ، أن يقدم له تقريرًا عن وسائل العمل المتاحة للولايات المتحدة فى المنطقة ، وطلب أن يقدم له التقرير فى أقل من أسبوع حتى يستطيع أن يقرر ما يريد بنفسه وقبل أن يصل «أنتونى» .

ثم أضاف «أيزنهاور» طبقا لرواية «آلان دالاس» : «لابد أن نجد حلا لمشكلة ناصر»!

□

وانعقدت فى مبنى صغير تابع لوكالة المخابرات المركزية فى قلب واشنطن وبالقرب من البيت الأبيض «سلسلة من الاجتماعات حضرها كل مسئولى أقسام وكالة المخابرات المركزية الذين يتصل عملهم بالشرق الأوسط . وكان أهم المشاركين فى هذه الاجتماعات التى رأسها «آلان دالاس» بنفسه :

- «**كيرميت روزفلت**» مسئول المخابرات المركزية عن الشرق الأوسط .

- «**جيمس انجلتون**» وكيل إدارة المخابرات المركزية ، وهو فى نفس الوقت مسئول الاتصال مع إسرائيل منذ أيام الحرب العالمية الثانية (وقتها كان ينظم اتصالات المخابرات الأمريكية مع الوكالة اليهودية ، ومع كل تنظيماتها وراء خطوط النازى وفى داخل الاتحاد السوفيتى أيضًا !) ، وكان «أنجلتون» لايزال المشرف على ماكان يسمى فى المخابرات المركزية باسم «الصندوق الإسرائيلى» وهو اعتماد ضخم من المال كان يستخدم بالتنسيق مع إسرائيل فى عمليات التجسس والإثارة داخل الاتحاد السوفيتى وفى مجموعة دول أوربا الشرقية المتحالفة معه . (١)

- «**فرانسيس راسل**» رئيس مجموعة «ألفا» التى كانت مهمتها إنشاء سياسات واتخاذ خطوات تنفيذية تؤدى إلى تحقيق الصلح بين العرب وإسرائيل (كانت هذه المجموعة صاحبة فكرة مشروع «جونستون») كما أن بذرة فكرة شراء الصلح مع إسرائيل بالسد العالى ظهرت فيها لأول مرة ثم تبناها «أيزنهاور» .

---

(١) كانت اتصالات «أنجلتون» مع إسرائيل هى التى أدت إلى حصول الولايات المتحدة على النص الكامل لتقرير «خروشوف» فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، وهو التقرير الذى فضح فيه «خروشوف» ويلات عهد «ستالين» . وقد اعتبر الحصول على هذا التقرير السرى ونشره واحدة من أكبر الضربات التى وجهتها الولايات المتحدة إلى هيبة الاتحاد السوفيتى وإلى التجارب الشيوعية عمومًا .

- «**ريموند هير**» رئيس مجموعة طارئة أطلق عليها الاسم الرمزى «أوميجا»، وكان «هير» فى الأصل سفيرا للولايات المتحدة فى السعودية ، وقد كلفت مجموعته قبل شهور بإنشاء السياسات واتخاذ الخطوات التى تؤدى إلى إبعاد سوريا والسعودية عن مصر حتى ينفرط عقد المحور الثلاثى بين هذه البلدان، وهو المحور الذى أصبح يثير المتاعب أمام الغرب فى المنطقة والذى أصبح يعتبر أكبر مصادر الخطر على مصالحه الآن . (ومن المفارقات أن «ريموند هير» عين بعد ذلك سفيرا للولايات المتحدة فى القاهرة خلفا لـ «هنرى بايرود»).

وقد طرح «آلان دالاس» فى بداية الاجتماع توجيه الرئيس «أيزنهاور» الخاص بضرورة إيجاد حل لـ «**مشكلة ناصر**» . وعلى أساس أن القاهرة أصبحت بؤرة التمرد ضد الولايات المتحدة ، ومركز التوجيه «الوطنى المتطرف» الذى يثير المنطقة ويزرع المتاعب والقلاقل فيها.

وتضاربت آراء المجتمعين :(١)

١- أبدى «**جيمس انجلتون**» رأيه بأنه **لا جدوى من التعاون مع العرب سواء كانوا ثوارًا مثل «ناصر» أو ملوكا مثل «سعود» . والحل الوحيد فى رأيه هو الاعتماد على إسرائيل وإطلاق العنان لها (Unleash) لتقوم بضرب العرب وفى مقدمتهم مصر حتى تكسر رأس الفتنة فى عقر دارها**. وكان تقديره فى النهاية أن أى شىء غير ذلك مضيعة للوقت.

٢- أبدى «**ريموند هير**» اعتراضه على تقديرات «أنجلتون» لأن إطلاق العنان لإسرائيل سيؤدى إلى إحراج وحصار كل أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة بما فيهم الملك «سعود» والأسرة المالكة السعودية . بل إن إطلاق إسرائيل سوف يؤدى إلى جعل موقف «نورى السعيد» فى العراق مستحيلا استحالة كاملة. وإن العمل يجب أن يتجه إلى «**قص أجنحة ناصر**» ويكون ذلك بأخذ سوريا

---

(١) كل المعلومات الواردة بصدد هذه المناقشات منقولة عن أوراق مجلس الأمن القومى وشهادات الذين شاركوا فى الاجتماع ،كما جاءت فى تحقيقات اللجنة الخاصة برئاسة السناتور «تشيرش» رئيس لجنة نشاط المخابرات فى الكونجرس الامريكى.

والسعودية منه على أن يكون واضحا ضرورة التفرقة بين أسلوبين فى العمل لأن ما يصلح فى سوريا لا يصلح فى السعودية . ثم كان تقديره أن العمل فى سوريا يمكن أن يعتمد على أسلوب قلب نظام الحكم فى دمشق والمجىء بحكومة موالية للغرب ، وهذا فى رأيه ممكن إذا أمكن التنسيق مع العراق .

ولكن أسلوب الانقلاب لا يصلح فى السعودية ، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تضحى بأسرة «سعود» ، وإذا خطر لها مثل ذلك فإن العثور على بديل مقبول فى الأوقات الراهنة سوف يكون ضربًا من المستحيل. وكان الحل الذى اقترحه «هير» للعمل فى السعودية هو «تبصير» **السعوديين بالخطر المصرى الانقلابى وبأن هذا الخطر إذا ما ترك إلى مداه سوف يؤثر على كل العروش فى المنطقة.** واقترح فوق ذلك **«تزويد السعوديين بمعلومات مستمرة عن خطط التآمر المصرى بحيث يتنبهوا قبل فوات الآوان إلى مغبة الطريق الذى يسلكونه» .**

٣- **وأبدى «كيرميت روزفلت» تقديره بأن أسلوب الانقلاب الذى اتبع فى إيران وفى جواتيمالا لا يصلح فى مصر ، لأن «عبدالناصر» له شعبية كاسحة فيها ، وليست هناك وسيلة للخلاص منه إلا إذا تقرر اغتياله** ، وهو يرى أن الإقدام على مثل هذه الخطوة فى الوقت الراهن يمكن أن يؤدى إلى كارثة فى الشرق الأوسط ، ومع أنه أول من يدرك الآن أن «عبدالناصر» لن يدخل فى مشروعات الغرب فى المنطقة . ولم يقبل الصلح مع إسرائيل ، فإن السياسة الأمريكية يجب أن تبحث لنفسها عن بدائل أخرى لتحجيم نفوذه غير الانقلاب وغير الاغتيال فى الوقت الحالى على الأقل.

وانتقل المجتمعون بعد ذلك ، إلى محاولة تحديد بؤر الخطر الناصرى ، واستقرّ رأيهم على أن احتمالات الخطر الأكبر تكمن الآن فى الأردن. فبعد فشل مهمة «تمبلر» وبعد المظاهرات العنيفة ضد المصالح الغربية - والأمريكية بالذات - أصبحت عمان مكشوفة أمام ضغوط المحور المصرى - السعودى - السورى .

ومن هنا فإن جهدًا مكثفًا يجب بذله الآن لتخفيف هذا الضغط عن الأردن وضمان ألا يقع الأردن فريسة أو ضحية للضغوط.

ثم انتقل المجتمعون إلى بؤرة الخطر التالية ، وكانت هى سوريا فى تقديرهم، وقد بدت إمكانيات العمل فيها سهلة ، وكانت مقدماته قد بدأت بالفعل . وقدم «ريموند هير» للمجتمعين تقريرًا عن الاتصالات التى جرت بالفعل مع عدد من السياسيين السوريين وكبار ملاك الأراضى ومع عدد من الضباط السوريين المتصلين بهم .

□

ولا يظهر فى الملفات نص التقرير النهائى الذى قدم للرئيس «أيزنهاور»، ولكن الملفات تظهر أن «آلان دالاس» ذهب إلى البيت الأبيض ، وحضر اجتماعًا مع الرئيس «أيزنهاور» - شارك فيه «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية - وبعده عاد «آلان دالاس» إلى مكتبه، واستدعى «كيرميت روزفلت» وطلب إليه أن يتوجه إلى عمان ، وأن يرتب أموره على أساس أنه سوف يقضى وقته فى المنطقة بينها وبين بيروت .

□

ووصل «أنتونى إيدن» إلى واشنطن لاجتماعه مع «أيزنهاور» تصحبه زوجته «كلاريسا تشرشل». وقد لاحظ «أيزنهاور» - كما يبدو من أوراقه الخاصة - أن نفوذ «كلاريسا» قد أصبح شديدًا على زوجها . ففى هذه المرحلة أصبح فارق السن بينهما ظاهرًا ، هو تجاوز الخامسة والستين وهى لم تصل بعد إلى الخامسة والثلاثين . وكان «إيدن» يبذل جهودًا خارقة لكى يبدو أمامها قويا وقادرًا خصوصًا بعد الحملات التى تعرض لها فى الأسابيع الأخيرة من قادة حزبه ومن صحافة لندن . وقد أضاف مرض «إيدن» ضرائبه على أعصابه وسلوكه العام ، وكان أكثر ما ينغص عليه هو دأب «تشرشل» - وهو العم الأكبر لـ «كلاريسا» ومثلها الأعلى - على مهاجمته والنيل منه. وقد بعث السفير الأمريكى فى لندن إلى «أيزنهاور» تقريرًا عن مزاج «إيدن» قبل أن يلقاه ، وكان بين ما جاء فيه «أن تشرشل عاد من أجازات عيد الميلاد فى حالة معنوية عالية وقد سأله «ماكميلان» - قطب المحافظين - عن صحته ورد «تشرشل» : «صحتى طيبة جدًا ولابد أن تكون كذلك ، فعلىَّ أن أستعد لأن «أنتونى» قد أصبح عجوزًا جدًا».

وعندما بدأت المحادثات بين الرجلين أحس «أيزنهاور» أن «إيدن» قد تملكه نوع من العداء الأعمى لـ «جمال عبدالناصر» .

واحتل الشرق الأوسط بطبيعة الحال مركز الصدارة فى محادثات «أيزنهاور - إيدن» . وكان أهم ما تقرر فيها هو اتفاق الرجلين على «**ضرورة البحث عن بدائل يمكن بها إيجاد تفاهم مع مصر فى مناخ صديق للغرب**».

وكانت هذه صيغة دبلوماسية تخفى وراءها قرارًا بالبحث عن بديلٍ موالٍ للغرب فى القاهرة .

□

وفى واشنطن اقترح السفراء العرب القيام بمسعى مشترك لدى وزارة الخارجية الأمريكية لإبلاغها بأنه لا يجوز اتخاذ قرارات فى مؤتمر «أيزنهاور - إيدن» تمس البلاد العربية قبل التشاور مع حكوماتها . وأنابوا عنهم سفير لبنان لكى يحاول مقابلة المستر «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية . (١)

وبعث «جمال عبد الناصر» إلى الدكتور «أحمد حسين» برقية يقول له فيها : «إن مصر لاترى محلا لعمل مثل هذا المسعى (لدى وزارة الخارجية الأمريكية) لأن أى قرار يتخذ بدون موافقة البلاد العربية لن يلزمها بشىء».

ولم يتمكن سفير لبنان الممثل للمجموعة العربية من مقابلة وزير الخارجية ، وإنما قابل مساعده «جورج آلان» ، ونقل له وجهة نظر السفراء العرب ، ثم أبدى له صراحة أن هذا المسعى يمثل الجميع إلا مصر التى أبلغه سفيرها قبل أن يتوجه للقاء «آلان» : إنها لا ترى محلا لهذا المسعى .

□

ووصل «كيرميت روزفلت» إلى عمان ، وبدأ هناك مشروعه الذى عرف بالاسم الشفرى «NO BEEF» (ويمكن ترجمته بتصرف بـ : لن يكون هناك لحم).

وطبقا لتقارير لجنة «تشيرش» ، وما نشرته الصحف الأمريكية وبينها «الواشنطن بوست» من محاضر جلسات لجنة «تشيرش» ووثائقها ، فإن «كيرميت روزفلت» صرف فى عمان ملايين الدولارات .

---

(١) تقرير الدكتور «أحمد حسين» من واشنطن برقم ٥ / ١١ / ٣ .

وكتب الدكتور «أحمد حسين» من واشنطن تقريرًا يقول فيه : «عاد من الأردن سفيرها هنا السيد «عبدالمنعم الرفاعى» وهو شقيق رئيس وزراء الأردن («سمير الرفاعى» (باشا))، **وقد ذكر لى أن «جلوب» (باشا) أبلغ الحكومة الأردنية أن الملحق العسكرى المصرى فى الأردن يوزع الأسلحة والأموال ، كما أبلغ جلالة ملك الأردن بأن مصر ترغب فى تنصيب السيد «أمين الحسينى» ملكا على الجزء الذى ضم إلى الأردن من فلسطين (الضفة الغربية)».**

ولعل هذا التقرير [1] من الدكتور «أحمد حسين» كان من أخطر تقاريره أثناء خدمته فى واشنطن.

فقد وردت فى هذا التقرير الذى كتب فى ذلك الوقت المبكر (فبراير ١٩٥٦) فقرات بالغة الأهمية ، منها على سبيل المثال الفقرات التالية :

- **«علمنا من عدة مصادر أن هناك احتمالا كبيرا بأن تقدم إسرائيل فى الأشهر القليلة المقبلة على عمل عدوانى ضد الدول العربية. وقد تعمل إسرائيل لاستدراج البلاد العربية لذلك باستفزازها بتحويل مياه الأردن، أو بفتح خليج العقبة أو غير ذلك ، لتظهر أن لديها مبررًا تخفى تحته خططها الإجرامية».**

- **علمت من مصدر عسكرى وثيق الاتصال فى المخابرات الحربية الأمريكية أن تقدير رجال المخابرات هؤلاء للموقف هو أن لمصر الآن تفوقا عدديا على إسرائيل من ناحية القوات الجوية ، إلا أن مصر تحتاج إلى وقت لا يقل عن عام حتى تستطيع أن تستفيد من هذا التفوق العددى».**

- **«أعلن أن إنجلترا تنقل قوات لقبرص ، كما أنها تنقل قوات جوية من العراق إلى شرق الأردن، كما أنها قررت تأجيل ترحيل بعض القوات من التى كانت تنوى ترحيلها من مصر قبل الموعد المقرر للجلاء لحين حلول ذلك الموعد. وإنى أعتقد أن إنجلترا تتوقع أحداثًا فى الشرق الأوسط تحتاج أو تنوى استخدام قواتها العسكرية فيها ، وإن كنت لا أعلم بالتحديد ما هى الأحداث أو الجبهات التى**

---

(١) النص الكامل لتقرير الدكتور «أحمد حسين» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٢٠).

تتوقع إنجلترا استخدام قواتها فيها . وقد نشرت بعض الصحف أنها تود استعمال هذه القوات فى المحافظة على عرش الملك «حسين» ، وفى إيقاف حرب قد تقع بين إسرائيل والعرب . وإن كنت شخصيًا استبعد أن تنفرد بريطانيا بقواتها فى التدخل عسكريا بين العرب و إسرائيل دون إشراك قوات أمريكا وفرنسا».

□

وكان موضوع استيلاء بريطانيا على «واحة البوريمى» بين الموضوعات التى بحثت فى اجتماع «أيزنهاور» - «إيدن» ولم يصلا فيه إلى نتيجة رغم أن «أيزنهاور» أبدى غضبه الشديد على التصرف البريطانى باحتلال «البوريمى» ، وعلى الرغم من أن البيان المشترك بين الرئيسين أشار ضمن ما تعرض له من قضايا الشرق الأوسط إشارة واضحة إلى ضرورة عودة دول البيان الثلاثى إلى مراقبة صفقات السلاح فى الشرق الأوسط ، فإن الاجتماع لم يكد ينتهى حتى أعلنت الولايات المتحدة أنها قررت بيع صفقة أسلحة (معظمها من المدرعات) إلى المملكة العربية السعودية فى حدود مبلغ ٥٠ مليون دولار.

[٢]

وفى بيروت اجتمع «كيرميت روزفلت» فى مبنى السفارة الأمريكية بـ «ولبور إيفلاند» ممثل المخابرات المركزية المكلف بالعمل فى سوريا تحت إشراف مجموعة «أوميجا» وراجع معه آخر تطورات عمليته.

كان «إيفلاند» قد نجح فى عقد اتصال مع السيد «ميخائيل إليان» ، وهو نائب سورى ووزير سابق وواحد من أبرز الشخصيات التقليديةَ القديمة فى سوريا، وقد تم الاتصال بـ «ميخائيل إليان» بمعرفة السيد «كميل شمعون» رئيس الجمهورية اللبنانية فى ذلك الوقت وبمساعدة إدارة الأمن العام اللبنانى.

وأبدى «ميخائيل إليان» لـ «ولبور إيفلاند» استعداده للتعاون على إحداث انقلاب

فى سوريا يطيح بحكومة «شكرى القوتلى» المتعاونة مع مصر ، ويجىء بدلا منها بحكومة من أصدقاء الغرب والعراق . وقال «إليان» فى معرض هذه الاتصالات : إنه على علاقة وثيقة بعدد من كبار ضباط الجيش السورى بينهم واحد أسماه باسم العقيد «قبانى» ، وإنه يستطيع تدبير الأمور معه . وطلب «إليان» أن يوضع تحت تصرفه اعتماد مالى قدره نصف مليون ليرة سورية لتسهيل العملية ، وطلب أن تسلم إليه نقدًا .

ووافق «كيرميت روزفلت» على المضى فى العملية ، وعلى أن يقوم «إيفلاند» نفسه بتسليم المبلغ إلى «إليان».

وبالفعل عبر «إيفلاند» بسيارته الدبلوماسية نقطة الحدود المعروفة باسم «المصنع» بين سوريا ولبنان فى منطقة «وادى الحرير».

وفى دمشق كان موعده مع «إليان» فى فندق «أميه الجديد» . وروى «إيفلاند» فى تقريره عن المقابلة أن «إليان» بعد أن تحدث معه لم يستطع أن يصحبه ليتسلم منه الحقيبة التى كانت تحمل النقود . وبدلا من ذلك كلف سائق سيارته هو أن يذهب مع «إيفلاند» ويتسلم منه الحقيبة ويعود بها إليه .

وطلب «كيرميت روزفلت» من «إيفلاند» أن يلح على «إليان» فى تحديد موعد يتحرك فيه مع أصدقائه ، على أن يكون هذا الموعد ملائما فى إطار سياق الأحداث العامة فى المنطقة.

وليس واضحًا من قام من الطرفين باختيار هذا اليوم، فقد أظهرت الحوادث فيما بعد أنه لم يكن يوما عاديًا. (١)

□

---

(١) فى هذا اليوم بدأت إسرائيل هجومها على مصر ، وروى «إيفلاند» فى تقريره أن «إليان» فر من دمشق فى ذلك اليوم وذهب إلى بيروت وقصد لمقابلته وانهال عليه بالشتائم ، لأنه أراد أن يستعمله فى مؤامرة بالتنسيق مع إسرائيل . وحاول «إيفلاند» تهدئة «ميخائيل إليان» بمقولة أنه حين تحدد هذا التاريخ فى العمل فى سوريا لم يخطر بباله أن إسرائيل سوف تتحرك قبل الجميع فى هذا اليوم!

ومن الغريب أن بريطانيا كانت لها فى ذلك الوقت خطتها المستقلة للعمل فى سوريا ، وكانت تتم فى إطار حلف بغداد ، وبالتنسيق الكامل مع العراق ورئيس وزرائه «نورى السعيد» . وكانت الخطة كما سبق القول تعتمد على الاستعانة باللواء «أديب الشيشكلى» وقد وصل «الشيشكلى» سرا فى هذا اليوم إلى بيروت والتقى بممثلى الأمن العام اللبنانى (الذين كانوا يتعاونون فى الوقت ذاته مع المخابرات الأمريكية ومع «ميخائيل إليان») . وقد رتب الأمن العام اللبنانى للواء «الشيشكلى» أن يذهب إلى قرب الحدود السورية ، ويعقد اجتماعا مع عدد من أنصاره القدامى فى قرية «شتورة» اللصيقة بالحدود .

[٣]

ونتيجة لمحادثات «إيدن» و «أيزنهاور» والتوجيه الصادر منهما ، تقرر أن تعقد المخابرات المركزية الأمريكية اجتماعا فى لندن مع إدارة M16 وهى إدارة المخابرات البريطانية. (١) .

عقدت الاجتماعات بين الطرفين فى إحدى غرف فندق «كونوت» فى لندن ، وقد كان طرفاها هما «جيمس إيكلبرجر» الذى أصبح مسئولا عن نشاط وكالة المخابرات المركزية فى مصر و«جورج يونج» مسئول العمليات الخاصة فى الشرق الأوسط بإدارة المخابرات البريطانية .

كان «إيكلبرجر» قد سافر من القاهرة إلى لندن سرًا ، ونزل فى فندق «كونوت» وتقرر أن تدور المحادثات بينه وبين «يونج» أثناء اجتماعات خاصة تتم خلال زيارات يقوم بها «يونج» إلى غرفته إمعانًا فى التخفى .

وقبل أن تبدأ الاجتماعات المنتظمة بين الاثنين ، ذهبا إلى مكتب الميجور جنرال السير «جون سينكلير» رئيس إدارة المخابرات البريطانية لكى يتم الاتفاق على الخطوط العامة للمحادثات.

---

(١) رواية تفاصيل محادثات المخابرات فى لندن تعتمد على تقرير «إيفلاند» ومحاضر لجنة السناتور «تشيرش» ومجموعة أوارق «إيزنهاور» الخاصة..

وفى هذا الاجتماع جرت المناقشة على النحو التالى :

١- تم الاتفاق على العمل فى سوريا بسرعة ، وأن تكون الوسيلة لذلك انقلابا عسكريا . ولم يدخل الطرفان فى التفاصيل ، ولعلهما تجنبا ذلك عمدًا لأن كل طرف منهما كانت له خطته المستقلة.

٢- اختلف الطرفان على أساليب العمل فى السعودية ، فقد كانت لكل منهما نظرة مغايرة لنظرة الطرف الآخر.

٣- تم الاتفاق على أن تغيير الحكومة فى مصر أصبح أمرًا ضروريًا . وأضاف الجنرال السير «جون سينكلير» أن هناك توجيها سياسيًا محددًا بذلك صدر عن اجتماع واشنطن من لجنة فرعية شارك فيها «دالاس» و«سلوين لويد»(١).

وكان معنى ذلك فى المحصلة النهائية أن المحادثات سوف تقتصر على مصر، فمادام هناك اتفاق عام على انقلاب عسكرى فى سوريا ، وما دام هناك اختلاف على وسائل العمل فى السعودية ، فإن موضوع مصر هو الوحيد الذى يبقى على مائدة البحث.

وفى ختام هذا اللقاء التمهيدى كان لدى السير «جون سينكلير» سؤال واحد وجهه لـ «إيكلبرجر» ، وهو «**هل يمكن أن يكون لإسرائيل دور فيما نفكر فيه الآن**» وبمقتضى ما كان يعرفه «إيكلبرجر» عن مناقشات مجلس الأمن القومى فإنه رد بسرعة قائلا : «**هذه نقطة من الأفضل استبعادها لأنها متفجرة جدًا** (too Exposive).

وفى أول اجتماع بين «إيكلبرجر» و «جورج يونج» ، فوجئ «إيكلبرجر» بزميله الإنجليزى يقول له :

«إذا أردت الحق فإن كلا من ناصر وسعود لابد من تصفيتهما» . وكان رد «إيكلبرجر» «أن كل ما يتعلق بالملك سعود يخرج عن اختصاصه». وتركز البحث فى

---

(١) كان «سلوين لويد» قد أصبح وزيرًا لخارجية بريطانيا بعد أن انتقل «ماكميلان» إلى وزارة الخزانة. وكان «إيدن» ، عندما تولى رئاسة الوزارة وتخلى عن وزارة الخارجية قد عهد بوزارته القديمة إلى «هارولد ماكميلان» ، ثم وجد أن «ماكميلان» له آراؤه المستقلة ، فآثر أن يضع رجل «سلوين لويد» بدلا منه .

مصر وحول «عبدالناصر» . وراح الاثنان يستعرضان آخر معلومات المخابرات المتاحة لهما . واكتشف «إيكلبرجر» أن المخابرات البريطانية لديها خطة كاملة للعمل ضد «عبدالناصر» ، وأن هذه الخطة تجرى دراستها تحت الاسم الشفرى «Straggle» (وهى مرادفة لكلمة «البعثرة» أو «تمزيق الصفوف» طبقا لقاموس جامعة إكسفورد).

ثم سمع «إيكلبرجر» زميله البريطانى «جورج يونج» يقول له : «**إن بريطانيا الآن مستعدة لتحارب معركتها الأخيرة، ومهما كان الثمن فإننا لابد أن ننتصر، فعلينا أن نواجه احتمال أن يقوم ناصر بإغلاق قناة السويس أمامنا . والآن نريد أن نعرف كيف ستتصرف الولايات المتحدة إزاء مثل هذا الاحتمال؟**».

ورد «إيكلبرجر» بأن ذلك غير واقعى الآن ، وأنه من الأجدر للطرفين فى هذا الاجتماع أن يركزوا على دفع الخطر كما يرونه أمام عيونهم ، بدلا من أن يسبقوا الحوادث بإثارة مخاطر ليس هناك ما يدعم قيامها.

ولم يضيع «جورج يونج» وقتا ، وكشف بسرعة عما يجول بخواطره قائلا : «**إن الفرصة الوحيدة التى ما زالت باقية للجميع هى اغتيال ناصر**».

ويروى «إيكلبرجر» فى تقريره عن الاجتماع أنه «شارك من قبل كثيرا فى اجتماعات مخابرات بحثت فيها عمليات «قذرة» ، ودبرت فيها محاولات اغتيال، لكنه لم يسمع أبدًا فى أى من هذه الاجتماعات كلمة الاغتيالات تذكر بهذا الشكل «الفاضح» إلا فى هذا الاجتماع مع «يونج» . ففى تجاربه السابقة كان اغتيال شخص يوصف بـ «التخلص منه» أو «تصفيته» لأن الناس فى العادة يتجنبون كلمة الاغتيال لأنها لايصح أن تجرى على لسان جنتلمان».

ثم استنتج «إيكلبرجر» من ذلك أن البريطانيين كانوا فى حالة جنون كامل من «عبدالناصر».

ولاحظ «إيكلبرجر» فى تقريره أيضًا أن «جورج يونج» كان يقسم العرب إلى فريقين : «عرب مروضون» (Tamed Arabs) وعرب متوحشون (Wild Arabs)،

وأن الفريق الأول أصدقاؤنا ويجب أن نحافظ عليهم ، والفريق الثانى أعداؤنا وواجبنا ألا نتردد فى ذبحهم».

□

ومن الظواهر التى تستحق الدراسة أن «جيمس إيكلبرجر» عاد بعد اجتماعات لندن إلى القاهرة ، وحاول تسريب معلومات إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» مفادها أن الإنجليز قد يحاولون التخلص منه شخصيًا ، وأنهم جسوا نبض الجهات الأمريكية المختصة فيما إذا كانت مستعدة للتعاون معهم لتحقيق هذا الهدف ، وأن الرد الأمريكى عليهم كان نصيحة لهم أن يصرفوا النظر عن مثل هذه التصورات الخطيرة.

ووصلت هذه المعلومات المتسربة بالفعل إلى «جمال عبدالناصر» ، ودعته إلى التساؤل عن الهدف من وراء تسريب هذه المعلومات إليه. وهل القصد الأمريكى هو الدس لبريطانيا أو أن الهدف هو محاولة تخويفه؟

□

ومن واشنطن بعث الدكتور «أحمد حسين» بتقرير تحت رقم ٣٩ / ١٠ / ٢ قال فيه : «زارنى مسئول كبير مطلع معروف لنا بميوله الطيبة نحو مصر والعرب، وتحدثنا عن الموقف الحاضر وفهمت منه : إن الإنجليز الآن فى حالة خوف وانزعاج ويتصرفون تصرفات عصبية غير متزنة». ثم أضاف «أحمد حسين» : «لقد ذكر لى نفس المصدر أثناء الحديث أنه لا يستبعد أن تلجأ إسرائيل لعمليات الاغتيال الإجرامية ضد القادة فى مصر، خصوصا وأن تاريخها السابق يشمل مثل هذه الأعمال الإجرامية».

□

ولم تكن باريس ساكتة ، فقد راحت هى الأخرى ترسم وتدبر وكلف الجنرال «بورسيكو» رئيس إدارة الأمن القومى الفرنسى بوضع خطة لتصفية «ناصر». **وتقرر إرسال فرقة اغتيالات خاصة مدربة من ثلاثة أفراد وسبقتهم إلى القاهرة**

شحنة أسلحة وقنابل داخل حقيبة دبلوماسية إلى السفارة الفرنسية فى مصر . ولم يتمكن الثلاثة الذين قضوا فى القاهرة أسبوعين من عمل شىء ، وظلت شحنة الأسلحة والقنابل مخبأة فى السفارة ، حتى جاء إليها سنة ١٩٥٨ قائم بالأعمال هو السفير «فورمان موريس» ، وأرسل يستغيث بوزارة الخارجية الفرنسية طالبا منها وسيلة بأى شكل تخلصه من شحنة الموت المخزنة فى سفارته !

□

وكانت إسرائيل فى السباق إلى القتل، فقد جندت رئيس خدم من أصل يونانى اسمه «أندرياس» يعمل فى محلات «جروبى» ـ وكان وقتها متعهد الحفلات الرسمية ـ بأن يضع جرعة من السم فى شىء يأكله «جمال عبدالناصر» أو يشربه فى إحدى المآدب الرسمية. وبالفعل وضع الرجل جرعة السم فى فنجان قهوة، وكان يضعه أمام «جمال عبدالناصر» بعد حفل عشاء، ولكن أعصابه خانته فى اللحظة الأخيرة فارتعشت يداه واضطرب على نحو لاحظه مسئول الأمن فى الحفل، ومن أول سؤال انهار «أندرياس» واعترف!

الفصل الخامس

«أريد تدميره»

[١]

أحست قوى سياسية عديدة ونافذة فى لندن أن السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط قد أصبحت عصبية إلى درجة تعرض المصالح الباقية للإمبراطورية لمخاطر لا ضرورة لها. واستبد قلق شديد بدوائر وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ورئاسة أركان حرب الإمبراطورية . وراح هؤلاء جميعا يطالبون بإعادة تقييم السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط على ضوء الدروس المستفادة من مغامرة المارشال «تمبلر» الفاشلة فى عمان وآثارها الفادحة وبالذات على بغداد، وعلى حلف بغداد!

كان الإحساس فى وزارة الخارجية أن الولايات المتحدة - مرة أخرى - تتقدم إلى إحلال نفوذها محل النفوذ البريطانى فى أحد مراكزه التقليدية الأساسية وهى عمان. وقد توجس هؤلاء من الزيارات التى طرأت على حجم السفارة الأمريكية فى عمان وعلى الأجهزة الأمريكية التى انتشرت بسرعة ، ونشرت تأثيرها على أكثر من اتجاه فى العاصمة الأردنية.

ومن ناحية أخرى فإن المارشال «تمبلر» ورئاسة هيئة أركان الحرب عزوا فشل بعثة «تمبلر» إلى نقص الإعداد السياسى تمهيدًا لها. وجرى تراشق بالاتهامات فوزارة الخارجية ألقت مسئولية الفشل على المظاهرة العسكرية التى مثلتها بعثة «تمبلر» دون ما مقتضى . وتمسكت برأيها وهو أن ظهور المارشال على مسرح الحوادث فى عمان بالشكل الدرامى الذى ظهر به ،كان هو الذى لفت كل أنظار المعارضين وأعطاهم هدفًا محددًا يصوبون سهامهم نحوه.

وظل «تمبلر» يعاند على أساس أن السياسة كانت هى التى خذلته، وبصرف النظر عن أنه لم يكن هناك تمهيد كاف لبعثته، فإن السياسة خانتها أعصابها فقررت أن تتراجع فجأة واستدعته من عمان فى اللحظة الحرجة من البعثة.

وفى النهاية كانت كل هذه الاتهامات تصل إلى باب مكتب رئيس الوزراء «أنتونى إيدن»، فقد كان هو المسئول أولاً وأخيرًا عن التوجيه الأعلى للعملية كلها، وضاعف من مشكلة «إيدن» فى هذا الشأن أن واشنطن لم تجد ما تبرر به دخولها المكشوف إلى عمان سوى قول «دالاس» لـ «سلوين لويد»: **«إنكم حاولتم وفشلتم، وأدى فشلكم إلى فراغ ضخم فى عمان ولم يكن فى استطاعتنا أن نتركه وإنما كان علينا ملؤه».**

ثم اتضح أن السياسية البريطانية أضاعت قطار عمان تماما فمشى وتركها.

□

صباح يوم أول مارس ١٩٥٦ دق التليفون فى مكتب «سمير الرفاعى» (باشا) رئيس وزراء الأردن، وقال له متحدث من القصر الملكى «إن سيدنا (يقصد الملك «حسين») فى طريقه الآن إلى مكتب رئيس الوزراء». وهرع «سمير الرفاعى» (باشا) إلى باب مبنى مجلس رئاسة الوزراء لينتظر الملك الذى وصل بنفسه يقود سيارته وبجواره مرافقه العسكرى. وتوجه الملك مع رئيس وزرائه إلى مكتبه، وهناك أخرج الملك من جيبه ورقة سلمها إلى الرفاعى وقال له: «هذا أمر ملكى وأريد تنفيذه على الفور»[(١)]

وقرأ «سمير الرفاعى» (باشا) الأمر الملكى وكان فى سطر واحد:

«قررنا إنهاء خدمة الفريق السير «جون باجوت جلوب» (باشا) ابتداء من هذه اللحظة، وعليه أن يغادر الأردن فورًا».

---

(١) تفصيل وقائع ما جرى فى عمان تستند بالدرجة الأولى على ما كتبه الملك «حسين»، وعلى ماكتبه الجنرال «جلوب» وعلى مقابلة مطولة أجريتها مع «سمير الرفاعى» (باشا).

ودهش «سمير الرفاعى» وحاول أن يناقش الأمر مع الملك لكن الملك أصر على أن قراره نهائى وليس قابلا للمناقشة أو للتعديل . وغادر الملك مقر رئاسة الوزارة.

وطلب «سمير الرفاعى» استدعاء وزير الدفاع الأردنى «فلاح المدادحه» (باشا) وأخطره بأمر الملك، ثم طلب دعوة «جلوب» (باشا) لمقابلته. ووصل «جلوب» إلى مكتب رئيس الوزراء ليجده فى انتظاره مع وزير الدفاع. ولاحظ «جلوب» أن كليهما فى حالة ارتباك شديد، ثم فوجئ «جلوب» برئيس الوزراء يقول له : **«إن علىّ أن أبلغك أمرا لم أكن أعتقد أنه سيحدث فى يوم من الأيام ولم أكن أريد أن أكون الشخص الذى يقوم به ، ولكنى أمام أمر صريح من جلالة الملك الذى كان هنا قبل نصف ساعة وأصدره إلىّ» ، ثم قرأ «سمير الرفاعى» الأمر الملكى وصعق «جلوب» . وبعد لحظة من الصمت المشدوه سأل «جلوب» : «هل هذه أوامر الملك فعلا؟ ـ لماذا ؟ ـ هل حدث شىء؟ ـ ولماذا لا أواجه بما حدث إذا كان هناك شىء؟».**

ولم يكن لدى «سمير الرفاعى» أى جواب على هذه الأسئلة، وكان عليه أن ينتقل منها إلى النقطة التالية، وهى أن الجنرال يجب أن يغادر عمان قبل حلول مساء هذا اليوم، وأن هناك طائرة خاصة سوف تكون فى انتظاره تنقله خارج الأردن إلى حيث يشاء. ولوهلة فقد «جلوب» أعصابه فقال لرئيس الوزراء بحدة : «إننى لست كلبا مصابا بمرض الكلب حتى تتخلصوا منى بهذا الأسلوب». ورد عليه «سمير الرفاعى» بـ «أن مثل هذا التفكير لم يخطر ببال أحد، وإنها مصلحة الدولة العليا كما يراها الملك». وسأل «جلوب» عما إذا كان فى استطاعته مقابلة الملك ليسمع منه شخصيًا ولكى يتظلم أمامه. وتدخل «فلاح المدادحه» ليقول لـ «جلوب» (باشا) : إن هذا الاقتراح ليست منه فائدة ، وإنه من المستحسن للجميع تنفيذ أمر الملك. ورد «جلوب» بـ «أنه لا يستطيع عمليا مغادرة الأردن قبل حلول مساء هذا اليوم، فقد خدم فى الأردن حتى الآن ستة وعشرين سنة متصلة وهو لايستطيع أن يصفى أموره ويخرج». وطالت المناقشة وأخيرًا قبل «سمير الرفاعى» بعد اتصالات تليفونية بالقصر أجراها من غرفة أخرى أن يمهل «جلوب» حتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالى .

□

وخرج «جلوب» من مكتب رئيس الوزراء فتوجه إلى السفارة البريطانية ليقابل السفير ويخبره بما جرى . ولم تكن صدمة السفير بأقل من صدمة «جلوب» . وبعد استعراض لكل التطورات طرح السفير تساؤلا ألح عليه : «**من تظنه وراء هذا الأمر أو على علم مسبق به : المصريون أو غيرهم؟» ثم أردف على الفور «هل تظن أن أصدقاءنا الأمريكان على علم بهذا الموضوع ؟**» وأنهى «جلوب» المناقشة قائلا : «إنه يترك كل هذه التساؤلات للسفير وللحكومة فى لندن؛ لأن عليه هو أن يهرع إلى بيته لإبلاغ زوجته وبقية أسرته (ابن واحد وابنة بالتبنى) ، ثم يعد حقائبه».

وجلس السفير البريطانى يكتب برقية إلى وزارة الخارجية فى لندن التى وقع عليها النبأ وقع الصاعقة . وطبقا لرواية وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية «أنتونى ناتنج» فى ذلك الوقت ، فإن «إيدن» راح يتصرف كالمجنون عندما تلقى أول إشارة عما وقع فى عمان . وكان «ناتنج» هو الذى اتصل به يبلغه بالأمر وإذا هو يسمع على الناحية الأخرى من التليفون حمما متدفقة من الصخب والشتائم والسباب فى الدنيا كلها.

وأسرع السفير البريطانى فى عمان عند منتصف الليل برسالة من «إيدن» إلى الملك يقول له فيها مهددًا «**إن العواقب سوف تكون وخيمة جدا عليك شخصيًا وعلى الملكية وعلى مستقبل الأردن كله**» . ثم عاد السفير إلى القصر فى الساعة الثالثة صباحًا يطلب مقابلة الملك ، وقيل له إن الملك نائم وقد طلب عدم إيقاظه مهما كانت الأسباب . وكان واضحا أن الملك لا يريد أن يقابل السفير إلا بعد مغادرة «جلوب» (باشا) للأردن نهائيا ، بعد ثلاث ساعات.

□

وربما كان من الضرورى انتظار فتح ملفات أخرى قبل القطع نهائيا بالأسباب التى أدت إلى طرد «جلوب» فى هذا الوقت بالذات وبهذا الأسلوب.

ولقد شرح الملك «حسين» فى مذكراته الأسباب التى دعته ليطرد «جلوب» بقوله:

«لقد كان طرد الجنرال «جلوب» قرارًا أردنيًا بحتا . وكان دافعى إليه هو الخلاف بيننا حول قضيتين :

- **دور الضباط العرب فى جيشنا.**

- **ثم إستراتيجية الدفاع عن الأردن .**

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فقد أخطرت بأننا لا نستطيع تعيين قائد أردنى لسلاح المهندسين قبل سنة ١٩٨٥! فهل كان من الممكن أن تكون الحكومة البريطانية على هذا القدر من عدم الواقعية؟ إن الحكومة البريطانية كانت عاجزة عن فهم أن أحدا لا يستطيع أن يتجاهل الأمانى المشروعة لشعبنا فتزيح جانبا مطالبنا، وتقول لنا إنها سوف تكون على استعداد لمناقشتها بعد ثلاثين سنة!

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية فإن إستراتيجية الدفاع التى التزمناها كانت كارثة، وكان رأيى أنه لابد أن نرد بالقوة على غارات الكوماندوز الإسرائيليين على القرى العربية... إن الأمم المتحدة كانت تدين الإسرائيليين، ولكن هذا لم يوقفهم وكان جنودنا يتعرضون للسخرية، ونشأت فجوة بين الجيش والشعب. ولم يقتنع «جلوب» بكل ما حاولت أن أشرحه له. وردا على كل نداءاتى كانت نصيحته بالحذر والصبر. وكانت خطته بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية إذا حدث هجوم إسرائيلى حتى تصل تعزيزات للقيام بهجوم مضاد. وكان هذا غير مقبول لى وأستطيع أن أقول إنه لو بقى «جلوب» على رأس الجيش الأردنى لمدة عام واحد أكثر من ذلك لكانت تلك هى نهاية الأردن».

وكان ما كتبه الملك يفسر أسباب الاستغناء عن «جلوب»، ولكنه لم يكن يفسر الأسلوب الذى اتبع فى إنهاء خدمته.

□

وكتبت صحيفة «النيويورك تايمز» فى التعليق على طرد «جلوب» تقول **«إن شعبية الملك حسين زادت بطرد جلوب، وأصبحت تنافس شعبية جمال عبدالناصر بعد صفقة الأسلحة مع الروس».**

[٢]

يوم أول مارس وصل «سلوين لويد» وزير الخارجية البريطانى إلى القاهرة مارا بها فى الطريق إلى كراتشى عاصمة باكستان.

ولم يكن لدى أحد علم بما كان يجرى فى نفس الوقت فى عمان.

كانت زيارة «سلوين لويد» إلى القاهرة - فى طريق سفره إلى كراتشى بناء على إلحاح من وزارة الخارجية البريطانية التى رأى خبراؤها أن الحملة الشديدة التى تقوم بها القاهرة ضد حلف بغداد، وعلى أثر فشل بعثة المارشال «تمبلر» إلى عمان - تعبئ الرأى العام العربى ضد بريطانيا مما يهدد مصالحها ونفوذها على المدى الطويل فى المنطقة. وقد استجاب «إيدن» للاقتراح على أساس أن بريطانيا لن تخسر شيئا بهذا الاتصال المباشر مع مصر بل لعلها تكسب وقتا.(١)

وعقد الدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية جلسة محادثات مع «سلوين لويد» فى مكتبه، ثم أقام له مأدبة عشاء فى نفس اليوم (أول مارس). وقرر «جمال عبدالناصر» أن يحضر العشاء بنفسه، وكان تقديره أن مقابلته مع «سلوين لويد» قد تساعد على تخفيف حالة العصبية التى تتصرف بها الحكومة البريطانية، وربما ساعدت أيضا على تهدئة الأوضاع بصفة عامة فى المنطقة. وهكذا انتقل العشاء من نادى التحرير - حيث كان مقررا إقامته فى الأصل - إلى قصر الطاهرة.

- وقبل العشاء عقدت جلسة «تبادل آراء» جرى فيها استعراض طويل ومرير أحيانا - لحالة العلاقات المصرية - البريطانية. كان كل من الطرفين يلقى المسئولية على الآخر فى التوتر السائد بينهما. ووصل «سلوين لويد» إلى الحد الذى طرح فيه مقترحات محددة:

١ - بعد الاعتراف بأن الحكومة البريطانية هى المسئولة عن كسر التعهد الذى قدمه «إيدن» إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» بتجميد حلف بغداد، وعدم الضغط على

---

(١) كان قرار التخلص من «عبد الناصر» والبحث عن بديل قد اتخذ، وكان «سلوين لويد» على علم بالقرار!

دول عربية أخرى للانضمام إليه ـ وهو ما حدث فعلا فى الأردن. اقترح «سلوين لويد» العودة إلى هذا الاتفاق فى مقابل وقف الحملات المصرية على بريطانيا وعلى حلف بغداد.

٢ـ اقترح «سلوين لويد» أن تسرع بريطانيا بإجلاء ما بقى من قواتها فى قاعدة قناة السويس، وأن يتم ترحيل آخر جندى من جنودها قبل الموعد المقرر فى اتفاقية الجلاء (وفى كل الأحوال فلم يكن ذلك الاقتراح مؤثرا لأن ما كان باقيا من هذه القوات لم يكن يمثل خطرا، بل ولم يكن قادرا على الدفاع عن نفسه).

٣ـ وبعد أن ووجه «سلوين لويد» بما لدى مصر من تقارير عن جهود بريطانية تمارس فى السودان وفى واشنطن ومع البنك الدولى لعرقلة تنفيذ السد العالى، اقترح وزير الخارجية البريطانى أن تصدر الحكومة البريطانية تأكيدا رسميا باهتمامها بمشروع السد، ونيتها بالاشتراك فى تمويله.

وبصفة عامة فقد بدا أن جو المقابلة يتحسن لحظة بعد أخرى ثم دخل الجميع إلى قاعة العشاء.

□

وأثناء العشاء وصل إلى قصر الطاهرة السكرتير الخاص للسفير البريطانى السير «همفرى تريفيليان»، وطلب مقابلة سفيره لأمر عاجل وملح، وأخطر السير «همفرى تريفيليان»، بذلك على مائدة العشاء، فغادر المائدة وخرج ليجد سكرتيره يحمل له برقية جرى حل شفرتها بالسفارة فورا، وهى موجهة إليه من رئيس الوزراء «أنتونى إيدن». وقرأ السفير قبل أن يعود إلى مائدة العشاء نص البرقية وصدمه ما فيها، لكنه بعد لحظات من التفكير قرر أن يضعها فى جيبه وألا يتحدث فى موضوعها أثناء ما بقى من العشاء.

ولم يكد العشاء ينتهى حتى بدا أن السير «همفرى تريفيليان» يتعجل الانصراف، فقد قال لـ «سلوين لويد» «إنك سوف تسافر فى وقت مبكر من صباح الغد ومن الخير أن ننصرف الآن لكى تحصل على قسط من النوم».

وكان «سلوين لويد» لايزال يحاول وضع مقترحاته فى صيغة نهائية، وهكذا سأل الرئيس «جمال عبدالناصر» فيما إذا كان فى استطاعته أن يمر عليه غدا، وهو فى طريقه إلى المطار ليحصل منه على كلمة نهائية فيما تحدثا فيه.

□

وركب «سلوين لويد» و «تريفيليان» سيارة الـ «رولز رويس» التى تملكها السفارة البريطانية، وتحركت بهما عائدة من قصر الطاهرة إلى السفارة البريطانية فى جاردن سيتى. وكان أول ما قاله «سلوين لويد» لـ «تريفيليان»، والسيارة تتحرك بهما : «إنك تعجلت انصرافنا وكان ناصر على استعداد لمواصلة الحديث وقتا أطول». (١) ورد «تريفيليان» بقوله : «لقد أردتك أن تقرأ هذه البرقية من رئيس الوزراء». ثم ناوله المظروف الذى كان فى جيبه، وعلى ضوء مصباح السيارة الداخلى قرأ «سلوين لويد» البرقية واحتقن وجهه. ثم سأل «تريفيليان» «هل تظنه كان يعرف بطرد «جلوب» أثناء العشاء. وهل كان يلعب معنا لعبة القط والفأر؟» ثم استطرد فى أسئلته : «هل لاحظت أنه عندما تحدث عن فشل مهمة «تمبلر» فى عمان تحدث بالسوء عن «جلوب»، وقال إنه رأس المصائب فى الأردن، وأن دوره هناك يسىء إلى بريطانيا ولا ينفعها، وإننا يجب ألا نستمع إلى نصائح مثل هؤلاء الناس من العصر القديم ولا نرسم سياستنا على أساسها. هل كان يعلم؟ وهل تحدث الينا وتفاصيل ما جرى فى عمان فى ذهنه، رتبها وحرّض عليها ثم راح يسخر منا فى أعماقه؟»

وقبل أن تصل السيارة بالاثنين إلى مقر السفارة فى جاردن سيتى كانت أسئلة «سلوين لويد» قد تحولت فى ذهنه إلى إجابات، وأضاف إليها أن «**جمال عبدالناصر**» **«رتب» مؤامرة طرد «جلوب»، بحيث تتواقق مع يوم وجوده فى القاهرة إمعانا فى إهانته وإهانة الحكومة البريطانية!**

□

---

(١) شهادة السير «همفرى تريفيليان».

ولم يكن «جمال عبدالناصر» فى حقيقة الأمر يعرف شيئا عما جرى فى عمان ذلك اليوم.

ولم يعرف بما جرى حتى الصباح، وقبل دقائق من موعد وصول «سلوين لويد» لمقابلته مرة أخرى وأخيرة في بيته قاصدا إلى المطار.

وفى الحقيقة فقد كنت أنا الذى أخطرت الرئيس «عبدالناصر» بما جرى. فقد حدث فى الصباح الباكر أن اتصل بى «توم ليتل» مدير وكالة الأنباء العربية (وكالة أنباء بريطانية) فى القاهرة، وسألنى إذا كان لدىَّ تعليق على طرد «جلوب»، ولم تكن وكالات الأنباء قد حملت بعد أية أخبار عن هذا الموضوع من عمان. لقد تقرر هناك إيقاف حركة البرقيات حتى تخرج طائرة «جلوب» من الأجواء الأردنية. واستوضحت «توم ليتل» فيما سألنى فيه، وسمعت بعض التفاصيل التى عرفها هو من السفارة البريطانية فى القاهرة، ومن اتصال تليفونى أجراه مع لندن. واتصلت تليفونيا بالرئيس «جمال عبدالناصر» فى غرفة نومه، وكان قد بدأ يرتدى ملابسه استعدادا للقاء «سلوين لويد» ودهش «جمال عبدالناصر» بما قلته له، وحاول أن يتساءل عن معانيه. وبمعرفته بحقائق الأمور فى الأردن، فقد تصور (وكان على خطأ) أن قرار الاستغناء عن خدمات «جلوب» جرى بموافقة الحكومة البريطانية ورغبة منها فى امتصاص المشاعر المعادية فى الرأى العام العربى، وظل على هذا الاعتقاد حتى قابل «سلوين لويد».

وتظهر شهادة السير «همفرى تريفيليان» أن «سلوين لويد» تردد فى المرور على بيت «جمال عبدالناصر» وهو فى طريقه إلى المطار. فهو لم ينم طول الليل لأن برقيات وزارة الخارجية فى لندن راحت تترى على السفارة البريطانية تحمل آخر التفاصيل من عمان . وقال «سلوين لويد» لـ «تريفيليان» متسائلا «أى فائدة يمكن تحقيقها من العودة مرة أخرى للقاء ناصر بعد أن رتب هذه المؤامرة ضدنا وضدى أثناء وجودى فى القاهرة؟» ثم سأل «تريفيليان» قائلا: «هل لاحظت نظرة الحقد فى عينيه عندما كان يتحدث عن «جلوب»؟ هذا الرجل يكرهنا من أعماقه وليست هناك فائدة من أى محاولة للكلام معه أو استرضائه » لكن السير «همفرى

تريفيليان» مضى يلح على «سلوين لويد» فى «أن الموعد ارتباط، وأنه بصرف النظر عن أى اعتبار آخر، فما دام لديه موعد مع رئيس الدولة التى هو ضيف عليها فلا سبيل أمامه غير الذهاب».

□

كان «جمال عبدالناصر» لايزال معى على التليفون يسمع تفاصيل ما عرفته من «توم ليتل» عندما رأى سيارة السفارة البريطانية تدخل من الباب الخارجى لبيته فى منشية البكرى مقلة «سلوين لويد» و «همفرى تريفيليان». وقال لى إنه سوف يتصل بى بعد المقابلة لأن «الناس وصلوا» وسوف ينزل للقائهم.

وكان اللقاء غريبا فـ «جمال عبدالناصر» كان على تصوره لما حدث فى عمان و«سلوين لويد» كان أسير هواجسه وأوهامه عما حدث فيها. وكان أول ما قاله «سلوين لويد» لـ «جمال عبدالناصر» هو سؤاله وهو يمسك أعصابه «سيدى الرئيس: هل عرفت بما حدث فى عمان؟» وأجاب «جمال عبدالناصر» بـ «**أنه سمع عما جرى وهو يعتقد أنها خطوة طيبة**». واحمر وجه «سلوين لويد» ورد: «**أية خطوة طيبة، هذا نذير سوء وبداية كارثة**». ودهش «جمال عبدالناصر» ثم بدأ يراجع انطباعه الأول. وقال لـ «سلوين لويد»: إنه «**عندما سمع بما حدث تصور أن الحكومة البريطانية شاءت أن تبدى دليلا على حسن نيتها تجاه العرب، وأن تشير اليهم بما يعنى بدء مرحلة جديدة، وأنها لهذا تخلصت من رموز الماضى**». وكان «سلوين لويد» فى حالة يرثى لها، فقد كان يريد أن ينفجر وفى نفس الوقت يعرف أنه لايستطيع. ووصف «جمال عبدالناصر» بنفسه مشهد «سلوين لويد» فى هذه اللحظات بـ «إنه راح يفأفئ ويثأثئ ويقول كلمة ولايستكمل جملة، فضلا عن أن وجهه كان محتقنا طول الوقت وعيناه جاحظتان بطريقة تثير الأسى». ولم يستغرق اللقاء أكثر من ربع ساعة فقد بدا التفاهم بين الأطراف مستحيلا، كما أن كل ما دار حوله حديث الأمس الودى تبعثر فى شظايا قنبلة عمان.

□

وفى طريقه إلى كراتشى توقف «سلوين لويد» فى عدن وخرجت المظاهرات للقائه فى المطار تهتف ضده، وتهتف بحياة «جمال عبدالناصر».

وعندما هبطت طائرته فى البحرين كانت المظاهرات ضده أشد كثافة وعنفا. وانهال على سيارته وهو فى طريقه إلى قصر الحاكم العام سيل من الحجارة. وبدا أن سلامته شخصيا مهددة.

وحين وصل إلى كراتشى كانت حالته قد أصبحت أسوأ من حالة «إيدن».

[٢]

أحدث طرد «جلوب» (باشا) من الأردن وترحيله إلى لندن صباح يوم ٢ فبراير ضجة فى بريطانيا. كانت الصحف هائجة مائجة، وكان حزب المحافظين فى حالة ثورة على زعيمه لم يسبق لها مثيل. **وكان هناك إحساس عام بأن «إيدن» لم يعد يصلح لقيادة بريطانيا فى هذه الظروف؟ لأنه لايمتلك الكفاءة ولا الأعصاب لهذه المسئولية.**

كانت الحملات ضده عنيفة قبل صدمة طرد «جلوب»، وبعد هذه الصدمة فإنها بلغت حدودا يصعب تصورها. وخرجت الصحف تحمل عناوين مثيرة ليس فقط عما حدث فى عمان ولكن أيضا عما حدث لـ «سلوين لويد» فى عدن وفى البحرين. ونشرت له صورة وهو يحاول أن يتجنب سيلا من الحجارة طار فى الهواء موجها إليه. ولخصت صحيفة «الإكسبريس» الموقف كله بكلمة واحدة نشرتها على عرض صفحتها الأولى وكانت الكلمة هى «**العار**».(Shame) .

□

ولعل شهادة «ناتنج» عن ردود فعل طرد «جلوب» من الأردن هى أدق توثيق للحالة النفسية التى سيطرت على مراكز صنع القرار البريطانى، وأولها رئاسة الوزراء. وكان «ناتنج» يشغل منصب وزير الدولة فى وزارة الخارجية. وفى غياب وزيرها «سلوين لويد»، فقد كان هو حلقة الاتصال مع «أنتونى إيدن». وكتب «ناتنج»

يقول: «إن دراما السويس بدأت فى الواقع عندما سمع «إيدن» عن طرد «جلوب» ومن لحظتها أعلن حربا شخصية على الرجل الذى اعتبره مسئولا عن هذا العمل وهو «جمال عبدالناصر».

وكتب «أنتونى ناتنج» فى مذكراته يقول: **«كرجل قضى المساء بطوله ونصف الليل بعده يناقش «إيدن» يوم طرد «جلوب» فإنى أستطيع أن أشهد أنه وضع كل اللوم على «ناصر». وفى هذا اليوم المشئوم فإنه قرر أن العالم لم يعد يتسع له ولـ«ناصر». ومن الآن فصاعدا فقد «إيدن» كل صلة له مع الحقائق».**

□

وفى مساء يوم ٤ مارس جرت واقعة يرويها «أنتونى ناتنج» على النحو التالى:(١)

«دعوت «هارولد ستاسن» (عضو فى وزارة «أيزنهاور») إلى العشاء فى فندق «سافوى» وأثناء العشاء دعيت إلى التليفون، وجاءنى صوت يقول: «إنه أنا» (It's me) وعرفت صوت رئيس الوزراء. وإذا كان هذا الأسلوب فى تقديم نفسه مقصودا به إخفاء شخصيته على عاملة التليفون فى فندق «سافوى» فإن حديثنا التالى كان كفيلا بإفشال هذا الهدف. كان صوته صارخا يقول: **«ما هذا الكلام الفارغ الذى أرسلته لى. إننى لا أوافق على كلمة واحدة مما جاء به»،** (كان «إيدن» يشير إلى مذكرة أرسلها إليه «ناتنج» باسم وزارة الخارجية بناء على طلب رئيس الوزراء عن البدائل المتاحة للعمل ضد «جمال عبدالناصر»). **وردت على «إيدن»؟ بأنها كانت محاولة للنظر فى المستقبل ولترشيد موقفنا فى الشرق الأوسط، حتى نتجنب فى المستقبل نوع الضربات التى أصابتنا فى موضوع «جلوب».** واستطرد «إيدن» **«وما هو هذا الهراء حول عزل «ناصر» أو تحييده كما تقول؟ ألا تفهم أنى أريد تدميره؟ إنى أريد إزاحته، وإذا كنت أنت ووزارة الخارجية لا توافقان فالواجب أن تحضر اجتماع الوزارة لتشرح السبب».** وقد حاولت تهدئته **«بأنه قبل أن نقرر تدمير «ناصر» قد**

---

(١) صفحة ٣٤ و ٣٥ من مذكرات «أنتونى ناتنج».

يكون من الحكمة أن نبحث عن بديل لايكون أكثر عداء لنا، وإنه فى الوقت الحالى لايوجد بديل، عدوا كان أو صديقا، وأن النتيجة الوحيدة لإزاحة «ناصر» هى انتشار الفوضى فى مصر».

وصرخ «إيدن» **«ولكنى لا أريد بديلا ولا يهمنى أن تسود الفوضى والخراب فى مصر».**

وأنهى المكالمة عند هذا الحد، وعدت إلى عشائى وأنا أشعر بأنى مررت بكابوس، ولكن الكابوس كان حقيقيا».

□

وروى «ناتنج» بعد ذلك فى برنامج وثائقى لهيئة الإذاعة البريطانية أذيع تحت عنوان «نهاية الإمبراطورية» أن «إيدن» قال له **«إننى أريد جثة «ناصر».. أريده مقتولا».**

وقام «إيدن» بعد ذلك باستدعاء السير «جون سينكلير» رئيس إدارة المخابرات البريطانية (m16) وطلب إليه أن تتولى إدارته تصفية «جمال عبدالناصر» فى أسرع وقت.

□

ثم دعا «إيدن» إلى اجتماع طلب فيه البحث عن القوى الداخلية التى تستطيع أن تناوئ «جمال عبدالناصر» فى مصر وأن تعمل على قلب حكومته. وطرح «إيدن» عليهم فى هذا الاجتماع ما كان يتصوره.

□

وشرد تفكيره إلى أبعد. وتشير مجموعة أوراق «أيزنهاور» الخاصة إلى أنه تلقى تقارير من سفارته فى لندن جعلته يتوجس خيفة من الاحتمالات. فقد كتب إليه

السفير الأمريكى فى العاصمة البريطانية يقول له : «إنه لاحظ اتجاها شديد الحدة فى «هوايت هول» (حى الوزارات فى بريطانيا) وإنهم كانوا فى الماضى يتحدثون عن الشرق الأوسط بتعبير «**إذا وقعت الحرب**» وأما الآن فإنهم يستعملون تعبير «**عندما تجىء الحرب**» .»

وقرر «أيزنهاور» طبقا لما جاء فى أوراقه أن يكتب خطابا إلى «إيدن» ينصحه فيه بالهدوء والروية لأن أى خطوة غير محسوبة قد تؤدى إلى إحراج لا يحتمل بالنسبة لأصدقاء الغرب التقليديين فى المنطقة، وقد تؤثر مباشرة على المصالح الغربية.

ولم يكن «إيدن» فى حالة تسمح له بالإصغاء إلى صوت العقل.

الفصل السادس

الحلف غير المقدس!

[١]

مر «سلوين لويد» بالقاهرة ذاهبا إلى كراتشى يوم أول مارس سنة ١٩٥٦ . ومر بها «كريستيان بينو» (وزير خارجية فرنسا) قادما من كراتشى يوم ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ . وكانت هناك أوجه تشابه بين الزيارتين، كما كانت هناك أوجه اختلاف.

كانت أوجه التشابه: أن كلا من بريطانيا وفرنسا راحت تجرب. عملية غواية فى اللحظة الأخيرة للسياسة المصرية، وفى أن كلا منهما اختار وزير خارجيته للقيام بمسعى مباشر لتحقيق هذا الغرض ومع «جمال عبدالناصر» شخصيا.

وكانت زيارة «كريستيان بينو» مختلفة عن زيارة «سلوين لويد» لأن ترتيبها لم يكن قصدا فرنسيا مخططا بل كانت الظروف هى التى أوحت بها. كما أن مسار الزيارة فى القاهرة كان وديا من أول لحظة وحتى اللحظة الأخيرة.

□

كان «نهرو» رئيس وزراء الهند هو الذى اقترح على «بينو» مقابلة «جمال عبدالناصر» والتحدث اليه مباشرة. فقد حدث بعد زيارة «كريستيان بينو» إلى كراتشى أن تقرر ذهابه إلى الهند بعد باكستان للمحافظة على مظهر التوازن فى السياسة الفرنسية إزاء البلدين الكبيرين فى شبه القارة الهندية. وأثناء المقابلة بين وزير الخارجية الفرنسى ورئيس الوزراء الهندى تطرق «كريستيان بينو» إلى الكلام عن «جمال عبدالناصر» (صديق «نهرو») وكيف أنه يثير القلاقل ضد فرنسا

فى شمال أفريقيا بتشجيعه للثورة الجزائرية، وراح «نهرو» يحدثه عن «جمال عبدالناصر» كما يعرفه ثم سأله مباشرة «لماذا لا تذهب لتقابله؟» وأبرق «كريستيان بينو». إلى رئيس وزرائه «جى موليه» يعرض عليه اقتراح «نهرو». وفى نفس الوقت بعث «نهرو» إلى «جمال عبدالناصر» يسأله ما إذا كان مستعدا لمقابلة «كريستيان بينو». وفى دلهى تلقى «كريستيان بينو» رد «جى موليه» بالموافقة، كما تلقى «نهرو» من القاهرة رد «جمال عبدالناصر» بالاستعداد.

وجاء «بينو» إلى القاهرة والتقى بالرئيس «جمال عبدالناصر» صباح يوم ١٤ مارس سنة١٩٥٦ . وحضر المقابلة معهما الكونت «أرمان دو شايلا».

وبدأ «كريستيان بينو» - طبقا للمحضر الرسمى المودع أصله فى ملفات رئاسة الجمهورية فى القاهرة بأن قدم تحيات رئيس الوزراء الفرنسى، «جى موليه»، وكيف أنه تحمس لفكرة زيارة وزير خارجيته للقاهرة عن رغبة مخلصة فى الوصول إلى نوع من التفاهم مع مصر. ثم قال إن العلاقات بين القاهرة وباريس كانت باستمرار علاقات ود تقليدية، ووافق الرئيس «جمال عبدالناصر» على ذلك وقال إنه لا يوجد سبب لتدهور العلاقات، ثم عرض أسباب الخلافات الظاهرة بين البلدين فى نقطتين: **أولاهما**: القمع الفرنسى لحركة التحرر الوطنى العربى فى شمال أفريقيا، وأشار إلى أن ذلك يفرض على مصر التزاما بمساعدة أشقائها فى تونس ومراكش والجزائر. **والثانية**: هى صفقات السلاح المتواصلة بين فرنسا وإسرائيل وأن ذلك أكبر مشجع للعدوان الإسرائيلى.

ورد «كريستيان بينو» فأوضح أن الحكومة الفرنسية بصدد التوصل إلى تسويات مع تونس ومراكش، وأن المشكلة الحقيقية الباقية هى الجزائر، وأن التمرد فى الجزائر لا تحركه غير المساعدات المصرية، فإذا توقفت هذه المساعدات فإن الأمور كلها سوف تهدأ لأن وضع الجزائر يختلف عن وضع تونس ومراكش. ففى الجزائر مليون مستوطن فرنسى، ثم إن فرنسا اعتبرت الجزائر دائما حتى فى مشروعات البنية الأساسية جزءا لا يتجزأ من فرنسا. ومع ذلك فإن الحكومة الفرنسية على استعداد لأن تصل مع ممثلين جزائريين إلى ترتيب يعطيهم دورا فى توجيه شئون الجزائر.

وناقشه الرئيس «جمال عبدالناصر» فيما أبداه طويلا، فتحدث عن حق الشعب الجزائرى فى تقرير مصيره. وأثناء المناقشة عرض «كريستيان بينو» ما يكاد أن يكون صفقة بين مصر وفرنسا: **تتوقف فرنسا عن إمداد إسرائيل بالسلاح فى مقابل أن تتوقف مصر عن مساعدة ثوار الجزائر.** ورد «جمال عبدالناصر» **بأن الأمور يصعب ترتيبها على هذا النحو وعلى فرض أن مصر أوقفت مساعداتها للثوار الجزائريين، فإن هؤلاء الثوار سوف يحملون قضيتهم وكفاحهم إلى النهاية، وسوف يكون فى مقدورهم أن يجدوا مصدرا آخر لمساعدتهم غير مصر لأن حركة التاريخ لايمكن وقفها.** وعند هذه النقطة سأل «كريستيان بينو» «إننا لا نعرف قيادة معينة لحركة التمرد فى الجزائر، ثم إننا لا نعرف ماذا يريدون على وجه التحديد؟» وأجاب «جمال عبدالناصر» بـ« إنه يعرف القيادة الشرعية للثورة الجزائرية، وإنه لايستطيع أن يتحدث باسمها فيما تريده أو لا تريده». وبعد مناقشات حول هذه النقطة قال «جمال عبدالناصر»: «إنه ـ رغبة منه فى تسهيل الأمور وإثبات حسن النية مع فرنسا ـ فإنه على استعداد ـ إذا رغبت الحكومة الفرنسية ـ أن يرتب لقاء بين قيادة الثورة الجزائرية وبين ممثلين عن الحكومة الفرنسية يكون هدفه ـ بغير التزام على طرف ـ استطلاع الآراء بين الطرفين كعملية تمهيد لاتصالات تجرى بينهما بعد ذلك مباشرة». وقال «كريستيان بينو»: «إنه لا يستطيع أن يبت وحده فى هذا الاقتراح وإنما هو على استعداد لعرضه على رئيس الوزراء الفرنسى فور عودته إلى باريس».

وكان جو اللقاء كله وديا، وإن عبرت به سحابة خفيفة حينما قال «كريستيان بينو» فجأة: «لقد جاء للقائى هنا أثناء مرورى فى القاهرة المسيو «شارل رو» رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس وقد رجانى فى أن أطلب له موعدا منك». ورد «جمال عبدالناصر» بـ«أنه كمبدأ لا يستطيع أن يقابل ممثلى شركات تجارية لها مصالح فى مصر، وأن هذا ليس موقفا شخصيا من «شارل رو» لكنه تقليد عام يلزم نفسه به». وتدخل الكونت «دو شايلا» فى الحديث فقال: «إن شركة قناة السويس لا تعتبر نفسها شركة تجارية تعمل فى مصر وإنما هى تعتبر نفسها جزءا من التاريخ المصرى». وابتسم «جمال عبدالناصر» وقال للسفير الفرنسى «دعنا

لا نتحدث عن التاريخ المصرى بصدد شركة قناة السويس». وتدخل «كريستيان بينو» فى الحديث فسأل «هل لديكم شىء ضد شركة قناة السويس؟» ورد «جمال عبدالناصر» بـ «أن هناك مشاكل بين الشركة والحكومة فى مصر لأسباب كثيرة ومتنوعة، بينها أن الحكومة تلح على الشركة لاستثمار بعض فوائض عوائدها من رسوم المرور فى مشروعات التنمية فى مصر والشركة ترفض. وعلى أى حال فإن هذه المشاكل تبحث بين الشركة وبين وزارات الحكومة المختلفة، وهو يعلم أن «شارل رو» يقابل الوزراء المختصين ويتناقش معهم وليس من المنطقى أن يشعرهؤلاء الوزراء أن رئيس مجلس إدارة الشركة فى استطاعته أن يقفز فوق رءوسهم جميعا ويعرض مشاكله على رئيس الدولة». وسأل «كريستيان بينو» «عما إذا كان لدى الرئيس تصور مستقبلى لدورشركة قناة السويس؟» ورد الرئيس «عبدالناصر» بقوله: «إنه فيما يتعلق به شخصيا وكمجرد مواطن مصرى فإنه ينتظر بفارغ الصبر انتهاء المدة الباقية من امتياز الشركة حتى تعود القناة إلى مصر». وعلق «بينو» بقوله: «ولكن ياسيدى الرئيس فإن القناة فعلا فى مصر وعلى حد علمى فإنها لاتجرى فى فرنسا». وكان رد «جمال عبدالناصر» أن «هذه قصة طويلة». ومرة أخرى تدخل الكونت «دو شايلا» السفير الفرنسى فى الحديث وأبدى أن «شركة قناة السويس تشعر بمخاوف فى مصر، وأنه قد يكون من المفيد بث نوع من الطمأنينة فى قلوب المسئولين عن إدارتها، على الأقل حتى يتشجعوا للإقدام على مشروع كبير بحثوه لتوسيعها حتى تستطيع استقبال الناقلات الكبيرة». ثم عاد «كريستيان بينو» يقول «إن حرية الملاحة فى قناة السويس قضية تهم الغرب كله، وهو فى هذا يستطيع أن يتحدث باسم حلفاء الغرب الكبار: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا». ثم أضاف «إنه يعلم أن زميله البريطانى «سلوين لويد» أكد هذه النقطة للرئيس «جمال عبدالناصر» عندما التقى به فى القاهرة فى أوائل الشهر». وقال «جمال عبدالناصر» «إن هذا حدث فعلا أثناء لقائه مع «سلوين لويد»، وإن وزير الخارجية البريطانى ذكر له فى هذا الصدد أن الغرب يعتبرقناة السويس جزءا لا يتجزأ من مجمع البترول الضخم فى المنطقة. وإنه فى كل الأحوال لا يرى خطرا يهدد سلامة الملاحة فى القناة، وجلاء البريطانيين عن قاعدة قناة السويس لن يؤثر

على ذلك لأن القاعدة لم يكن لها دخل على الإطلاق فى حرية الملاحة، فقد كانت الحكومة المصرية دائما مسئولة عن ذلك بمقتضى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٩٩». وعلق «كريستيان بينو» على ذلك بقوله: «إن فرنسا تختلف فى هذا الصدد عن الولايات المتحدة وعن بريطانيا «لأن شركة قناة السويس تمثل رمزا عاطفيا لدور فرنسا فى المشرق». ولم يعلق «جمال عبدالناصر».

□

وعاد «كريستيان بينو» إلى باريس. ثم لم يلبث الكونت «دو شايلا» أن اتصل بالدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية ينقل إليه رسالة مؤداها أن وزير الخارجية عرض على رئيس الوزراء الفرنسى اقتراح الرئيس «جمال عبدالناصر» بترتيب لقاء بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية وبين العناصر التى تقود العمل المسلح الجزائرى، وأن رئيس الوزراء «جى موليه» وافق على الاقتراح شريطة أن يظل هذا الاجتماع سرا فى هذه المرحلة حتى لا تحدث ردود فعل معاكسة له.

□

وقام «جمال عبدالناصر» بدعوة بعض القادة الجزائريين إلى اجتماع معه فى القاهرة، وهم «أحمد بن بيللا» و«محمد خيضر» و «حسين أية أحمد» ، وطرح عليهم تفاصيل ما دار بينه وبين «بينو» وأضاف الرئيس «جمال عبدالناصر»: «إنه يضع الأمر أمام القادة الجزائريين، وإذا كانت لديه نصيحة يوجهها لهم كصديق، فهى أنه ينصحهم بالقبول لسبب أساسى وهو أن الاجتماع فى حد ذاته، ومهما تكن نتائجه، سوف يكون معناه اعترافا ضمنيا من فرنسا بالقيادة الشرعية للثورة الجزائرية».

وبحث القادة الجزائريون الثلاثة الأمر مع بقية رفاقهم الذين لحقوا بهم فى ذلك الوقت فى القاهرة، ثم بعثوا للرئيس «جمال عبدالناصر» أنهم يؤيدون رأيه وأنهم يفضلون أن يبتعد القادة العسكريون عن هذا الاتصال، وأن يقوم به أحد المشتغلين بالعمل السياسى بينهم وهو السيد «محمد خيضر». وبعث الرئيس «جمال عبدالناصر» إلى «كريستيان بينو» يقترح إرسال وفد فرنسى للقاهرة للاجتماع بممثلين شرعيين للثورة الجزائرية فى القاهرة يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٥٦ .

واختار «جى موليه» رئيس وزراء فرنسا أن يرأس هذا الوفد «جورج جورس» أحد مساعديه الرئيسيين، وأن يصحبه فى هذه المهمة «جوزيف بيجار» سكرتير الحزب الاشتراكى الفرنسى فى الجزائر ممثلا عن المستوطنين الفرنسيين.

وعقد الاجتماع فى موعده فعلا وطلب الفرنسيون وقف العمليات العسكرية فى الجزائر كلها لإثبات حسن النية فى الاتصالات.

□

وعرضت نتائج الاجتماع الأول على الرئيس «جمال عبدالناصر» فأشار بأنه لايرى وقف العمليات العسكرية، وأن مثل ذلك الاقتراح يمكن بحثه عندما تبدأ مفاوضات رسمية يعلن عنها بين الطرفين، وأما فى مجرد لقاء استكشافى فإن وقف العمليات العسكرية يصبح ميزة تعطى للطرف الفرنسى بدون مقابل من جانبهم.

وكان ذلك رأى القادة الجزائريين أيضا. وعقد اجتماع آخر بعد ثلاثة أيام.

ثم أبدى الطرف الفرنسى أنه مضطر للسفر إلى فرنسا للتشاور وأنه سوف يعود إلى القاهرة بعد أسبوع.

وسافر الفرنسيون إلى باريس، ولم يعودوا إلى القاهرة. وتوقفت الاتصالات.

□

وتلقت القاهرة تفاصيل عما حدث فى باريس، فقد تحركت قوى ضغط كثيرة لوأد أول اتصال بين فرنسا والثورة الجزائرية فى مهده. وكانت القوى التى شاركت هذه الضغوط متعددة، لكن تيارا واحدا جمعها وأنشأ فيما بينها تحالفا قويا على هدف محدد:

- ضغطت جماعات المستوطنين وممثليهم فى باريس على حكومة «بينو» ضغطا هائلا بدعوى أن أى اتصال مع الثوار الجزائريين سوف يؤدى إلى خلخلة الروح المعنوية للمستوطنين الفرنسيين.

● واحتج الجنرال «شال» القائد العام للقوات الفرنسية فى الجزائر وحجته أن قواته على وشك تصفية معاقل الثورة الجزائرية، وأن تسرب أى شىء عن اتصالات بين الحكومة فى فرنسا وبينهم يضعف معنويات الجيش الفرنسى.

● ولم تكن شركة قناة السويس سعيدة، خصوصا وأن «كريستيان بينو» أثناء وجوده فى القاهرة لم ينجح فى إقناع الرئيس «جمال عبدالناصر» بمقابلة رئيس مجلس إدارتها المسيو «شارل رو».

● وكانت إسرائيل وأصدقاؤها فى باريس غير مقتنعين بجدوى أى اتصال مع مصر، وأن هذه الاتصالات فى هذا الوقت هى «ميونيخ أخرى» (تراجع الحلفاء أمام «هتلر» ١٩٣٨) ، وكان إلحاحهم أن استرضاء «جمال عبدالناصر» لا فائدة منه، وأن «الدكتاتور» المصرى لن يكف إلا إذا رأى «العين الحمراء».

● وشاركت فى الضغوط عناصر أخرى متعددة تجمعت فى ذلك الوقت فى باريس وتعاونت مع المخابرات الفرنسية فى تنظيمات نشطت للعمل ضد مصر وضد «جمال عبدالناصر». وخصصت إحدى موجات «أوروبا رقم (١)» من «مونت كارلو» ووضعت تحت تصرف أسرة «أبو الفتح» !

□

ويوم ٢٨ مارس قام الأسطول الفرنسى بهجوم واسع على مواقع الثورة الجزائرية.

ويوم ٣٠ مارس انفجرت قنبلة فى السفارة المصرية فى باريس.

□

وكان رأى الكل أنه إذا كان هناك طرف فى المنطقة تستطيع فرنسا أن تتعاون معه لتحقيق أهدافها مرة واحدة فهذا الطرف هو إسرائيل.

وكانت إسرائيل أكثر من مستعدة.

وبدأت فرنسا تمشى على الطريق الذى كان مفتوحا من قبل، ولكنه الآن أصبح أكثر اتساعا وأبعد طولا !

[٢]

منذ بداية سنة ١٩٥٦، كان «شيمون بيرين» يقيم فى باريس بصفة دائمة تقريبا. وكان وصول الاشتراكيين للحكم فى فرنسا بزعامة «جى موليه» تطورا حاسما فى اتفاقيات السلاح التى عقدها فى باريس. وقد استدعاه «بيرجس مانورى» وزير الدفاع الجديد فى وزارة «موليه» ليبلغه **«أن الحكومة الفرنسية حصلت على إذن من واشنطن بأن تبيع لإسرائيل ١٢ طائرة من طراز «ميستير ٤» ـ كان إنتاجها أساسا لحساب حلف الأطلنطى والآن وافق «دالاس» على بيعها لإسرائيل، «لأن مطامع «عبدالناصر» أصبحت تتجاوز كل حد»**.

وطبقا لتقرير الدكتور «مايكل بريشر» فإن «بن جوريون» دعا «شاريت» و «ديان» و «بيرين» إلى مقابلته يوم ٣ أبريل سنة ١٩٥٦، وقال لهم: «إن إسرائيل عليها أن تركز على فرنسا للحصول على ماتشاء من السلاح لمواجهة الخطر المصرى». وبعد أسبوع طلب «بن جوريون» استدعاء السفير الإسرائيلى فى باريس «ياكوف تسور» فحضر معه اجتماعا شارك فيه «شاريت» و «ديان» و «بيرين»، وقال لهم «بن جوريون»: «إن غارات الفدائيين المصريين هى مقدمة لهجوم شامل على إسرائيل، وعلى إسرائيل أن تضرب قبل أن يفوت الوقت، وأن تتحرك قبل أن تتمكن مصرمن استيعاب السلاح السوفيتى الذى حصلت عليه، وأن أملها الأكبر الآن هو فرنسا». ثم كتب «بن جوريون» خطابا لـ «موليه» بدأ على النحو التالى:

«فى هذا الوقت الخطيرتتوجه جمهورية إسرائيل الصغيرة الفتية بالنداء إلى جمهورية فرنسا الأكبر والأعظم واثقة من الفهم المتبادل». (١)

ثم مضى «بن جوريون» يطرح فى خطابه مطالب إسرائيل. وعاد «تسور» السفير الإسرائيلى فى باريس إلى مقر عمله، وصحبه «شيمون بيرين» لتسليم الخطاب. وفى ظرف أسبوع تم توقيع صفقة أسلحة تتضمن دبابات ومدافع وطائرات نفاثة ومدافع رشاشة وذخيرة.

---

(١) مذكرات «بن جوريون» صفحة ٤٧٥ .

وربما يستحق التأمل هنا ما ذكره «بن جوريون» فى مذكراته من أن الصفقة عقدت دون أن يعلم بها أحد إلا «بيرجس مانورى» وزير الدفاع الفرنسى الذى تلقى أمرا من «موليه» بعقد الصفقة. ثم عرف بها «كريستيان بينو» وزير الخارجية بعد عقدها بعدة أسابيع. والأخطر من ذلك، وهذه هى النقطة التى تستحق التأمل العميق هو ما أورده «آبل توماس» سكرتير عام وزارة الدفاع الفرنسية من قوله :

«وبما أنه لم يكن فى وسعنا أن نورد كل شىء بأنفسنا للإسرائيليين فقد طلبنا من الأمريكيين أن يوردوا لنا بعض المعدات، ولم يكن سرا عليهم أن وجهتها النهائية هى إسرائيل، وقد قدم الأمريكيون فى هذا الصدد ما هو أكثر من القائمة الرسمية التى طلبتها إسرائيل».

وتظهر مجموعة أوراق «أيزنهاور» الخاصة أنه هو نفسه كان على علم بأن الأسلحة المرسلة من أمريكا إلى فرنسا سوف تتوقف فيها محطة على الطريق إلى إسرائيل. فقد استؤذن شخصيا بالنسبة للطائرات فى هذه الصفقة، وكتب له «هربرت هوفر» مذكرة حول هذا الموضوع، أشر عليها بخط يده عبارة «لا اعتراض (No Objection)».

ولاحت مؤشرات الخطر فى الشرق الأوسط، ومع كل يوم كانت هذه المؤشرات تتصاعد أكثر وأكثر إلى الذروة الحرجة.

[٣]

وتظهر كل المعلومات المتاحة الآن، كما تؤكد الوثائق، أنه فى وقت ما من هذه الفترة قررت الولايات المتحدة العدول عن المشاركة فى تمويل السد العالى. ويروى السناتور «فولبرايت» رئيس لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى فى ذلك الوقت «أنه واثق أن قرار الرجوع عن تمويل السد العالى اتخذ بعد أقل من شهرين من قرار المشاركة» [١]، وبالتالى فإن مشروع العرض ظل قائما فى الحقيقة

---

(١) تقرير «فولبرايت» بعد حرب السويس عن قضية سحب عرض السد العالى.

لفترة قصيرة ثم تقرر سحبه، والراجح أن ذلك حدث فور فشل مهمة «أندرسون» إلى القاهرة، والتى كان هدفها شراء الصلح مع إسرائيل بالسد العالى، فلقد اتضح بعد هذه الزيارة وبصورة كاملة أن «جمال عبدالناصر» لن ينضم إلى أحلاف عسكرية غربية، ولن يعقد صلحا مع إسرائيل.

وتلقى شهادة المستر «يوجين بلاك» رئيس البنك الدولى فى ذلك الوقت. أضواء كاشفة على بعض الجوانب التى أحاطت بموضوع السد العالى فى تلك الأيام.

يشرح «يوجين بلاك» فى هذه الشهادة (١) تجربته كما يلى:

«كان مشروع السد العالى فى مصر من أهم المشروعات التى انشغل بها البنك الدولى فى الخمسينات، فقد استطاع هذا المشروع أن يستحوذ على خيال الناس ليس فى مصر وحدها، ولكن فى أقطار عديدة فى أسيا وأفريقيا. ولقد قام خبراؤنا بدراسته عندما تقدمت لنا به الحكومة المصرية رسميا سنة ١٩٥٤، ومن قبل أن تقرر الدول الغربية أن تشارك فى تمويله. وحينما قررت الولايات المتحدة أن تشارك فيه فإن تنفيذ هذا المشروع العملاق بدا لنا ممكنا.

كانت تكاليفه كما قدرها خبراء البنك ١,٣ مليار دولار بينها ٤٠٠ مليون دولار بالنقد الأجنبى، والباقى من النقد المصرى.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تشارك فى التمويل بعث الرئيس «أيزنهاور» بمشروع قانون إلى الكونجرس يقترح فيه إدراج مائتى مليون دولار معونة أمريكية لمصر حتى تتمكن من تنفيذه. وكان مفهوما أن البنك الدولى وبعض الحكومات الغربية الأخرى سوف توافق على إقراض مصر مائتى مليون دولار أخرى لتغطية بقية المطلوبات من النقد الأجنبى.

ويظهر أن تحمس الرئيس «أيزنهاور» عندما تقدم بمشروع قراره للكونجرس كان فى جزء منه سياسيا قصد به التأثير على مصر. فالرئيس «أيزنهاور» كان

---

(١) شهادة كاملة فى البرنامج الخاص بتسجيل التاريخ الشفوى المعاصر وقد أدلى بها سنة ١٩٦١.

يعرف أنه لا يستطيع أن يربط الكونجرس مقدما باعتماد يتجاوز مدة ولايته. فالقرض كان ممتدا على خمس سنوات، ولابد أن يعتمد نصيب كل منها على حدة طبقا للقواعد المعمول بها. وهكذا فإن الرئيس عاد فتقدم مرة أخرى بمشروع قانون يخصص لمصر ٧٠ مليون دولار إسهام السنة الأولى من تنفيذ المشروع.

ولقد تفاوضنا مع ممثلين للحكومة المصرية فى واشنطن عدة مرات ثم قررت أن أسافر للقاهرة فى شهر فبراير سنة١٩٥٦، لكى أقابل الرئيس «جمال عبدالناصر» وأحصل على موافقته على بعض الشروط الباقية. **وكانت أهم تلك الشروط هى التعهدات المطلوبة من مصر بعدم الارتباط بأية قروض أجنبية أخرى طوال فترة تنفيذ المشروع. وكان هذا شرطا لم يسبق له مثيل فى كل تعاقدات البنك الدولى. ولكنى وجدت الحكومة الأمريكية تزداد إصرارا عليه كل يوم.**

وقد قابلت وزير الخارجية «دالاس» قبل أن أتوجه إلى مصر، وقال لى: إن الحكومة الأمريكية ما زالت متحمسة لمشروع السد العالى بالرغم من معارضة شديدة تواجهها ضد اشتراكها فيه، وقد لخص «دالاس» مراكز المعارضة بأنها «بعض أعضاء مجلس الشيوخ الذين تحتاج ولاياتهم إلى سدود، ولم نستجب لرغباتهم وراحوا يعترضون علينا على أساس أننا نعطى لـ «ناصر» سدا ضخما على حساب سدود أصغر حجما تحتاج إليها ولايات فى الولايات المتحدة نفسها. وكذلك فإنهم يلقون معارضة من مزارعى القطن فى الجنوب الذين يخشون أن تتمكن مصر من زيادة محصولها من الأقطان الطويلة التيلة التى تنافس الأقطان الأمريكية». ثم أشار «دالاس» أيضا إلى معارضات من إسرائيل ومن دول حلف بغداد الذين يضايقهم أن تقوم الولايات المتحدة بمكافأة هؤلاء الذين يعارضون سياستها الخارجية، ولا تهتم بأصدقائها ومؤيديها.

وعندما وصلت إلى القاهرة وجدت أن الرئيس «عبدالناصر» مستعد للتفاهم على كل الشروط إلا ذلك الشرط المحدد الذى يزداد الإصرار الأمريكى عليه. فقد كان رأيه أن هذا الشرط يعنى فرض وصاية على حرية القرار السياسى المصرى.

والغريب أن «دالاس» قال لى فى واشنطن «لا تتصرف فى القاهرة كمجرد «بنكير» (Banker)، وإنما تصرف بمرونة أكثر». **لكن الشرط الذى وضعوه كان أعقد من كل الاشتراطات البنكية، وقد رفضه الرئيس «ناصر» وأظنه كان على حق».**

□

وقد غادر «يوجين بلاك» القاهرة، وهو يعتقد أن الباب لا يزال مفتوحا، وأن بعض الاتصالات قد تكون ضرورية لاستكمال التفاهم لأن الشروط البنكية الحقيقية قد تم استيفاؤها، وانفسحت احتمالات تنفيذ المشروع فعلا. ثم حدث فى أثناء مروره فى روما عائدا إلى واشنطن أن التقى بالسفير الأمريكى فى القاهرة «هنرى بايرود». وكان «هنرى بايرود» فى طريقه من واشنطن عائدا إلى مقر منصبه فى القاهرة. وتلاقى الرجلان فى استراحة كبار الزوار لمطار روما، وشرح «بلاك» لـ «بايرود» تفاصيل محادثاته فى القاهرة مع الرئيس «عبدالناصر». وفوجئ «بلاك» بـ «بايرود» يقول له: «**عندما تعود إلى واشنطن سوف تجد أن البخار قد نفد تماما من فكرة مساهمة الولايات المتحدة فى بناء السد، فإذا استطعت إشعال نار الحماسة من جديد فى الفكرة، فإن ذلك سوف يكون شيئا عظيما، وإذا لم تستطع فإننا سنجد أن السد قد تبخر فى الهواء**». وتشاءم «بلاك» من هذا الحديث لكنه عندما وصل إلى واشنطن اكتشف أن «بايرود» كان على حق فيما قاله له. ثم أقنعته بعض الاتصالات التى قام بها، خصوصا مع «هربرت هوفر» مساعد وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت بأنه لم تعد هناك فائدة ترجى من مواصلة الإلحاح.

□

والحقيقة أن «المشكلة التى كانت تواجه واشنطن فى ذلك الوقت هى كيف يمكن إعلان انسحاب أمريكا من المساهمة فى تمويل السد واستقر الرأى بعد دراسة لكل الاعتبارات السياسية على أنه ليس هناك ما يدعو الولايات المتحدة إلى إعلان بيان بنواياها، وأنه من الأفضل لكسب الوقت التزام الصمت الكامل وعدم البوح بشىء

والاكتفاء بالرد على الطلبات المصرية بعبارات تقليدية من نوع «**أنهم يدرسون**» و«**أنهم سوف يردون فى القريب العاجل**» و«**أن الموضوع على مكتب الرئيس للبت فيه ومن الصعب استعجاله بالإلحاح عليه**»، وكان هذا هو فعلا نوع الردود التى تلقاها الدكتور «أحمد حسين» فى كل مرة ذهب فيها إلى وزارة الخارجية الأمريكية.

□

وربما كان من مخاوف واشنطن أيضا هو الخشية من اندفاع «بايرود» إلى تقديم استقالته فى حالة ما إذا أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من تمويل المشروع. ولذلك فقد تقرر نقل «هنرى بايرود» من منصبه فى القاهرة إلى منصب سفير الولايات المتحدة فى جنوب أفريقيا على أن ينفذ القرار قبل نهاية شهر يوليو سنة ١٩٥٦، فيعود إلى الولايات المتحدة لإجازة الصيف كالعادة، ومن هناك يتوجه إلى منصبه الجديد.

وكان «يوجين بلاك» أكثر الناس فى واشنطن حيرة، ولقد ظل يسائل نفسه عما حدث خلال أسابيع قليلة ابتعد فيها عن واشنطن، فقد غادرها وهى تبدى الاستعداد وعاد إليها وهى تجاهر بالإعراض!

ولم يكن «يوجين بلاك» على علم بتفاصيل بعثة «أندرسون» ولاكان يعرف شيئا عن تفاصيل صفقات الأسلحة إلى إسرائيل. ولكن «هنرى بايرود» كان يعرف كل التفاصيل!

الفصل السابع

على حافة الهاوية

[١]

فى إسرائيل كان «ديفيد بن جوريون» يحدد خططه ويرسم تفاصيلها. وحمل إليه رسله من فرنسا توصيات من الحكومة الفرنسية بأن تشدد إسرائيل ضغطها على مصر لكى تمنعها من إلقاء ثقلها وراء ثورة الجزائر. (١)

كانت الثورة الجزائرية تدخل مرحلة جديدة، واضطرت الحكومة الفرنسية إلى استدعاء ٧٥ ألف مجند من الاحتياطى فى محاولة ضخمة لتصفية الثورة، وفى نفس الوقت فقد كان رأى المخابرات الفرنسية أن الموقف يجب أن تشتد سخونته على «الجبهة الأخرى» كما قال «كريستيان بينو» بنفسه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية. وكانت «الجبهة الأخرى» بالطبع هى مصر.

ولم يكن «بن جوريون» فى حاجة إلى من يستحث حماسته أويحرضه، فقد كان مصمما على أن لحظة الحقيقة قد اقتربت، وإذا لم تسبقها إسرائيل فإن مصر سوف يكون لديها الوقت الكافى لاستيعاب أسلحتها الجديدة.

وعاد «بن جوريون» إلى خطته القديمة التى عرضها على مجلس الوزراء من شهور، ولكنه هذه المرة كان أكثر استعدادا، فقام باتصالات مسبقة مع عدد من الوزراء يكفلون له أغلبية عند التصويت.

---

(١) كان الرئيس «جمال عبدالناصر» يفعل نفس الشىء فى نفس الوقت، فعندما بدأت المساعدات الفرنسية لإسرائيل تتزايد، قرر تصعيد المساعدات المصرية للثورة الجزائرية لكى يجعل فرنسا تنشغل عن مساعدة إسرائيل.

ودعى مجلس الوزراء الإسرائيلى مرة أخرى للاجتماع على هيئة لجنة أمن، وأعاد «بن جوريون» أمامه عرض خطته بالهجوم على مصر. وطبقا لتقرير الدكتور «مايكل بريشر» ، فإن «ديفيد بن جوريون» عرض أهداف إسرائيل الإستراتيجية على النحو التالى:

١ ــ ضرب قواعد الفدائيين فى سيناء.

٢ ـ العمل على تفريغ سيناء بما يؤدى إلى إنهاء خطر أى هجوم مصرى محتمل ـ تجريد سيناء من السلاح حسب تعبير «بن جوريون».

٣ ـ فتح خليج العقبة.

٤ ـ تأمين مشارف إيلات بالسيطرة على منطقة طابا.

٥ ـ إسقاط الطاغية.

٦ ـ تحطيم وحدة المعسكر العربى بضرب مركز مصر.

٧ ـ طرد مصر من قطاع غزة وعدم السماح بعودتها.

□

كان الصوت الوحيد الذى اعترض هو صوت «موشى شاريت» الذى كان قد قبل العمل مرة أخرى مع «ديفيد بن جوريون» كوزير للخارجية.

وكانت وجهة نظر «شاريت» كما سجلتها محاضر الاجتماع ـ والتى اطلع عليها الدكتور «مايكل بريشر» بإذن خاص من «ديفيد بن جوريون» فيما بعد ـ هى أنه لايشك فى مقدرة الجيش الإسرائيلى على إحراز نصر عسكرى فى معركة ضد مصر، ولكن مثل هذه المعركة سوف تكون جولة تتبعها جولات فى حرب مستمرة لا يمكن أن تنتهى. فإسرائيل تستطيع أن تكسب معارك لكن الحقائق الإستراتيجية لا تمكنها من إحراز نصر نهائى فى الحرب، وإن أمل إسرائيل الحقيقى يتمثل فى إمكانية الوصول إلى حل سلمى.

وكان «بن جوريون» عنيفا فى ردوده على «شاريت» فلم تمض أسابيع حتى قرر «شاريت» أن يقدم استقالته قائلا لقيادات حزبه - طبقا لتقرير «بريشر» -: **«إن بن جوريون» يريد الحرب، ويريدنى بعيدا عن طريقه، وسوف أفسح له الطريق ليفعل مايشاء ويجرب» !**

□

ولم ينتظر «بن جوريون» دقيقة واحدة، وراحت مجموعة القوة ١٠١ التى يقودها الكولونيل «أريل شارون» (١) تكلف بغارات متواصلة على مواقع الحدود المصرية.

واجتمع مجلس الأمن يوم ٤ أبريل سنة ١٩٥٦ فى نيويورك ليبحث الموقف المتدهور فى الشرق الأوسط. وقرر المجلس بالإجماع إيفاد «همرشولد» إلى المنطقة لكى يحاول بنفسه وعلى الطبيعة تهدئة الأوضاع المتفجرة، ووضع تقريرللمجلس عنها. وكان «همرشولد» فى طريقه إلى المنطقة يوم ٥ أبريل، حينما قامت القوات الإسرائيلية بضرب المواقع المصرية فى غزة، وقتل فى هذه العملية ٦٣ من المدنيين والعسكريين فى القطاع وجرح ١٠٢ .

وفى يوم ٧ أبريل أصدر «جمال عبدالناصر» أمره إلى قيادة قوات الفدائيين المصريين بالرد فقامت ١٨ مجموعة منها بـ ١٨ غارة داخل مستعمرات النقب. وحين وصل «همرشولد» إلى القاهرة وقابله «جمال عبدالناصر» يوم ١١ أبريل كان الموقف على وشك الاشتعال.

وفى اجتماعه مع الرئيس «عبدالناصر» بدأ «همرشولد» بأن قدم له خطابا من الرئيس الأمريكى «دوايت أيزنهاور» نصه كما يلى:

«البيت الأبيض - واشنطن

إلى صاحب الفخامة «جمال عبدالناصر» رئيس جمهورية مصر

---

(١) أصبح وزيرًا للدفاع فيما بعد، وهو صاحب خطة غزو لبنان الفاشلة .

عزيزى الرئيس:

لقد أصدرت منذ فترة وجيزة بيانا عاما فيما يتعلق بمهمة المستر «داج همرشولد» الأمين العام للأمم المتحدة فى الشرق الأدنى، ووفقا لهذا البيان تعهدت بتأييد الولايات المتحدة لهذه المهمة بأقصى قدر ممكن، وأؤكد مجددا موقف حكومتنا فيما يتعلق بأى عدوان محتمل.

وبروح ودية للغاية أود أن أكمل هذا البيان العام برسالة شخصية وخاصة إليك، وإنى لأدرك أن هذه المرحلة مشحونة بانفعالات وتوترات كبيرة، وإنه قد تحدث أعمال استفزازية أخرى. وإنه ليحدونى أمل كبير بالنظر إلى الكارثة المرعبة التى يمكن أن تلحقها الأعمال العسكرية الشاملة بالمنطقة، أن تتجنب حتى فى ظل أقصى درجة من التحرش تتعرض لها، الأعمال الانتقامية التى يمكن أن تكون لها أخطر العواقب.

وأنا على يقين أنك تتفق معى على أن هذا الوقت هو الوقت الذى تظهر فيه حكمة قادة الدول وتتوافر من خلاله الفرصة لتحقيق نتيجة تكون أفضل إلى أبعد الحدود من تلك التى تنجم عن الأعمال العسكرية. إن الدافع على هذه الرسالة هو الكراهية للحرب وإدراك كل الشرور والبؤس الذى يسفر عنها، إنها كراهية وإدراك أعرف جيدا أننا نتقاسمهما.

المخلص

«دوايت أيزنهاور»

□

وفى يوم ١٣ أبريل أعلن الاتحاد السوفيتى اقتراحا بعقد مؤتمر دولى لبحث مشكلة الشرق الأوسط. وطلب السفير السوفيتى موعدا مع «جمال عبدالناصر» ليقدم له نسخة من البيان السوفيتى. وأبدى «جمال عبدالناصر» للسفير السوفيتى وجهة نظره بأن موضوع المؤتمر الدولى يجب أن يعالج بحذروإلا فإنه قد يتحول إلى مأزق، فإذا اشتركت فيه الدول الكبرى وحدها فسوف يكون محاولة لفرض

تسوية من الخارج، وإذا اشتركت فيه الأطراف فى المنطقة فسوف تدعى إسرائيل، وفى هذه الحالة فهناك احتمال فى أن تجد الدول العربية نفسها طرفا فى مفاوضات ولو بطريق غير مباشر مع إسرائيل. وكان اقتراح «جمال عبدالناصر» بعد ذلك أن مجلس الأمن ينبغى أن يكون هو الإطار الذى يضع الضمانات ويحدد الإجراءات اللازمة للحيلولة دون انفجار الموقف فى الشرق الأوسط.

وعاد «همرشولد» إلى نيويورك يوم ١٩ أبريل ليقدم تقريرا إلى مجلس الأمن يقول فيه إنه توصل إلى موافقة الأطراف فى المنطقة على احترام وقف إطلاق النار. وإنه تمكن من الحصول على موافقة الأطراف أيضًا على إنشاء مراكز رقابة تابعة للأمم المتحدة على طول حدود الهدنة، وحول قطاع غزة وتعزيز هذه المراكز عند الضرورة بدوريات متنقلة تابعة للأمم المتحدة.

ثم عاد «همرشولد» بعد ذلك إلى المنطقة ليتأكد من تنفيذ الإجراءات التى تضمنها تقريره إلى مجلس الأمن. والتقى مرة ثانية بالرئيس «جمال عبدالناصر».

وعلى العشاء - يوم ٢ مايو فى بيت الرئيس «عبدالناصر» - قال «همرشولد» إنه يريد أن يناقش مع الرئيس نقطتين أثارهما معه «ديفيد بن جوريون» أثناء زيارته لإسرائيل. وكانت هاتان النقطتان هما:

١ - اعتراض «بن جوريون» على التحالف المصرى - السورى وكيف أن هذا التحالف يضع إسرائيل بين المطرقة والسندان.

٢ - إلحاح «بن جوريون» على أن توافق مصر على مرور سفنها فى قناة السويس قبل إتمام جلاء الإنجليز عن القاعدة البريطانية فى منطقة القناة.

وقال «همرشولد» إنه أوضح لـ «بن جورين» أن كلا الموضوعين خارج عن اختصاصه كسكرتير عام للأمم المتحدة. لكنه وعده بأن يثيرهما بطريقة غير رسمية وخارج جدول الأعمال مع الرئيس «جمال عبدالناصر».

وكان رد «جمال عبدالناصر» لـ «همرشولد» **إن تحالفات مصر أمر يخصها، خصوصا إذا كانت مع بلد عربى ينتمى إلى ذات الأمة العربية. وأما فيما يتعلق**

بالمرور فى قناة السويس فقد قال «جمال عبدالناصر» لـ «همرشولد»: «اساله من عندك فلا يظهر السؤال وكأنه رد منى عليه: هل كنا نسمح لسفنهم بالمرور من قناة السويس أثناء وجود القاعدة البريطانية على الأرض المصرية؟»

وابتسم «همرشولد» وقال: «إن المناقشة فى هذه النقطة تذكره بطلب آخر تلقاه خاصا بقناة السويس، فإن رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس جاء إلى لقائه فى نيويورك ومعه مجموعة من رجال البنوك وشركات الملاحة، وطلبوا إليه أن يبحث فى مصر اقتراحين من الشركة:

□ « **أولهما**: هل يمكن مد امتيازها بعد سنة ١٩٦٨، وفى رأيهم أن المناخ يسمح بذلك، ففى إبان سعادة المصريين بجلاء القوات البريطانية عن بلادهم لن يضيرهم مد عقد شركة القناة، وهو ما لم تستطعه حكومة مصرية أخرى، ولكن هذه الحكومة تستطيع الآن لأنها قوية ولأن موقفها معزز بالجلاء؟

□ **والثانى**: إذا لم يكن مد الامتياز ممكنا، فهل يمكن أن يتفق من الآن على أن تحصل الشركة على عقد إدارة لقناة السويس من الحكومة المصرية يكون لها فيه حق تشغيل القناة لفترة أربعين أو خمسين سنة؟ فالشركة فى هذه الحالة سوف تكون مجرد وكيل عن الحكومة المصرية؟

وكان رد «جمال عبدالناصر» «إن أى قدر من الشعبية يتاح للحكومة المصرية لايمكن أن يعطيها الحق فى مد أجل امتياز شركة قناة السويس فالمصريون جميعا ينتظرون موعده بصبر نافد. وأما عن فكرة توكيل الشركة فى إدارة القناة نيابة عن مصر بعد انتهاء عقد الامتياز، فهذا موضوع لم أسمع به قبل الآن ولا أعتقد أنه منطقى أو معقول»!

[٢]

وبصرف النظر عن الخطاب الودى الذى بعث به الرئيس الأمريكى إلى الرئيس المصرى عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة، فإن مجموعة الأوراق الخاصة

للرئيس «أيزنهاور» تكشف أن موضوع مصركان الشغل الشاغل لصناع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا وأن الجميع كانوا يستعدون لاجتماع هام بين وزراء حلف شمال الأطلنطى يعقد فى باريس وتناقش فيه الأوضاع القلقة فى الشرق الأوسط من زاوية تأثيرها على توازن الحلف وسياساته. وكتب «جون فوستر دالاس»: «إننى أقترح أن تكون سياستنا تجاه الكولونيل «ناصر» هى إفهامه أنه لا يستطيع أن يحصل على السلاح من الاتحاد السوفيتى، وفى نفس الوقت يتمتع بعلاقات طيبة معنا، لكننى لا أنصح بسياسة تلقى بـ «ناصر» إلى نطاق البلدان التوابع للاتحاد السوفيتى. وعلى وجه اليقين فإن علينا أن نواصل حظر إرسال السلاح الغربى إلى مصر، وعلينا أن نواصل «المماطلة» بشأن تمويل السد العالى، وقد يكون مناسبا أن نوقف أيضًا شحنات الأغذية - بمقتضى برنامج «كير» (Care) - إلى مصر.

علينا أيضًا أن نزيد من تأييدنا لحلف بغداد بغير أن ننضم إلى الحلف رسميا، ثم إن علينا فى نفس الوقت أن نسرع بمفاوضاتنا مع السعودية، وأن نلبى بعض طلباتها العسكرية». (١)

وأما الجنرال «رادفورد» رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للجيش الأمريكى، فقد كانت له وجهة نظر أخرى شرحها فى تقرير لـ «أيزنهاور» موجود ضمن مجموعة أوراقه قال فيه: «إن حصول مصر على أسلحة سوفيتية واستمرار تدريب جيشها قد يغريها بالهجوم على إسرائيل، وإذا حدث ذلك وقامت مصر بمهاجمة إسرائيل بسلاح سوفيتى فإن حربا فى الشرق الأوسط سوف تفرض علينا؛ لأنه سوف يكون محتما علينا فى هذه الحالة احتلال المنطقة بكاملها لحماية خطوط أنابيب البترول ولحماية قناة السويس أيضا». (٢)

---

(١) مجموعة أوراق «أيزنهاور».

(٢) نفس المصدر.

وكان لـ «أيزنهاور» رأى مختلف عن آراء وزير خارجيته، وعن آراء رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للجيش الأمريكى. وكتب «أيزنهاور» فى يومياته (١).

«إن حربا نشترك فيها فى الشرق الأوسط قد تقود إلى مواجهة مع الاتحاد السوفيتى، **وأنا أرى اعتماد سياسة ترتكز على عزل «ناصر» .».**

ثم كتب «أيزنهاور»: «لا بد أن تتوجه سياستنا إلى الفصل بين المصريين والسعوديين، وإننى واثق من شىء واحد وهو أنه إذا وجدت مصر نفسها معزولة عن بقية العالم العربى، وبغير حليف سوى الاتحاد السوفيتى، فإنها سوف «تقرف» من هذا الوضع بسرعة وسوف تسارع باللحاق بنا فى البحث عن تسوية معقولة لأزمة الشرق الأوسط».

وبهذا التوجيه من «أيزنهاور» ذهب الوفد الأمريكى برئاسة «دالاس» إلى اجتماعات حلف الأطلنطى فى باريس يطالب بتنسيق كل الجهود لعزل مصر عن العالم العربى. ولم يكن ذلك كافيا من وجهة نظر شريكيها الكبيرين فى الحلف وهما بريطانيا وفرنسا. فقد كان كلاهما يطالبان بسياسة أكثر عدوانية (More Agressive) تجاه مصر.

وانتهت المناقشات فى اجتماع الحلف إلى عدة قرارات خطيرة، فقد اتفق على أن تقوم دول الحلف بزيادة شحناتها من الأسلحة إلى إسرائيل. فوافقت الولايات المتحدة على التصريح لفرنسا بشحن سرب آخر من طائرات الـ «ميستير ٤» إلى إسرائيل كانت فى الأصل مخصصة لحلف الأطلنطى، وكان إنتاجها يتم بتمويل أمريكى. كذلك تقرر أن تتولى كندا تزويد إسرائيل بشحنات من الأسلحة الخفيفة، وأن تقوم بريطانيا بتقديم عدد من بطاريات المدفعية الثقيلة إلى إسرائيل.

وكان أخطر ما حدث أن الحكومة الفرنسية - بالتواطؤ مع إسرائيل - قررت أن

---

(١) نشر «ستيفن أندروز» أجزاء كبيرة منها فى دراسته عن رئاسة «أيزنهاور»، وهذا الجزء منها يرد فى صفحة ٢١٧ .

تنتهز فرصة التصريح الأمريكي بشحن سرب من طائرات الـ «ميستير» إلى إسرائيل فإذا هي تشحن خمسة أسراب، وبدلا من ١٢ طائرة فإنها شحنت بالفعل ٦٠ طائرة.

□

ومن الواضح أن السفارة المصرية في واشنطن تنبهت إلى الجزء الحساس من تفكير «أيزنهاور»، فقد بعث الدكتور «أحمد حسين» في ذلك الوقت إلى القاهرة بتقرير يقول فيه: «إن السيد «عيسى الصباغ» الموظف بالقسم العربي بإذاعة صوت أمريكا رتب لأحد ملحقي السفارة مقابلة مع المستر «جارلاند دوبر» وهو رئيس قسم الشرق الأوسط في صوت أمريكا. وبناء على هذه المقابلة كان تقرير السفارة في واشنطن يقول بالحرف:

«إن هناك محاولات خطيرة للتفريق بين الرئيس «جمال عبدالناصر» والملك «سعود» (ولم يوضح مستر «دوبر» إذا كانت هذه المحاولات بموافقة الحكومة الأمريكية أم أنها محاولات صهيونية، ولكنه لمح إلى أن وزارة الخارجية البريطانية تعلم بأمرها)، وتقوم هذه المحاولات على أساس تخويف الملك «سعود» من الرئيس «جمال». والذين يقومون بهذه المحاولات أمريكيون، وهم يقولون للملك «سعود» إن «جمال عبدالناصر» الثائر المتطرف أخطر عليه من النفوذ البريطاني أو من الشيوعية. وإن آراء «جمال عبدالناصر» تتسرب إلى الضباط السعوديين عن طريق البعثة العسكرية المصرية في الرياض. وإنه بعد زمن قصير سيصبح «جمال عبدالناصر» قادرا على عمل انقلاب في المملكة السعودية على طريقة الانقلاب المصري. وإنه من مصلحة الملك «سعود» ومن أجل المحافظة على عرشه وعائلته وسلطانه أن يبتعد عن «جمال عبدالناصر» ، وأن يقيم حاجزا قويا بين مصر والمملكة السعودية. وقد أشار مستر «دوبر» إلى أن جريدة «النيويورك تايمز» قالت ثلاث مرات في الأسبوع الماضي إن البعثة العسكرية المصرية في الرياض تعمل على بث أفكار «جمال عبدالناصر» بين القوات السعودية».

وقرر «جمال عبدالناصر» أن الوقت قد حان لاجتماع بينه وبين الملك «سعود» وهكذا سافر إلى جدة يوم ٢٠ أبريل.

□

فى جدة كان «جمال عبدالناصر» حريصا على أن يشرح للملك «سعود» والأمير «فيصل» أن سياسة الولايات المتحدة وأصدقاءها تحاول التفريق بين مصر والسعودية. وكان «جمال عبدالناصر» صريحا مع الملك «سعود» والأمير «فيصل» إلى درجة أنه أثار معهما ما أشارت إليه تقارير السفارة المصرية فى واشنطن (وفى لندن أيضا) عن البعثة العسكرية المصرية فى السعودية، وما يقال من أن أفرادها ينشرون دعايات معينة فى وسط الجيش السعودى. وفى نقطة من الحديث قال «جمال عبدالناصر» للملك «سعود» **«إننى أرجوك أن تعتبر نفسك قائدا أعلى لكل عسكرى مصرى يعمل فى السعودية، وإذا بلغك عن أحدهم شىء ـ ولو بمجرد الظن ـ فلك أن تصدر أمرا بعودته إلى مصر، وثق أن ذلك لن يؤثر على علاقاتنا»**. ثم قال «جمال عبدالناصر» **«إن كل التقارير التى تصلنى تؤكد لى أن خطة الغرب الآن هى التفريق بيننا وعلينا ألا نعطيهم فرصة مهما كان الثمن»**.

ورد الملك «سعود» بـ «إنه لم يصله شىء على الإطلاق عن نشاط غير مرغوب فيه من جانب مصرى واحد، وإنه على العكس من ذلك فإن ما لديه يؤكد أن المصريين هم أكثر الناس جدا وإخلاصا فى خدمة المملكة». ثم رغب الاثنان فى توقيع اتفاق عسكرى خاص بينهما يكون بمثابة رد عملى على كل المحاولات المعادية. ومرة أخرى كان الإمام «أحمد» إمام اليمن فى الصورة، فقد بعث للملك «سعود» قبل وصول «جمال عبدالناصر» إلى جدة يطلب منه أن يسمح لليمن بالانضمام إلى مصر والسعودية فى أى عمل تقومان به.

□

وفى جدة التقى «جمال عبدالناصر» بالإمام «أحمد» لأول مرة، وكان اللقاء غريبا فى كل تفاصيله. فقد أقبل الإمام «أحمد» يعانق الرئيس «جمال عبدالناصر» ولما كان قصير القامة فقد تعلق تماما برقبته وكان الحمل ثقيلا، ولكن الإمام «أحمد» مضى

فى الترحيب إلى نهايته. وفى صالون قصر الضيافة جلس الإمام «أحمد» يروى لـ «جمال عبدالناصر» كيف تغلب على محنة انقلاب قام به أحد ضباط الجيش اليمنى ضده، وهو العقيد «أحمد الثلايا» ، وقال الإمام «أحمد» إن المجرمين قبضوا عليه وسجنوه فى إحدى غرف القصر، وحاولوا إقناعه والضغط عليه بأن يعطيهم خاتم الملك (ومد يده وفرد أصابعه لكى يرى «جمال عبدالناصر» خاتم الملك وهو خاتم من الذهب يتوسطه حجر من العقيق حفر عليه اسمه) لكنه رفض تسليم الخاتم لهم. وبعد عدة أيام سمع الإمام «أحمد» ضجة من الحريم لأن الحرس حاولوا منع إحدى زوجاته من الخروج. وغلى الدم فى عروقه وصاح «لا يعتدى على النساء وأحمد فى المدينة» ثم هجم على أحد حراسه وانتزع منه سيفا واقتحم طريقه خارج الغرفة وفوجئ بقية الحرس، ومضى وهو يصيح «الله أكبر» وهو يجرى حتى وصل إلى ساحة القصر والحرس من حوله مشدوه مأخوذ، ثم صعد على برج عال يتوسط الساحة وأخذ مدفعا رشاشا من أحد الجنود وراح يطلق النار فى كل اتجاه وهو يكبر ويهلل وظن الحرس والناس خارج القصر أن الانقلاب قد فشل، وأن الإمام عاد إلى ملكه فتدفقوا إلى القصر بالتأييد والمساندة، وبعد ساعات كان قد قبض على قادة الانقلاب وأطاح برءوس ٣٦ منهم، وعلقها على شجرة أمام القصر عبرة لمن اعتبر(١).

□

كان «جمال عبدالناصر» يسمع القصة وكان واضحا أنه يتابع تفاصيلها مستغربا ومستمتعا فى نفس الوقت. وتصور أن المناقشة يمكن أن تتجه بعد ذلك إلى موضوعات أكثر أهمية، ولكن إمام اليمن كان لا يزال فى قصصه ورواياته. فقد التفت إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» وعلى وجهه ملامح جد وسأله «إن بالى مشغول لأنى لم أعرف أخبار مصر». ورد عليه «جمال عبدالناصر» بـ «أن مصر بخير». لكن شاغل إمام اليمن كان شيئا آخر غير شواغل «جمال عبدالناصر» الذى

---

(١) حضرت اجتماع الإمام مع الرئيس «عبدالناصر» وكان بين حضوره أيضًا الشيخ «أحمد الباقورى» وزير الأوقاف وقتئذ.

فوجئ بالإمام يسأله: «هل تزوجت فاتن حمامة من عمر الشريف أو ليس بعد؟» ولم يكن لدى «جمال عبدالناصر» جواب على هذا السؤال المفاجئ، فقال له ضاحكا: «إن الشيخ الباقورى ربما يعرف وقد يستطيع أن يفتيك فى هذا الموضوع» ! واتضح أن إمام اليمن فى عزلته البعيدة فى صنعاء مدمن على قراءة المجلات المصرية، وأنه يتابع آخر القصص عن حياة نجوم المسرح والسينما فى مصر وأن حياتهم الخاصة تشغله كثيرا.

وعندما حان موعد التوقيع على الاتفاقية العسكرية وقد تحولت إلى ثلاثية بعد أن كانت ثنائية - قدمت الوثائق لإمام اليمن حتى يوقعها باعتباره الأقدم فى رئاسة الدولة من الملك «سعود» أو من «جمال عبدالناصر». ورفض إمام اليمن أن يوقع أولا، ولعله خشى أن يكون فى الأمر خديعة فيوقع هو ولا يوقع الآخرون. وكان على مستشاره القانونى المصرى وهو الدكتور «حسن بغدادى» أن يطمئنه من أنه لاخطر من توقيعه أولا، فهذا تكريم له، وسوف يوقع الملك والرئيس بعده. ورفض إمام اليمن أن يضع توقيعه على الوثائق قبل أن يطمئن إلى أن الملك والرئيس قد وقعا قبله.

وبعد انتهاء مراسم التوقيع قال الرئيس «عبدالناصر» للملك «سعود» إنه لم يكن يتصور أن إمام اليمن فى هذه الحالة، وهو يخشى أن يكون اشتراكه فى الاتفاقية إضعافا لها وليس تقوية. وكان الأمير «فيصل» أسرع فى الرد، فقد قال للرئيس: **«إن اليمن مهم فى شبه الجزيرة العربية ومن الأفضل أن نحتوى الرجل قبل أن يخطفه غيرنا»** !

ثم عقد «جمال عبدالناصر» اجتماعا أخيرا مع الملك «سعود» والأمير «فيصل» وضع أمامهما فيه تفاصيل الأسلحة، التى تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية، أو من دول حلف الأطلنطى بموافقتها. وكان الأمير «فيصل» هو الذى سارع بالرد بـ «أن المملكة متنبهة وأنه دعا «جماعة البترول» إلى اجتماع معه وأخبرهم **«أن مستقبل مصالحهم فى السعودية يتوقف على ما يمكن أن يقوموا به للضغط على الحكومة الامريكية لكى توقف مثل هذا الانحياز لإسرائيل»**.

[٣]

عاد «جمال عبدالناصر» من رحلته المثيرة إلى السعودية قبل أقل من أسبوع من رحلة أخرى أكثر إثارة قام بها «نيكيتا خروشوف» الزعيم السوفيتى الجديد إلى لندن. وكما كانت رحلة السعودية مليئة بقصص وروايات إمام اليمن فإن الرحلة إلى لندن كانت بدورها مليئة بقصص وروايات «خروشوف».

كانت هذه أول مرة يذهب فيها «خروشوف» إلى إحدى عواصم الغرب الكبرى وهناك أكمل رسم الصورة العامة الشائعة عن شخصيته وجوانبها المتعددة، فقد اكتشف «خروشوف» فى لندن كما قال إنه أقرب إلى حزب المحافظين منه إلى حزب العمال. وكان بين ما دفعه إلى ذلك أن عددا من زعماء حزب العمال حاولوا أن يثبتوا بعدهم كاشتراكيين عن الفكر الشيوعى الذى يمثله الاتحاد السوفيتى، وزادوا فى الإلحاح على ذلك إلى درجة أثارت ضيق «خروشوف». ولم يتورع «خروشوف» أن يظهر ضيقه علنا وبأسلوب خاص، فنظر إلى الزعيم العمالى «جورج براون» ذات مرة وقال له «لو كان لى حق التصويت فى انتخاباتكم لأعطيت صوتى للمحافظين. فهم على الأقل أوضح منكم وأصرح». وحين سأله «جورج براون» فى محاولة لإحراجه «هل تسمح لابنتك أن تخالفك فى الرأى وأن يكون لها صديق تخرج معه وتراه كما تشاء؟» رد «خروشوف» ألا ترى أنك تقحم نفسك على صميم شئوننا الداخلية؟».

ولم يكن «خروشوف» أقل صراحة مع المحافظين منه مع حزب العمال. وعندما قام «إيدن» بتقديمه إلى الأمير «فيليب» دوق «أدينبره» (زوج الملكة) تظاهر «خروشوف» بأنه لم يسمع اسم من قدموه إليه جيدا، وكرر عليه «إيدن» اسم الدوق وصفته، وقال له «خروشوف» **«فهمت أنه زوج الملكة ولكن ماذا يعمل فى النهار؟»**.

□

لكن الرحلة كان فيها ما هو أكثر أهمية من ذلك، فقد بدا أن رئيس الوزراء البريطانى يريد أن يركز محادثاته مع الزعيم السوفيتى على موضوع الشرق

الأوسط. وهكذا اقترح فى خطاب ترحيبه بـ «خروشوف» أن تتعاون الدول الكبرى على تخفيف التوتر فى الشرق الأوسط، وأن تكون الخطوة الأولى فى ذلك هى اتفاق بينها على تحديد صادرات السلاح إلى المنطقة. وكانت تلك على نحو ما دعوة للاتحاد السوفيتى إلى أن ينضم إلى دول البيان الثلاثى. بل ولعلها كانت على نحو ما، دعوة إلى الاتحاد السوفيتى بأن يصبح طرفا معترفا به فى الشرق الأوسط، وكان ذلك ولا يزال مطلبا سوفيتيا.

وبدا أن «خروشوف» لا يرفض هذه الفكرة وإن كان لم يقبلها صراحة، فقد قال فى رده على «إيدن» فى مؤتمر صحفى عقده فى لندن قبل مغادرتها ما نصه: «إننا نتمنى لو أنه لم تكن هناك شحنات أسلحة إلى أحد لكن الكل يشحنون السلاح، ولو أنه كان هناك اتفاق عن طريق الأمم المتحدة أو بأى وسيلة أخرى على ضبط هذا الموضوع فإن الاتحاد السوفيتى قد يكون على استعداد للمشاركة، وذلك لأننا نتمنى أن نساعد على توفير ظروف سلمية فى هذه المنطقة المضطربة من العالم».

وفى آخر جلسة من جلسات المحادثات بين «خروشوف» و «إيدن» فى لندن أذيع أن «إيدن» وجه نظر «خروشوف» إلى أهمية الشرق الأوسط كمورد للبترول ومعبرله بالنسبة إلى بريطانيا، وأن الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة لدخول الحرب إذا هددت مصالحها البترولية فى المنطقة!

□

وأحدث هذا كله قلقا فى مصر، فقد أحس «جمال عبدالناصر» أن الاتحاد السوفيتى لا يرفض فكرة حظرتصدير السلاح إلى المنطقة. وكان يعرف أن الغرب سوف يجد وسائله إلى إمداد إسرائيل، وبالتالى فإن مصر سوف تجد نفسها محرومة من مصدر السلاح الذى فتحته أخيرا.

وكتب إلى «خروشوف» يستوضحه فى شأن ما قال. ولم يكن الرجلان قد التقى أحدهما بالآخر. ورد «خروشوف» بأن اقترح سفر «ديميترى شبيلوف» - رئيس تحرير «برافدا» الذى أصبح وزيرا للخارجية عقب إقصاء «مولوتوف» - إلى القاهرة لكى يجيب على تساؤلات «عبدالناصر».

وهكذا كانت القاهرة أول بلد يزوره وزير الخارجية السوفيتى الجديد.

ولم يشأ «جمال عبدالناصر» أن ينتظر وصول «شبيلوف» فأعلن اعتراف مصر الرسمى بجمهورية الصين الشعبية. وكان دافعه إلى الاعتراف فى هذا التوقيت هو أن الصين الشعبية لم تدخل بعد إلى إطار الأمم المتحدة، ووجودها خارج هذا الإطار يعفيها من الحظر على تصدير السلاح الذى يحتمل التوصل إليه عن طريق الأمم المتحدة كما ألمح «خروشوف».

وفى الخطاب الذى ألقاه «جمال عبدالناصر» بعد الاعتراف بالصين الشعبية مباشرة أعلن لأول مرة شعاره المشهور «نعادى من يعادينا ونصادق من يصادقنا»، ثم أضاف أن مصر تعتبر التعرض لحريتها فى الحصول على السلاح عملا عدوانيا ضدها لأن إسرائيل وأصدقاءها لن يكفوا عن تكديس السلاح.

وفى يوم ٢٢ مايو، وبعد يومين من اعتراف مصر رسميا بجمهورية الصين الشعبية أعلن «دالاس» فى بيان صدر عن مكتبه: «إنه مضطر لأن يعبر عن أسفه العميق لاعتراف الحكومة المصرية بالحكومة غير الشرعية ببكين. وأن الولايات المتحدة تعتبر هذا الاعتراف عملا غير ودى تجاهها».

□

وصل «شبيلوف» إلى القاهرة، واجتمع لمدة خمس ساعات مع الرئيس «جمال عبدالناصر». وتعرضت المحادثات لزيارة «خروشوف» للندن ودلالات ما قاله فيها. وشرح «شبيلوف» تفاصيل أحاديث «خروشوف» مع «إيدن»، وانتهى إلى أن الاتحاد السوفيتى حريص كل الحرص على علاقاته مع مصر. وقبل سفره من القاهرة أدلى «شبيلوف» بتصريحات أدى بعض ما ورد فيها إلى لبس خطير فى واشنطن. فقد سئل «شبيلوف» عما إذا كان قد بحث مع الرئيس «جمال عبدالناصر» إمكانية تقديم معونة لمصر فى بناء مشروع السد العالى، وكان رده: «**إن خطة مصر فيها كثير من المشروعات ونحن على استعداد للتعاون فيها**».

لم يكن موضوع تمويل السد العالى قد بحث على الإطلاق فى محادثات «عبدالناصر» و «شبيلوف» وقد تجنب «جمال عبدالناصر» بحزم إثارة هذا الموضوع حتى لا يتسبب فى حرج وحتى لا يعطى فرصة لأية تعلات. ومن ناحيته تجنب «شبيلوف» إجابة صريحة عن السؤال الذى وجه إليه بشأن السد العالى واكتفى بالحديث عن مشروعات مصر الأخرى.

وقرأت وزارة الخارجية الأمريكية فى واشنطن تصريحات «شبيلوف» وفهمتها على «أن الاتحاد السوفيتى ليس مستعدا لتحمل أعباء مشروع ضخم فى حجم السد العالى».

الفصل الثامن

٥٠٪ ـ ١٠٠٪

[١]

فى يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ جلت عن مصر آخر فصيلة من القوات البريطانية منطقة قناة السويس، وتحقق الجلاء الكامل عن مصر بعد أربعة وسبعين عاما من الاحتلال. وكان الجلاء قبل خمسة أيام من موعده المقرر فى اتفاقية سنة ١٩٥٤ . وبعدها بأسبوع واحد انتخب «جمال عبدالناصر» رئيسا لجمهورية مصر. وكانت المنطقة تموج بالتيارات والأحداث، وتزدحم بآمال وتطلعات عظمى.

وغداة انتخابه رئيسا وصلت إلى القاهرة بعثة سورية لتهنئة «جمال عبدالناصر» بالرئاسة يقودها رئيس الوزراء «صبرى العسلى». وقدمت البعثة السورية لـ «جمال عبدالناصر» نص قرار صدر بالإجماع عن مجلس النواب السورى يطالب ببدء المفاوضات مع مصر فورا لتحقيق قيام اتحاد فيدرالى بينها وبين سوريا. ورد «جمال عبدالناصر» بأنه يوافق على المبدأ، وأن التفاصيل لابد من بحثها بدقة.

وفى اليوم التالى كانت إسرائيل تحشد قواتها ضد المشروعات العربية للاستفادة من مياه الأردن. وجرت اشتباكات على الخطوط الأردنية، واتصل الأردن بالحكومة البريطانية وأقترحت بريطانيا دخول قوات عراقية إلى الأردن، وأعلنت أن هذه الخطوة لا يقصد بها إسرائيل، ولكن يقصِد بها تثبيت الأوضاع فى الأردن لأن الأخطار المحدقة به تؤدى فيه إلى حالة من التوتر والقلق تتيح مناخا ملائما لعمليات التهييج والإثارة. واعترضت إسرائيل ووجهت إلى الأردن تحذيرا ضد التفكير فى دعوة قوات عراقية إلى أراضيها بدعوى أن العراق لم يوقع اتفاقية هدنة مع إسرائيل.

وافتعلت إسرائيل اشتباكات على الخطوط السورية، وثارت المشاعر فى دمشق وأعلن الرئيس «شكرى القوتلى» أنه يستحيل الدفاع عن الأمة العربية بدون وحدة بين مصر وسوريا، وأنه أعد مشروعا كاملا لتحقيق الوحدة، وأنه سيسافر إلى مصر لعرضه على الرئيس «جمال عبدالناصر» .

□

وكانت السنة المالية الأمريكية على وشك أن تنتهى. وبمقتضى الدستور فإن مشروعات الاعتمادات المقدمة تسقط بانتهاء السنة المالية، إذا لم تتقدم الإدارة بمشروعات قوانين أخرى تحل محلها. وفى يوم ٧ يوليو نشرت وكالات الأنباء أن الاعتماد المقرر للسد العالى سقط ضمن ما سقط من مشروعات القوانين بالاعتمادات المالية. وبدأت تكهنات تدور حول ما إذا كانت الإدارة الأمريكية سوف تتقدم بمشروع اعتماد يحل محله فى السنة المالية الجديدة. وكانت جريدة «الأهرام» هى الجريدة الوحيدة التى نشرت هذا النبأ من واشنطن.

[٢]

فى نفس اليوم ٧ يوليو كان «جمال عبدالناصر» يقضى أجازة أربعة أيام فى استراحة برج العرب، قبل أن يسافر فى رحلة إلى يوجوسلافيا يعقد فيها اجتماعا ثلاثيا مع «تيتو» و «نهرو» يتم فى جزيرة «بريونى». وكانت هذه أول قمة لدول عدم الانحياز.

كان اقتراح القمة من «تيتو» (١) الذى كتب إلى «جمال عبدالناصر» قبلها بشهرين يقول له: «إننى كثيرا ما أتذكر أحاديثنا أثناء وجودى فى القاهرة والتى أشرنا فيها من بين أشياء أخرى إلى أنه من المفيد من حين لآخر أن نتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالمشكلات المختلفة التى لها أهمية بالنسبة لنا. ولذلك فإننى أعتقد أنك تود

(١) نص خطاب «تيتو» إلى «عبدالناصر» منشور بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٢٦).

الاستماع إلى رأينا بالنسبة للموقف الدولى الراهن. إننا اليوم بطبيعة الحال نهتم اهتماما بالغا بالأحداث التى تقع فى الشرق الأدنى والجزائر، وذلك بالنظر إلى ما تتسم به من حدة، وأعتقد أننى على صواب حين أفترض أن بؤرة التوتر قد انتقلت من أوروبا إلى المنطقة الأفريقية الآسيوية، وأن ذلك يتطلب تحليلا جادا وحذرا من جانب كل المهتمين بالسلم، وبوجه خاص من جانب الشخصيات القيادية فى تلك المنطقة من العالم».

ثم مضى «تيتو» بعد ذلك فى رسالته إلى استعراض الموقف الدولى مركزا على اتجاهات القيادة السوفيتية الجديدة، وعلى أوضاع حلف الأطلنطى، وعلى زيارة قام بها إلى باريس وتباحث فيها مع «جى موليه» ، وعرض بعض اقتراحاته خصوصا فيما يتعلق بالجزائر.

ورد عليه «جمال عبدالناصر» وأشار فى رده إلى تحليل مشابه للموقف الدولى وللموقف فى الشرق الأوسط. وكان «نهرو» على اتصال بالاثنين. ونشأت فكرة اللقاء الثلاثى عند «تيتو» ودعا إليه وتقررموعده. واقترح «تيتو» أن يقوم «جمال عبدالناصر» قبل موعد المؤتمر الثلاثى بزيارة رسمية إلى يوجوسلافيا ووافق «جمال عبدالناصر».

□

كان الدكتور «أحمد حسين» سفير مصر فى واشنطن فى زيارة للتشاور فى القاهرة. والتقى بالدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية، ولكنه لم يكن قد التقى بعد بالرئيس «جمال عبدالناصر». وجاء الدكتور «أحمد حسين» لزيارتى، وأثناء لقائنا أبدى الدكتور «أحمد حسين» رغبته فى مقابلة سريعة مع الرئيس «عبدالناصر» حتى يتمكن من العودة إلى واشنطن قبل أن يغادرها الجميع فى أجازات الصيف.

واتصلت بالرئيس «جمال عبدالناصر» فى استراحة برج العرب ودعانا - الدكتور «أحمد حسين» وأنا - إلى الغداء معه فى برج العرب فى اليوم التالى ٨ يوليو سنة ١٩٥٦.

وأثناء الغداء كان الدكتور «أحمد حسين» ما زال يلح على الرئيس «جمال عبدالناصر» فى أن يقبل ببقية الشروط الأمريكية لتمويل مشروع السد العالى. وكان «عبدالناصر» يرد عليه بأن الولايات المتحدة لن تشترك فى تمويل السد العالى.

وأصر الدكتور «أحمد حسين» على أن معلوماته - ونقلا عن «دالاس» شخصيا - أن الولايات المتحدة لم تغير رأيها فى تمويل المشروع. وأشار «جمال عبدالناصر» إلى الخبر المنشور فى «الأهرام» عن سقوط مشروع القانون بالمساهمة فى بناء السد العالى ورد «أحمد حسين» بأن هذا إجراء روتينى بحت. وفى النهاية وصل «جمال عبدالناصر» إلى حد أنه قال للدكتور «أحمد حسين»: «سوف أريحك لأنى أريد أن أريح نفسى وأريح الكل. سافر إلى واشنطن واطلب مقابلة «دالاس» وقل له: **إنى قبلت كل شروطهم، وسوف نرى إذا كانوا على استعداد أو أنهم غيروا رأيهم فى عرض التمويل»**.

ولم يصدق الدكتور «أحمد حسين» أن الرئيس «عبدالناصر» قد استجاب لكل الشروط فعلا بما فيها الشرط الذى يحدد مديونية مصر الخارجية، وحريتها فى عقد قروض أخرى أثناء عملية تنفيذ السد. وأعاد عليه «جمال عبدالناصر» تأكيد قبوله قائلا له: «**إننى أقبل حتى هذا الشرط وأنا أعرف أنهم لن يقبلوا لكن الوقت قد حان لكى نحصل منهم على موقف صريح بلا أو نعم**».

وحان موعد عودتنا إلى القاهرة، وخرج الرئيس معنا إلى باب الاستراحة، وسأل الدكتور «أحمد حسين»: «متى تنوى السفر إلى واشنطن؟» وقال «أحمد حسين» بحماسة «غدا إذا استطعت». وكان تعليق «جمال عبدالناصر» غريبا كما بدا لنا فقد قال للدكتور «أحمد حسين»: «**عند عودتك إلى القاهرة وقبل أن تسافر إلى واشنطن اشترِ من أى مكتبة كتابا عن قناة السويس واقرأه**».

ومع أن هذا التعليق بدا غريبا فى سياقه فإنه لم يلفت نظرنا إلى شىء «فطوال الطريق من برج العرب إلى الإسكندرية كان الدكتور «أحمد حسين» منهمكا فى

الحديث عما سوف يقوله لـ «دالاس» عندما يلتقى به فى واشنطن وكيف أنه واثق من نتيجة مقابلته له.

□

وسافر «جمال عبدالناصر» إلى يوجوسلافيا فى رحلة تستغرق ثمانية أيام بدأها يوم ١٢ يوليو بالطيران إلى بلجراد، وكان مقررا أن تنتهى فى «بريونى» يوم ٢٠ يوليو بمؤتمر القمة الثلاثى لأقطاب الدول غير المنحازة.

وصباح يوم ١٧ يوليو - وكان «جمال عبدالناصر» قد وصل بعد جولة فى كل الجمهوريات اليوجوسلافية إلى جزيرة «بريونى» - ذهبت إلى لقائه فى فيللا «بريونكا» وتحدثنا عن برقية حملتها وكالة «تانيوج» اليوجوسلافية للأنباء مؤداها: أن السفير المصرى فى واشنطن الدكتور «أحمد حسين» أدلى بتصريح فى مطار لندن عندما مر بها فى طريقه إلى واشنطن. قال فيه: إنه «يحمل موافقة مصر على آخر الشروط المعلقة فى الاتفاق على بناء السد العالى، وأنه يتوقع إتمام الاتفاق فور قيامه بإبلاغ ما لديه إلى «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكية الذى سيطلب مقابلته فور وصوله إلى العاصمة الأمريكية». وكرر لى الرئيس «جمال عبدالناصر» ما سمعته مرة قبل ذلك من أن «أحمد حسين» ينفخ فى «قربة مقطوعة». ثم راح يؤكد أنه واثق من أنهم لن يساعدونا فى تمويل السد العالى، فذلك قرار سياسى اتخذوه ولايتعلق بأية شروط اقتصادية كما يدعون. ثم أضاف **«إنهم لن يساعدوننا فى بناء السد العالى وسوف ترى، وإذا كنا نريد بناء السد العالى فلامفر من أن نعتمد على أنفسنا»**.

ووصل الدكتور «أحمد حسين» إلى واشنطن وطلب موعدا عاجلا مع «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية، وأجيب إلى طلبه، وتحدد موعده فى الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٩ يوليو فى واشنطن.

وذهب «أحمد حسين» إلى موعده مع «دالاس» ودخل يصافح وزير الخارجية الأمريكية ويقول له: إنه يحمل أنباء طيبة، ثم أضاف «طيبة جدا». ولم يتركه «دالاس» يستكمل حديثه وإنما قال له: «إن لديه هو أنباء يريد أن يخبره بها». وجلس «أحمد حسين» أمام وزير الخارجية ومعهما «هوفر» و «آلان دالاس» مساعدا الوزير.

وبدأ «دالاس» يفجر قنبلته. قال لـ «أحمد حسين»: **«إن الولايات المتحدة غيرت رأيها فى موضوع السد العالى وأنها الآن تعتذر عن المضى فى أية مفاوضات تتعلق بتمويل المشروع، وأن أسبابها فى ذلك هى أن بلدا من أفقر بلدان العالم لايستطيع أن يتحمل تكاليف مشروع من أكبر المشروعات فيه، ثم إن مياه النيل ليست ملكا لمصر وحدها، وإنما هناك آخرون على مجرى النهر لهم آراء أخرى. وإنه يود إخطاره بان هذا القرار اتخذ بعد مشاورات بين الرئيس والكونجرس»**. وبهت الدكتور «أحمد حسين» وقال لـ «دالاس»: «إن هذا القرار سوف يكون صدمة لمصر وللعالم العربى، فقد كانت مصر تعلق آمالا كبرى على هذا المشروع». وابتسم «دالاس» ابتسامة صفراء وقال لـ «أحمد حسين»: «إنك فى هذا المكتب وقبل شهور قليلة قلت لى إن لديكم عرضا من الاتحاد السوفيتى، وإذا كان الاتحاد السوفيتى على استعداد للمساعدة فى تمويل هذا المشروع الضخم، فهذا شىء طيب لهم ولكم (Good for them Good for You).

وحاول «أحمد حسين» أن يناشد «دالاس» إعادة النظر فى هذا القرار، وقال له، «دالاس» بفظاظة: **«إن الوقت قد فات لذلك وأن القرار الذى أبلغه به الآن لم يتخذ إلا بعد دراسة عميقة شاركت فيها وزارة الخارجية مع البيت الأبيض ومع الكونجرس»**.

ولم يكن ذلك دقيقا بالمعنى الحرفى، فلم تكن لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس، ولا رئيسها السناتور «فولبرايت» على علم بالقرار ولا بلهجته ولا بتوقيته. وكان «فولبرايت» نفسه أول من أبدى الدهشة للطريقة التى تصرف بها وزير الخارجية.

وأما «أيزنهاور»، فإنه مع موافقته على فحوى القرار، لم يكن على علم بتفاصيل نوايا «دالاس». كان «أيزنهاور» مريضا بعد أن أجريت له عملية جراحية قبل ذلك بأيام قليلة، وقد قابل وزير خارجيته صباح ذلك اليوم لأول مرة فى المستشفى بعد العملية الجراحية، ودام اجتماعهما اثنتى عشرة دقيقة طبقا لرواية «ملتون أيزنهاور» شقيق الرئيس الأمريكى. وفى هذه الدقائق اكتفى «دالاس» بإخطار «أيزنهاور» بأنه سوف يكون مضطرا لإعطاء رد بالسلب للسفير المصرى الذى سيقابله مساء اليوم. ووافق «أيزنهاور».

□

ولم تطل مقابلة الدكتور «أحمد حسين» مع «دالاس» أكثر من عشرين دقيقة وخرج السفير المصرى، الذى كانت الدهشة لاتزال مستولية عليه، ليجد أن إدارة الصحافة فى وزارة الخارجية قد وزعت على المندوبين الصحفيين المعتمدين لديها الذين كانوا فى انتظاره بيانا صحفيا عن القرار الذى أبلغه به «دالاس». وكان البيان الذى وزع عليهم أشد قسوة مما سمعه بنفسه من وزير الخارجية. فقد جاء فيه «إن الولايات المتحدة أصبحت مقتنعة بأن الحكومة المصرية ليس فى استطاعتها أن تقدم النقد المحلى اللازم لتمويل السد، لأن تنفيذ هذا المشروع العملاق سوف يفرض على الشعب المصرى تقشفا لمدة تتراوح ما بين ١٢ و ١٥ سنة. وإن الشعب المصرى لايستطيع أن يتحمل ذلك، ثم إن الحكومة الأمريكية لاترغب فى أن تتحمل مثل هذه المسئولية». ثم أشار البيان إشارة خبيثة إلى «أن مصر رهنت محصولها من القطن فى مقابل السلاح السوفيتى الذى تحصل عليه». ولم يكن ذلك صحيحا. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية أول من يعلم عدم صحته لأن أقساط السلاح للاتحاد السوفيتى لم تكن تتجاوز ثمانية ملايين جنيه مصرى سنويا.

[٣]

ظهر يوم ٢٠ يوليو كان مؤتمر «بريونى» يعقد جلسته الختامية، ويتأهب لإصدار بيانه المشترك عنها. وكان «جمال عبد الناصر» يتابع برقيات وكالات الأنباء من واشنطن، وكان واثقا من أن «أحمد حسين» سوف يتلقى ردا سلبيا فى مقابلته مع «دالاس». وفضلا عن يقينه الداخلى من هذه الحقيقة فإن وكالات الأنباء كانت حافلة فى ذلك الوقت ببرقيات منقولة عما نشرته الصحف الأمريكية فى نفس اليوم منسوبا إلى مصادر مطلعة، بأن «دالاس، سوف يخطر السفير المصرى بأن الولايات المتحدة لم تعد مهتمة بمشروع مصر الكبير.

ورغم القضايا الهامة التى تعرض لها مؤتمر «بريونى»، وتضمنها بيانه النهائى (كالدعوة إلى نزع السلاح، وتحريم استخدام الأسلحة الذرية ووقف التجارب عليها، وتحرير التجارة الدولية وتشكيل منظمة عالمية للتنمية الاقتصادية)، فإن

تفكير «جمال عبد الناصر» كان متجها إلى السؤال الذى سوف يواجهه فور عودته إلى مصر عن مستقبل مشروع السد العالى.

ولم يكن «جمال عبد الناصر» على علم حتى هذه اللحظة باللهجة المهينة التى صيغ بها الاعتذار الأمريكى. وعلى اليخت الذى أقله مع «نهرو» و «تيتو» من جزيرة «بريونى» إلى بلدة «بولا» ومطارها - ليستقل الطائرة إلى القاهرة مع «نهرو» عائدين إلى مصر - أتيحت لى فرصة الحديث مع الرئيس «جمال عبد الناصر» لبضع دقائق. وكان قوله خلالها: «**إننا الآن على الأقل عرفنا «راسنا من أرجلنا» وعلينا أن نتدبر أمورنا دون اعتماد على أحد**».

وصعد «جمال عبد الناصر» إلى الطائرة ومعه «نهرو» الذى كان مقررا أن يقضى فى مصر يومين قبل أن يتوجه لزيارة بيروت، ومنها إلى دلهى.

كان الصف الأول فى الطائرة يحتوى على أربعة مقاعد جلس «جمال عبدالناصر» و«نهرو» على اثنين منها فى الجانب الأيمن، وجلس السيد «عبد اللطيف بغدادى» وزير التخطيط و «أنديرا غاندى» ابنة «نهرو» ومساعدته ومرافقته على الجانب الأيسر. وأما الصف الثانى فقد جلس إلى ناحية فيه الدكتور «محمود فوزى» والسيد «على صبرى» وكنت والسفير «ن. ر. بيلاى» مساعد وزير خارجية الهند على الناحية الأخرى. ولاحظت أن «جمال عبد الناصر» بعد بضع دقائق من الحديث مع «نهرو» تلقى رسالة من قيادة الطائرة راح يقرأها باهتمام. ولم تمض دقائق حتى تلقى رسالة ثانية وثالثة. وتبين أن لاسلكى الطائرة كان يتلقى رسائل عن المؤتمر الصحفى للمتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية، والذى أذاع فيه نصوص البيان الأمريكى بسحب عرض المشاركة فى تمويل السد العالى.

ثم رأيت «جمال عبد الناصر» يتداول مع «نهرو» فيما يتلقاه من رسائل ويطلعه عليها، ولمحت«نهرو» يهز رأسه ويمط شفتيه على طريقته حين لايعجبه شىء، وبعد قليل ترك «عبد الناصر» مكانه بجوار «نهرو» ودعانا إلى مؤخرة الطائرة، وهناك أطلعنا على ما تلقاه من رسائل، وكان تعليقه عليها هو «**إنهم لم يكتفوا بالرفض وإنما أضافوا إليه الإهانة، وإن هذا حساب مقصود**».

كان الوقت يقترب من منتصف الليل وأطفأت الطائرة أنوارها الداخلية لتعطى ركابها فرصة يغمضون فيها عيونهم. واستغرق «نهرو» فى سبات عميق، ولكن «جمال عبد الناصر» بدا وكأن كل خلجة فيه يقظى ومتحفزة، وبعد قليل قام من مكانه وعدنا مرة أخرى إلى مؤخرة الطائرة، وكان السؤال الذى يشغل باله هو «ما الذى يهدفون إليه بالضبط؟ إن الرفض مفهوم ولكن ما صحب الرفض من إهانة سياسية لابد أن يكون لها معناها ولها ماوراءها؟».

□

وصلت طائرة «جمال عبد الناصر» إلى مطار القاهرة فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل وكانت قيادات الدولة كلها فى انتظاره، وكذلك السفراء وبينهم السفير الأمريكى «هنرى بايرود» الذى كان يقضى آخر أيامه فى مصر بعد إعلان قرار نقله إلى جنوب أفريقيا. وراح «جمال عبد الناصر» وضيفه رئيس وزراء الهند يصافحان المستقبلين، وحين وصل «جمال عبد الناصر» إلى الموقع الذى وقف فيه «بايرود» لم يكن لدى «بايرود» تعليق سوى قوله: «**سيدى الرئيس: إننى حزين جدا**». ولم يعلق «جمال عبد الناصر». وفى استراحة المطار اطلع «جمال عبد الناصر» لأول مرة على النص الكامل لبيان وزارة الخارجية الأمريكية. وكان فى مجمله أسوأ بكثير مما نقلته إليه الرسائل التى تلقاها فى الطائرة.

ودخل «جمال عبد الناصر» بيته قرب الفجر ولم ينم. وفى الصباح كان عليه أن يعقد اجتماعا مع «نهرو»، وأن يتغدى معه فى السفارة الهندية. واتصل به «نهرو» فى الصباح يرجوه ألا يشغل باله به فهو (أى «نهرو») أول من يعرف ويقدر خطورة الظرف المستجد وما قد يستدعيه الأمر بعد ذلك من تفكير، وإنه سوف يسعده أن يعتبر الرئيس «عبد الناصر» أن صديقه «نهرو» موجود فى القاهرة لأجازة شخصية يتفرج فيها على معالمها السياحية دون مقابلات رسمية أو محادثات، خصوصا وأنهما تحدثا بما فيه الكفاية فى «بريونى».

وأصر «جمال عبد الناصر» على أن يسير برنامج «نهرو» فى القاهرة كما كان مرسوما له من لقاءات بينهما يوم الجمعة، وقال لـ «نهرو» أن «يوم الجمعة هو يوم

أجازة رسمية، ويسعدنى أن أقضيه معك، وفى يوم السبت سوف أتركك تتصرف كما تشاء» .

وعلى الغداء فى السفارة الهندية كان الحديث مركزا على نقطة واحدة وهى مقاصد اللهجة المهينة التى صيغ بها التراجع الأمريكى عن المساهمة فى تمويل السد العالى. **وكان اتفاق الرجلين على أن هذه اللهجة هى بداية سياسة وليست نهاية سياسة.**

وأثناء خروجه من السفارة الهندية التفت إلىّ الرئيس «جمال عبد الناصر» وقال: **«سوف يكون على كل واحد منكم أن يفكر فى الخطوة التالية».**

ثم طلب منى أن أتصل به تليفونيا صباح الغد الباكر.

□

وفى الساعة التاسعة والربع من صباح اليوم التالى اتصلت بالرئيس «جمال عبدالناصر» تليفونيا فى بيته أقترح عليه رأيا فكرت فيه، وفى الحقيقة فإنه كان هو صاحبه الأصلى وكان دورى الآن أن أذكره به.

قلت للرئيس «عبد الناصر» فى التليفون: «إننى فكرت طول الليل فى رد مناسب على الطريقة التى انسحبت بها أمريكا من المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى ثم استطردت فسألته: «إذا كان يذكر تعليقه على ما سمعه من وزير الخارجية البريطانى «سلوين لويد» عندما التقى به فى شهر مارس، وهو أن قناة السويس جزء من مجمع البترول فى الشرق الأوسط؟» ثم سألته «تتذكر تعليقك عليه وأنك قلت إن شركات البترول تدفع لأصحابه الأصليين حصة من عوائده تصل إلى ٥٠٪ من الدخل فى حين أن مصر وهى صاحبة القناة الأصلية لا تحصل على شىء تقريبا من دخلها... فماذا لو..». وقاطعنى «جمال عبد الناصر» قبل أن أكمل عبارتى قائلا: «لاتزد حرفا وتعال لمقابلتى».

وعندما ذهبت لمقابلته كان واضحا لى أننى اقتربت إلى حد كبير مما كان يفكر فيه. فقد كان تعليقه الذى بادرنى به هو قوله: «**لماذا خمسين فى المائة من دخل القناة؟ ولماذا لاتكون مائة فى المائة؟**»

وسألته عما يعنيه، وكان رده «أن ما يعنيه واضح وهو تأميم شركة قناة السويس، فذلك هو الرد الوحيد المناسب والممكن والذى يتيح لنا بناء السد العالى بدخل مواردنا المنهوبة». وسألته مستهولا ما تشير إليه عباراته «وهل هذا ممكن؟» وأجاب «أعرف أنها ستكون معركة خطيرة، وقد فكرت فى احتمالاتها طول الليل وهذا الصباح، وأجريت حساباتى وأظن أن فرص النجاح أمامنا عالية».

وجلست أكثر من ساعة أستمع إليه.